ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الثانية

العدد «66»

الخميس
13 أغسطس 2026م

https://decembernews.com

ثلاثة خيارات مطروحة على البرهان لإلغاء بلاغات قادة «صمود» والإعلاميين

مجموعة كرتي تعتبر الكشف عن الفساد «غير مفيد» ويخدم «أعداء الإسلام»!!

الدولار يتجاوز (6) آلاف جنيه.. وتفاقم أوضاع نصف مليون نازح بشرق دارفور

تقارير 05 — مجلس الأمن يحذر من ضياع جيل سوداني كامل بسبب الحرب

قضايا 07 — المولد النبوي.. تحول ساحات الفرح إلى مقابر للأحباب شيماء تاج السر

رأي 08 — قراءة في طرح دكتور عبد الوهاب الأفندي محمد عبدالله

رأي 09 — المصباح يغادر حرب الكرامة.. فمن يعيد أبناء المساكين؟ محمد هاشم محمد الحسن

كتابات 11 — هل قدرنا أن نختار بين مجرمي الحرب؟ د.العبيد أحمد العبيد

كتابات 12 — كيف تفخخ العقلية المركزية المجتمعات؟ وليد عنبور

أخيرة أولى 15 — «شرّ البلية» «عندما تتجاوز المأساة حدود العقل!»

معز حضرة لـ(ديسمبر):

يصعب إثبات ادعاء «الحق خاص» بالمحاكم بعد شطب «الحق العام»

عواصم: (خاص ديسمبر)

أبلغت مصادر مطلعة صحيفة (ديسمبر) أن جهات قانونية وسياسية طرحت على قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ثلاثة خيارات لإلغاء بلاغات قادة التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» والإعلاميين التي قامت النيابة العامة بفتحها يومي 4 و5 أبريل 2024م على التوالي، فيما تمسك البرهان بعدم شمول المرتبطين بتحالف «تأسيس» بإجراءات شطب البلاغات.

وأعلن رئيس حزب المؤتمر السوداني المهندس عمر الدقير، وهو أحد الشخصيات التي فتح في مواجهتها بلاغة في الرابع من أبريل 2024م، عن رفضه لأي صيغة «عفو» لأنهم غير مذنبين. فيما لم يستبعد المعز حضرة المحامي إمكانية استغلال الشق الخاص بالحق الخاص لإعادة فتح بلاغات جديدة، لكنه اعتبر أن الإثبات للوقائع الخاصة به يكون أمام المحاكم المختصة.

وقالت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) وطلبت حجب أسمائها، إن جهات قانونية رسمية وشخصيات طرحت على البرهان ثلاثة خيارات لإلغاء البلاغات المفتوحة في مواجهة القادة السياسيين والمدنيين والإعلاميين الداعين لوقف الحرب.

التخلي عن خيارين

نص المقترح الأول على إصدار عفو عام، أما الثاني فاقترح شطب البلاغات نهائياً، أما المقترح الثالث فأوصى بشطب بلاغات الحق العام مع منح حق فتح بلاغات بموجب الحق الخاص من قبل أيٍّ من المتضررين في مواجهة كل أو بعض ممن شُطبت بلاغات الحق العام في مواجهتهم.

وذكرت تلك المصادر أن البرهان تخلى عن خيار «العفو» رغم تفضيله له، بعد ظهور اعتراضات من جهات محلية متعددة تدخلت لإغلاق هذا الملف واعتبارهم أن هذا الإجراء «لن يكون مقبولاً» نظراً لعدم صدور إدانات في مواجهة من فتحت البلاغات ضدهم.

كما تراجع قائد الجيش عن خيار «الشطب النهائي للبلاغات» بسبب تنامي وتزايد الاعتراضات الداخلية وسط المساندين والمؤيدين للجيش، سواء كانوا جهات أو أفراداً، خاصة المرتبطين بحزب المؤتمر الوطني المحلول وتنظيم الحركة الإسلامية الإرهابية داخل القوات النظامية وخارجها.

إرضاء الكل

وطبقاً لتلك المصادر فإن البرهان بات يفضل الخيار الذي اقترحته إحدى الشخصيات القانونية المدنية السياسية المقربة منه بعد لقائه معه مطلع الأسبوع الجاري، بشطب بلاغات الحق العام، مع منح أصحاب الحق الخاص فرصة لفتح بلاغات ضد الذين شطبت البلاغات في مواجهتهم في حال تضررهم، على أن يكون عبء الإثبات حينها على مقدم الدعوى وليس النيابة العامة، وهو المقترح الذي سيمكن البرهان من استرضاء كل الأطراف بما في ذلك المساندين والداعمين له.

وكانت قائمة البلاغات المفتوحة في مواجهة القيادات السياسية والمدنية والإعلامية من قبل النائب العام في أبريل 2024م ضمت (36) شخصاً، وصدرت القائمة الأولى بتاريخ الرابع من أبريل 2024م وتصدرها رئيس وزراء الحكومة المدنية الانتقالية ورئيس تحالف (صمود) دكتور عبدالله حمدوك و(15) آخرون، فيما صدرت القائمة الثانية في اليوم التالي مباشرة الخامس من أبريل وضمت (20) شخصاً.

وأبلغت تلك المصادر (ديسمبر) رفض البرهان شمول إجراءات شطب البلاغات لأيٍّ من الأشخاص المرتبطين حالياً بتحالف تأسيس وسلطتها، وعلى رأسهم عضوا المجلس الرئاسي لسلطة تأسيس دكتور الهادي إدريس والطاهر حجر، ووزيرا الداخلية سليمان صندل والعدل أسامة سعيد، بجانب رئيس حزب الأمة القومي اللواء متقاعد فضل الله برمة ناصر وآخرين.

ممكن، لكن الإثبات صعب

من جهته قال الأستاذ معز حضرة المحامي إن البلاغات المفتوحة في مواجهة القيادات السياسية والمدنية والإعلامية من قبل النائب العام في أبريل 2024م، جاءت وفق أحكام المادتين (50) و(51) من القانون الجنائي، وهي المتصلة بتقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة والاشتراك الجنائي «وهي مواد حق عام خالص ولا يوجد فها أصلاً حق خاص».

وأضاف، في تصريح لـ(ديسمبر)، أن جرائم الحق العام تقوم بتحريكها النيابة العامة أو الشرطة «ولا يجوز تحريكها بواسطة الأشخاص العاديين باعتبارها قضايا مرتبطة بالحق العام للدولة»، لكنه أشار لإمكانية استغلال ما يعرف بآثار الحق الخاص الناتج عن الحق العام «الفتح بلاغات في مواجهة المشمولين بإسقاط الاتهام وفق الحق العام بإمكانية تحريض أشخاص لفتح بلاغات وفق الحق الخاص».

إلا أن حضرة نوه لصعوبة إثبات وقائع بلاغات الحق الخاص في مثل هذه الحالة، وقال: «إثبات الفعل المباشر وما ترتب عليه من ضرر سيكون أمراً تعتريه كثير من الصعوبات لكونه مرتبطاً بتقديم البينات والإثباتات الكافية والواضحة للمحاكم»، معتبراً أن حدوث هذا السيناريو «يظهر قدراً كبيراً من الاستغلال السيئ للقانون في هذه الجوانب»، طبقاً لقوله.

صورة تجمع حمدوك مع (7) ممن فتحت بلاغات ابريل 2024م في مواجهتهم (برمة، عرمان، الدقير، صندل البربر واسامة سعيد) بجانب رشا عوض التي تظهر في اقصي يسار الصورة

قيادي بالحزب المحلول يتهم آل محمود باستخدام أساليب «لجنة التمكين» في قضايا الفساد

عواصم: (ديسمبر)

وصف عضو مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية والقيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول، الدكتور عثمان البشير الكباشي، تحركات رئيس مجلس أمناء المنظمة القطري عبدالرحمن آل محمود الذي أقالته المجموعة المساندة للأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي من موقعه وعينت بدلاً عنه السفير القطري السابق بالسودان علي بن حسن الحمادي، بأنها لجأت لاستخدام ذات الأساليب التي اتبعها كل من «القحاطة» -وهو المسمى المستخدم من قبل فلول الحزب المحلول لوصف الحرية والتغيير- ولجنة التمكين تجاه منظمة الدعوة الإسلامية.

وقال الكباشي، في تسجيل صوتي مسرب اطلعت عليه (ديسمبر)، إنه سبق أن ذكر لآل محمود أن «الكلام عن الفساد غير مفيد»، موضحاً أن المنظمة لا تتحمل مثل هذا الحديث لكون رأس مالها مرتبط بسمعتها بين المانحين. ورغم تأكيد الكباشي في التسجيل على موقفهم الرافض للفساد، إلا أنه اعتبر ما يقوم به آل محمود، بالكشف عن قضايا الفساد، بمثابة استخدام مماثل لما يقوم به القحاتة ولجنة إزالة التمكين في هذا الأمر، وأضاف: «هي ذات المدرسة والطريق والمزايدات للاستخدام المغرض برفع قميص عثمان، وهو ليس عنده علاقة بالثار أو العدالة».

واتهم الكباشي آل محمود والمجموعة المساندة له بمنح أعداء المنظمة «مادة إعلامية ومادة للرأي العام» جراء تصعيدهم الإعلامي، الأمر الذي جعل من خلافات المنظمة قضية رأي عام، واصفاً الخلاف الذي شهدته المنظمة مؤخراً بأنه امتداد لصراعات الحركة الإسلامية في آخر التسعينيات وقال: «أردوا أن تكون منظمة الدعوة الإسلامية ساحة لتصفية حسابات قديمة جداً لا علاقة للمنظمة بها»، معتبراً المعلومات التي أوردها آل محمود بخصوص قضايا الفساد داخلها «أهدت أعداء المنظمة وأعداء الإسلام مادة إعلامية خدمت أهدافهم»، طبقاً لقوله، واصفاً الإعلام المساند لآل محمود وتحركاته بأنه «إعلام فتنة».

تغطية شاملة ص (6).

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

رفض محاولات تكريس واقع الحرب

نقص الغذاء بشرق دارفور يهدد نصف مليون نازح

شرق دارفور: (ديسمبر)

تعاني ولاية شرق دارفور من وضع إنساني متأزم وبالغ الصعوبة، حيث يعاني نحو 500 ألف نازح، في مناطق مثل قرية (الدريقة وعسلاية ومحيط الضعين)، نقصاً حاداً في الغذاء، وانعداماً للمساعدات الإنسانية منذ اندلاع الحرب، فضلاً عن تدهور الخدمات الأساسية خلال موسم الأمطار وفصل الخريف.

وكشفت منظمتا مناصرة ضحايا دارفور والأمل والملاذ عن تدهور الأوضاع الخدمية والصحية في قرية الدريقة بمحلية عديلة بولاية شرق دارفور، وحذرتا من انهيار مصدر المياه الوحيد الذي يعتمد عليه السكان والماشية. وقالت المنظمتان إن فريقاً مشتركاً منهما أجرى زيارة تفقدية للمنطقة في السادس من أغسطس الجاري، واستمع إلى شكاوى السكان، وحذرتا من أن البئر الرئيسية بالقرية أصبحت على حافة الانهيار وهي التي يعتمد عليها الإنسان والحيوان للحصول على مياه الشرب، وطالبتا المنظمات المحلية والإقليمية والدولية بالتدخل لتوفير خدمات المياه والصحة والبيئة وتقديم المساعدات اللازمة لسكان المنطقة.

ونوه البيان لخطورة الأوضاع في معسكر النازحين بمعسكر النخيل التابع لوحدة خزان جديد الإدارية بولاية شرق دارفور، إذ يواجه النازحون شحاً حاداً ونقصاً كبيراً في الحصول على الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والخدمات الصحية الأساسية، كما لم تتلقَّ بعض العائلات بالمعسكر أي مساعدات غذائية لما يقارب العام الكامل، مما أدى لاستفحال الفقر والمرض وتفاقم الجوع، لا سيما مع انعدام فرص العمل وشلل الأنشطة الاقتصادية بالمنطقة.

وتزامن النقص الحاد في الخدمات الصحية ونقص الأدوية المنقذة للحياة بالمنطقة مع انتشار الأمراض المرتبطة بموسم الخريف والبيئة المتأزمة، بالإضافة لأزمات مستمرة في توفير مياه الشرب النقية الصالحة للاستخدام والشرب في عدة معسكرات، وضعف خدمات الإصحاح البيئي، وهو الأمر الذي يثير مخاوف من احتمال انتشار الأوبئة والمخاطر الصحية التي تهدد بشكل مباشر حياة الأطفال والنساء وكبار السن.

حكومة كامل إدريس تشيد بالأداء الاقتصادي لوزير المالية رغم انهيار الجنيه

الخرطوم: (ديسمبر)

تخطى سعر الدولار حاجز 6000 جنيه أمام العملة المحلية، ووصل سعر البيع في السوق الموازية صبيحة أمس الأربعاء إلى 6100 جنيه سوداني وتوقف سعر الشراء في حدود 6000 جنيه، في الوقت الذي أشادت فيه حكومة قائد الجيش التي يترأسها كامل إدريس بالأداء الاقتصادي لوزير المالية دكتور جبريل إبراهيم.

وارتفعت الفجوة بين السعر الذي تعرضه المصارف وسعر السوق الموازية إلى حوالي الضعف، وفق النشرة اليومية التي أصدرتها المصارف يوم أمس الأربعاء، في ظل تباين كبير في الأسعار. حيث عرض بنك الخرطوم مبلغ 3576 جنيهاً للبيع و3550 جنيهاً للشراء، وحدد بنك البركة مبلغ 3890 جنيهاً للبيع و3882 جنيهاً للشراء، أما بنك أم درمان الوطني فعرض سعر 3526 جنيهاً للبيع و3500 جنيهاً للشراء، فيما حدد بنك فيصل سعر 4367 جنيهاً للبيع و4334 جنيهاً للشراء.

ويتوقع المحللون أن يواصل الدولار تحليقه خلال الأسابيع القادمة في ظل شح المعروض في الأسواق، وبعد فشل بنك السودان في الإيفاء بالتزامه بتوفير النقد الأجنبي الضروري لتغطية طلبات المستوردين، خصوصاً في قطاعات الوقود والقمح والأدوية.

وانعكس التدهور في سعر العملة الوطنية على السلع والخدمات التي تزايدت أسعارها بوتيرة عالية، وساهمت قرارات الحكومة بزيادة سعر الدولار الجمركي أكثر من مرة خلال الشهرين الماضيين في مضاعفة الأسعار الأمر الذي ينعكس مباشرة في زيادة معاناة المواطن وصعوبة حصوله على احتياجاته اليومية. على صعيد متصل أجازت حكومة سلطة قائد الجيش في اجتماعها رقم (15)، التي عقدت يوم أمس الأول الثلاثاء، تقرير وزارة المالية حول الوضع الاقتصادي الراهن والأداء المالي لسنة 2026م؛ الذي اشتمل على التحديات والإنجازات الرئيسية، أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، والأداء المالي من خلال الفترة من يناير حتى يونيو الماضي.

وأشاد الاجتماع، طبقاً لما ذكرته وكالة الأنباء الرسمية، بالأداء الاقتصادي وأثنى على جهود وزير المالية دكتور جبريل إبراهيم «وكل من اضطلع بدوره الوطني في تثبيت أركان الدولة، ومجابهة التحديات في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد».

في ذات السياق قدم كامل إدريس، خلال الاجتماع الثاني للجنة الوطنية لإدارة الاقتصاد التي يترأسها والذي عقد يوم أمس الأول الثلاثاء، مذكرتين حول ضبط موارد النقد الأجنبي وحصائل الصادر والتحويلات المصرفية.

وقال وكيل وزارة الثقافة والإعلام والسياحة دكتور جراهام عبدالقادر، في تصريحات صحفية، إن الاجتماع وجّه وزارة المالية وبنك السودان المركزي بتقديم دراسة متكاملة بشأن المذكرة الثالثة المعنية بالبرنامج الوطني للاستقرار والتعافي الاقتصادي، وفقاً لما ذكره.

هجمات بالمسيرات وحاكم كردفان بسلطة «تأسيس» يعلن استقالته

عواصم: (ديسمبر)

شهد عدد من المدن السودانية الواقعة تحت سيطرة الجيش في الساعات الأولى من صباح يوم أمس الأربعاء هجمات بالطائرات المسيرة، في الوقت الذي أعلن فيه عضو المجلس الرئاسي وحاكم كردفان استقالته من مواقعه بسلطة تأسيس بمناطق الدعم السريع التي يترأسها محمد حمدان دقلو.

وتداولت صفحات بمنصات التواصل الاجتماعي خاصة (الفيسبوك) منذ فجر أمس الاربعاء أنباء عن تعرض عدة مدن لهجمات بطائرات مسيرة وسط صمت رسمي، حيث تأكد تعرض مدن الدامر وعطبرة والخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان لتلك الهجمات.

في سياق آخر أعلن أمس عضو المجلس الرئاسي لسلطة تحالف «تأسيس» وحاكم إقليم كردفان حمد محمد حامد استقالته من مواقعه في مؤسسات «تأسيس». وبثت قناة «العربية» يوم أمس مقطع فيديو مسجلاً أعلن فيه إنهاء علاقته وصلته بتحالف «تأسيس» وقوات الدعم السريع.

ووجه حامد انتقادات شديدة للأداء الخدمي والأمني لمؤسسات سلطة تأسيس التي تتولى إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، مشيراً لافتقارها للخدمات والأمن، واتهم حكومة «تأسيس» بالتخاذل وعدم التعامل مع تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية. ويعد حامد ثاني أرفع شخصية مدنية دستورية تعلن استقالتها وتخليها عن مساندة الدعم السريع وتحالفها السياسي «تأسيس» بعد استقالة عضو المجلس الرئاسي وحاكم الخرطوم فارس النور، فيما سبقهم من القادة العسكريين كل من اللواء النور القبة والعميد علي رزق الله المشهور بـ«السافنا».

إطلاق سراح الصحفي عبدالعزيز عرجة

عواصم: (ديسمبر)

أبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) يوم أمس الأربعاء أن سلطات القائد العام للجيش قد أطلقت رسمياً سراح الصحفي عبدالعزيز عرجة.

وطبقاً لتلك المصادر فإن عرجة ظل معتقلاً بشكل تعسفي في سجون سلطة قائد الجيش لحوالي 16 شهراً، وظل محبوساً داخلها في ظل ظروف غير إنسانية ومعاناة شديدة وغياب للعدالة بتلفيق اتهامات دون أن يتوفر لها بينات أو شهود اتهام.

وكانت محاكم طوارئ شكلتها سلطات قائد الجيش قد حكمت على كثير من الناشطين والمرتبطين بقوى الثورة والحرية والتغيير والرافضين للحرب بأحكام متفاوتة بتهمة «التعاون مع الدعم السريع».

وكان مجلس الأمن والدفاع قد أقر ضمنياً في جلسته التي عقدت يوم 20 مايو الماضي بوجود تجاوزات في استخدام تهمة «التعاون»، حينما وجه بضرورة تعريف وتحديد تهمة «التعاون» بدقة ووضع الضوابط اللازمة لعمل الخلايا الأمنية في المحليات لمنع التجاوزات وحماية حقوق المواطنين.

وظل «التعاون» هو التهمة الأساسية التي وجهت لكثير من المرتبطين بثورة ديسمبر وتشكيلاتها أمام محاكم الطوارئ بمناطق سيطرة الجيش وإدانتهم وإصدار أحكام قضائية في مواجهتهم وصلت في بعضها للحكم بالإعدام أو السجن المؤبد.

ديسمبر حرية - سلام - وعدالة
الخميس 13 أغسطس 2026م
https://decembernews.com

التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»

بيان حول موقف التحالف من دعوات الحوار بالداخل

تابع التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» ما يتم تداوله خلال الأيام الماضية من حديث عن ترتيبات لحوار سياسي داخل السودان، وعن اتصالات جرت مع التحالف للمشاركة فيه. يود التحالف أن يؤكد بوضوح أنه لم يتلقَّ أي اتصال رسمي أو غير رسمي بشأن هذه المبادرة، ولم يشارك في أي ترتيبات متصلة بها.

في هذا السياق، نود أن نؤكد أن تصاعد وتيرة الحديث عن الحل السياسي في هذه الأيام يؤكد صحة موقفنا الذي لم يتزحزح منذ لحظة اندلاع الحرب، وهو أنه لا حل عسكرياً لأزمات السودان. وبدلاً من إطالة أمد الحرب ومفاقمة معاناة الشعب السوداني، كان الأجدى اغتنام الفرص العديدة التي لاحت منذ أيامها الأولى لوضع حد لها، وتجنيب بلادنا وشعبنا هذا الثمن الباهظ.

وانطلاقاً من هذا الموقف، فإننا في «صمود» نؤكد أن موقفنا دائماً وأبداً سيظل داعياً لإيجاد حلول فورية وحقيقية توقف الحرب وتنهي معاناة أهل السودان، ولن نكون طرفاً في أي حلول زائفة تعيد إنتاج الأزمة أو تمنح الحرب ونتائجها شرعية سياسية. وعليه فإننا نود أن نوضح الآتي:

أولاً: يجب أن يكون وقف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية غاية أي عملية سياسية ومدخلها الأول، وصولاً إلى سلام مستدام وانتقال مدني ديمقراطي. فلا معنى لمسار سياسي منفصل عن المسارين الأمني والإنساني، ولا مصداقية لأي دعوة للحوار تتجاوز أولوية وقف إطلاق النار، فأي حوار يمكن أن يجري تحت دوي المدافع؟.

ثانياً: أي عملية ذات مصداقية يجب أن تكون مستقلة عن هيمنة أيٍّ من أطراف الحرب، وأي دعوة تفتقر لهذه الاستقلالية ستكرس لواقع ومنطق الحرب، ولن تحقق أي سلام في البلاد.

ثالثاً: الحديث عن حوار داخل مناطق سيطرة الجيش، يتجاهل حقائق الأمر الواقع، حيث تشهد البلاد انقساماً غير معلن، تتوزع فيه السيطرة على أراضيها بين قوى مسلحة عديدة. وعليه فإن هذا المنحى سيقود لترسيخ تقسيم البلاد والتفريط في وحدة أراضيها وشعبها، وهي جريمة لن تشارك «صمود» في اقترافها أبداً.

رابعاً: المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وواجهاتهم هم من أشعلوا هذه الحرب ومن يعيقون ايقافها ويتكسبون من استمرارها، ولا يمكن أن يكونوا جزءاً من أي حوار يهدف لتحقيق السلام، وهم جماعة أسقطها الشعب السوداني عبر ثورة عظيمة، وعزلها العالم بتصنيفها كمنظومة إرهابية، ويجب أن يكون الموقف ضد هذه الجماعة واضحاً لا لبس فيه. لا مكان لهم في أي عملية سياسية، ولا يجب مكافأتهم على ما ارتكبوه في حق البلاد من إجرام.

خامساً: ما طفا على السطح من مبادرات تدعو إلى العفو عن القوى المدنية يقلب الحقائق رأساً على عقب، فالإجراءات المتخذة بحقها سياسية في أصلها ولا أساس لها ابتداءً. موقفنا في صمود واضح وهو أننا مع العدالة والمساءلة للجميع، بمحاسبة من أشعلوا الحرب، ومن تكسبوا منها، وكافة من ارتكبوا الجرائم بحق الأبرياء، وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية. فالعدالة أساس لأي سلام مستدام، وهي مهمة يجب أن تضطلع بها مؤسسات عدلية مستقلة ونزيهة، لا أن تتحول إلى أداة سياسية في يد جهات لا مشروعية لها.

ختاماً، نؤكد في التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» أننا سنواصل جهودنا لوقف الحرب، ومعالجة الكارثة الإنسانية، وإنهاء معاناة شعبنا، وصولاً إلى سلام عادل ومستدام وانتقال مدني ديمقراطي، ولن نكون جزءاً من أي ترتيبات شكلية تكرّس واقع الحرب أو تعيد إنتاج أسبابها.

المكتب التنفيذي
10 أغسطس 2026

مجلس الأمن يعقد جلسة مغلقة طارئة حول السودان وسط مخاوف من تكرار سيناريو الفاشر في الأبيض

نيويورك: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن الدولي الأربعاء الخامس من أغسطس جلسة مشاورات مغلقة طارئة حول الوضع في السودان بطلب من الدنمارك والمملكة المتحدة، بوصفهما الراعيتين للملف السوداني وعلى خلفية «أن المستجدات الميدانية باتت تستدعي تحديثاً عاجلاً أمام أعضاء المجلس». وقدمت ليزا دوتن، من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إحاطة للمجلس واستعرضت حجم الكارثة الإنسانية المتصاعدة في البلاد، وأبلغت المجلس بأن أكثر من 30 مليون شخص باتوا في حاجة إلى مساعدات إنسانية في ظل قيود مشددة تفرضها أطراف النزاع على وصول العمال الإنسانيين إلى مناطق النزاع، وهجمات متكررة على البنية التحتية المدنية أعاقت تقديم الرعاية الطبية وعطلت خطوط إيصال المساعدات. وأفادت «دوتن» بأن مئات الآلاف من النازحين في الأبيض يواجهون شحاً حاداً في الغذاء والماء والدواء، فيما بات كثير من الأسر يعتمد على وجبة يومية واحدة للبقاء على قيد الحياة.

تركزت مناقشات المجلس على الأثر المباشر لاستمرار القتال على المدنيين، وشملت الملفات المطروحة النزوح المتواصل وانعدام الأمن الغذائي وتدهور الوضع الصحي وانتشار الأمراض ونقص التمويل، فضلاً عن المخاطر التي تواجه العاملين في المجال الإنساني والمنشآت المدنية. وكشفت المشاورات عن قلق بالغ من تكرار ما شهدته مدينة الفاشر عام 2025 في مدينة الأبيض التي تربط الخرطوم بإقليم دارفور الغربي وتحتضن ما يزيد على نصف مليون مدني وباتت تتعرض لضربات طائرات مسيرة متواصلة طالت محطات الكهرباء ومحطات الوقود وأحياء سكنية مكتظة. وقد سجلت شمال كردفان أعلى معدلات للقصف بالطائرات المسيرة في السودان خلال عام 2026 بحسب بيانات المنظمة الدولية للسلامة. وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك من كارثة وشيكة، وأن الأبيض قد تكون الموقع التالي لمجازر جماعية على غرار ما ارتكبته قوات الدعم السريع في الفاشر.

ولم يصدر عن الجلسة المغلقة أي قرار رسمي ملزم أو بيان موقع من الأعضاء في ظل الانقسامات المعروفة داخل المجلس حول الملف السوداني. وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن ثقل العلاقات مع الأطراف الإقليمية وحسابات الفيتو المعلقة تُلقي بظلالها الكثيفة على أي مسار للعمل الجماعي. ولذلك لا يزال مجلس الأمن يتعثر في الاستجابة السياسية لمواجهة واحدة من أشد الأزمات الإنسانية وطأة في العالم. وبالتالي، يبقى أثر الاجتماع محصوراً في توثيق حجم الكارثة وعوائق الإغاثة وإرساء أرضية للضغط لاحقاً من أجل تمويل إضافي واحترام القانون الدولي ومساءلة معرقلي المساعدات ومستهدفي المدنيين. غير أن ذلك يظل رهناً بقدرة المجلس على تجاوز البيانات إلى إجراءات فعلية واستعداد الدول الأعضاء لتفعيل أدوات الضغط السياسية والاقتصادية والقانونية المتاحة.

البابا ليو الرابع عشر يناشد العالم من ساحة القديس بطرس:

أوقفوا الحرب في السودان

الفاتيكان: (ديسمبر)

وجه البابا ليو الرابع عشر يوم الأحد الماضي نداءً عاجلاً للسلام في السودان من ساحة القديس بطرس في الفاتيكان، عقب صلاة التبشير الملائكي الأسبوعية وأمام حشد من الحجاج والزوار. وأعلن البابا أنه يواصل «متابعة الوضع المأساوي في السودان بقلق بالغ لا سيما في مدينة الأبيض» التي تشتد عليها وطأة الحصار منذ أشهر في ظل قصف متواصل بالطائرات المسيرة والمدفعية طال المنازل والأسواق ومجالس العبادة. وقال بأن «الحوادث المأساوية تتواصل، بل إنها تتكاثر مخلّفة أعداداً متصاعدة من الضحايا المدنيين بينهم أطفال». وأضاف الحبر الأعظم في خطابه: «أمام هذا الألم أجدد ندائي إلى أطراف النزاع لوقف الهجمات على الأهداف المدنية وضمان ممرات إنسانية آمنة للسكان المدنيين والالتزام بالقانون الإنساني الدولي».

وأكد البابا أنه «يقف إلى جانب أسر الضحايا والجرحى وكل من يعاني جراء النزاع المستمر». واختتم البابا حديثه بالقول: «إن الحرب لا تُنتج إلا مزيداً من الحرب وتتسبب في معاناة هائلة»، ووجه نداءً للمجتمع الدولي بقوله: «أحث المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. لقد آن الأوان لوقف دوامة العنف وإفساح المجال للدبلوماسية والحوار لتمهيد الطريق نحو السلام».

التغيير الجذري يرفض سياسة العقاب الجماعي

دنقلا: (ديسمبر)

تابع تحالف قوى التغيير الجذري الحشود التي جرى جمعها يوم الأحد 9 أغسطس 2026 أمام أمانة حكومة الولاية الشمالية بدنقلا، وهي تطالب بإزالة ما يُسمى بالعشوائيات، والمقصود بها منطقة حي صابرين بالسليم، مستندة إلى مبررات تتعلق بتفشي الجريمة وانتشار السلاح في بعض أجزاء الحي، وما يترتب على ذلك من تهديد لمصالح المواطنين والتجار في سوق السليم.

ونوه التحالف، في بيان بتاريخ 10 أغسطس، إلى أن معالجة الجريمة ومظاهر الانفلات الأمني مسؤولية أصيلة تقع على عاتق السلطات وأجهزتها المختصة، ولا يمكن أن تكون معالجتها بتهجير الآلاف من الأسر أو إزالة مساكنهم ومصادر معاشهم، وأن مكافحة الجريمة لا تحتاج إلى إزالة حي بأكمله، وإنما إلى قيام السلطات بواجبها الطبيعي في ملاحقة المجرمين، وتفكيك شبكات الجريمة، ومنع وصول السلاح والمخدرات إلى الأحياء، وقطع سلاسل الإمداد والتمويل والحماية التي تمكن هذه الأنشطة من الاستمرار، وتقديم المتورطين إلى محاكمات عادلة وحاسمة تكفل عدم تكرار هذه الجرائم.

ورفض البيان تحميل مجتمع كامل مسؤولية جرائم يرتكبها بعض أفراده، ومعاقبته جماعياً بإزالة مساكنه وتهجيره، معتبراً أن ذلك يمثل جريمة أكبر وأعمق من الجرائم التي يجري اتخاذها ذريعة للمطالبة بإزالة الحي بأكمله. والمفارقة أن هذا الموقف المُعْوَجّ يكشف، بصورة أوضح، عن الأبعاد الحقيقية للقضية والمصالح الكامنة خلفها.

وأشار تحالف التغيير الجذري إلى أنه وفي هذا الظرف التاريخي المحتقن، ومع عودة سدنة النظام البائد ومحاولات استعادة نفوذهم وتحكمهم في مفاصل السلطة بالولاية، وتحت غطاء الحرب وتصاعد خطاب الكراهية، يجري السعي مجدداً إلى إعادة فتح ملف ملكية الأرض على حساب آلاف الأسر التي استقرت فيها منذ سنوات طويلة.

وكشف التحالف أن التحشيد والموكب الأخير ليسا منفصلين عن ترتيبات مسبقة هدفها توفير مبرر سياسي وشعبي لإصدار قرار بإزالة الحي وإعادة الأرض إلى من يطالبون بملكيتها. الأمر الذي يضعنا أمام استخدام واضح للأمن والجريمة كغطاء للصراع على الأرض والمصالح، وليس أمام قضية أمنية مجردة كما يجري تصويرها للرأي العام، واتهم السلطات بأنها تُترك الجريمة حتى تستفحل، ثم يُعاقب عليها مجتمع كامل بدلاً من ملاحقة مرتكبيها.

وحذر تحالف قوى التغيير الجذري من مساعي تحويل هذه القضية إلى صراع عرقي أو مناطقي، وإطلاق خطاب العنصرية والكراهية ضد أبناء النوبة ودارفور وغيرهم من المهمشين، والتي لا تمثل أصلاً متجذراً في نسيج المجتمع السوداني، ولا تعبر عن قيم التعايش والتداخل الاجتماعي التي عرف بها السودان عبر تاريخه الضارب في القِدَم.

وشدد البيان على حق سكان حي صابرين الدستوري والقانوني في السكن والملكية والتمتع بالأمن والحقوق المدنية، شأنهم شأن جميع المواطنين في السليم والولاية والسودان، وعلى ضرورة احترام حقوق السكان الذين استوفوا إجراءات التقنين أو يملكون مستندات رسمية أو صدرت لصالحهم أحكام قضائية، وأن توفر لهم الدولة الحماية دون انتقاص لحقوقهم تحت أي ذريعة. كما طالب بمعالجة أوضاع السكان الجدد الذين استقروا في المنطقة نتيجة ظروف الحرب والنزوح بصورة قانونية وعادلة، بما يضمن لهم حقهم في السكن والأرض وفق القانون، بدلاً من استخدامهم وقوداً لصراع سياسي أو جهوي.

ودعا تحالف التغيير الجذري مواطني السليم وأهل الولاية كافة إلى عدم الانجرار وراء حملات التحريض والكراهية، وإلى التمييز بين مطلب مشروع هو مكافحة الجريمة، وبين مشروع آخر يستغل الجريمة ذريعة لانتزاع الأرض وتهجير السكان.

اقتراب (الفراق) أم تقسيم (أدوار) ؟!

خبايا توتر العلاقات الأخير بين البرهان و(الكيزان)

عواصم: (ديسمبر)

تصاعدت وتيرة الانتقادات التي شرع قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان في توجيهها بشكل علني ومباشر لحزب المؤتمر الوطني المحلول منذ بداية الأسبوع الجاري، حينما أكد لقاء خلال جمعه مع قيادات الطرق الصوفية بعدم مشاركة حزب المؤتمر الوطني المحلول في الحوار (السوداني/السوداني) الذي يعتزم تنظيمه في الفترة القادمة.

بالتوازي مع ذلك وجهت منصات إعلامية ومجموعات مرتبطة بالحزب المحلول وحركته الإسلامية وواجهاتها انتقادات شديدة للبرهان، ولوح بعضها بإمكان سحب المجموعات العسكرية القتالية المنخرطة في القتال من مختلف المحاور المرتبطة بالتنظيم والحركة اللذين يعرفان شعبياً باسم (الكيزان)، معتبرين تصريحات البرهان «عدم وفاء وإنكاراً لتضحيات عناصرهم خلال فترة الحرب».

زادت حدة التراشق بعد تداول معلومات كشفت عن وجود اتجاه من قبل قائد الجيش لإنهاء الملاحقات القانونية لقادة التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) برئاسة دكتور عبدالله حمدوك المقيدة ضدهم منذ أبريل 2024م، وهو ما اعتبرته المجموعات المرتبطة بـ«الفلول والكيزان» بمثابة تمهيد للتخلص منهم واستبدالهم بخصومهم الذين قادوا ثورة ديسمبر التي أسقطت نظامهم وطاردتهم ولاحقتهم عبر لجنة إزالة وتفكيك التمكين.

انقسام المنصات

استوقفت المتابعين خلال هذا الأسبوع ملاحظة حدوث انقسام بين المنصات الداعمة للجيش بين توجهين؛ التزم الأول بالخط العام الناقد والرافض لتصريحات البرهان بإبعاد الفلول والكيزان، في مقابل توجُّهٍ ثانٍ قدم تبريرات وتفسيرات لهذه الخطوة وتبريرها بقصدِ تقليل الانتقادات وتخفيف المخاوف المرتبطة بالتوجهات الجديدة للبرهان.

في ذات السياق أوضح مراقبون أن الأزمة الحالية بين البرهان وحلفائه من الحزب المحلول تعبر فعلياً عن مؤشرين؛ أولهما مساعي البرهان والجهات الإقليمية الداعمة له لإنجاح عملية حوار الداخل بغرض شرعنة وجوده والتي من بين شروطها استبعاد الفلول والكيزان لكونهم باتوا مصنفين جماعة إرهابية بسبب علاقتهم وصلتهم بإيران والحرس الثوري. وفي ذات الوقت فإن هذا التحول يهدف لكبح جماح إيقاع الضغوط الأمريكية المتصاعدة والمتزايدة خاصة ملف الاتهام باستخدام الأسلحة الكيميائية، الذي بات يستهدف بشكل مباشر قائد الجيش.

غياب كرتي

وعزا مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) تصاعد الخلافات في الآونة الأخيرة بين البرهان والكيزان في هذا التوقيت بسبب ابتعاد أبرز المشرفين على التنظيم العسكري للكيزان والأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي لأسباب صحية جراء وجوده بتركيا في رحلة علاجية امتدت لعدة أشهر، حيث ظل كرتي من أبرز المساندين للمواقف التي ظل يتخذها البرهان منذ تقلده رئاسة المجلس العسكري خلفاً للفريق أول ركن عوض ابن عوف، بناءً على العلاقة الشخصية التي جمعتهما لسنوات طويلة، وتعززت هذه المساندة بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م.

سكرتير البرهان العقيد ركن مدثر عثمان الشهير بـ (مدثر القصير) الذي يعتبر حلقة الوصل بين قائد الجيش وعلى كرتي والذي أسماه حميدتي «مردوف خاله»

ينظر كثير من المراقبين بقدر من الشك والريبة لحقيقة الصراعات والخلافات بين البرهان و(الكيزان)، بحكم المصالح والمصير المشترك الذي يجمعهما.. إلا أنهم أشاروا إلى أن نقطة الضعف في هذه العلاقة هو ارتكازها على الثقة الشخصية بين قائد الجيش وكرتي أكثر من أي عامل آخر

ويعد حلقة الوصل بين الرجلين سكرتير قائد الجيش العقيد ركن مدثر عثمان عبدالرحمن المعروف باسم «مدثر القصير»، والذي تجمعه علاقة قرابة بكرتي وهو الذي وصفه قائد قوات الدعم السريع في أحد خطاباته بأنه «مردوف خاله» في إشارة لصلة القرابة التي تجمع مدثر بكرتي، وتمت ترقية مدثر في أغسطس الماضي من رتبة المقدم إلى رتبة العقيد ركن

وطبقاً لاولئك المراقبين فإن حالة الشكوك والتوجس باتت متنامية بين الطرفين -البرهان والكيزان- مع استمرار غياب كرتي عن المشهد الذي أفقد قائد الجيش أحد عناصر الحماية والأمان من تحركات ومنسوبي (الكيزان) بحكم شغله منصب إمارة الإسلاميين التنظيمية وسيطرته على مصادر المال، ووجود كل الخيوط العسكرية في الجيش بيده وتسخيرها لصالح تعزيز وترسيخ وضعية البرهان العسكرية والسياسية.

وبالتوازي مع ذلك فإن عناصر سياسية وعسكرية منتمية للكيزان، وفي ظل غياب كرتي، باتت تنظر بقدر كبير من الريبة والتوجس لتوجهات البرهان السياسية ومحاولة التقارب مع تحالف (صمود) التي سيكون ضحيتها في حال تطورها جراء التوجهات الإقليمية والدولية هم (الكيزان)، معتبرين أن الاستهداف لعناصرهم في الجيش المتزايد خلال كشوفات الإحالة للمعاش يُظهِر مؤشرات «غير مطمئنة» مستقبلاً.

تواري البرهان

في ذات السياق أشار مصدر مطلع لـ(ديسمبر)، اشترط حجب اسمه، إلى لجوء البرهان مؤخراً لتقليل تحركاته أو الإعلان عن أماكن وجوده ونطاق حركته خاصة خلال هذا الأسبوع، واستدل بواقعة اجتماع ممثلين للطرق الصوفية بالبرهان الذين تم تجميعهم في أحد مقار جهاز الأمن قبل أن يتم ترحيلهم لمكان غير رسمي التقوا فيه البرهان بعد انتظار بمقر جهاز الأمن استمر لما يقارب ثماني ساعات.

وأشار المصدر إلى ملاحظة ثانية هي أن اللقاءات والاجتماعات التي عقدها البرهان خلال هذا الأسبوع لم تحظَ، على غير العادة، بالتوثيق والتصوير رغم نشر معلومات وتفاصيل عما جرى فيها سواء أكان لقاء الطرق الصوفية أو تنسيقية القوى الوطنية التي يترأسها محمد سيد أحمد الجكومي ووفد من الشخصيات والأكاديميين الذين التقوا بالبرهان خلال هذا الأسبوع.

وقدم ذات المصدر إيضاحات وتفسيرات لهذا المسلك الجديد نظراً لوجود تسريبات ومعلومات أشارت لبروز وارتفاع أصوات وسط منسوبي الكيزان والفلول في لقاءات عقدت مؤخراً في عواصم عدة دول وجهت انتقادات شديدة لمسلك البرهان وتوجهاته، وحذرت من مغبة التحالف معه على المدى الطويل «لكونه غير مأمون العواقب وبإمكانه التخلي عنهم تحقيقاً لأطماعه».

وخلال تلك الاجتماعات برزت آراء تطالب بالتواصل مع القوى السياسية الأخرى، وطالب بعضها بالتواصل مع الدعم السريع لضمان وجودهم في المعادلة السياسية المستقبلية بوصفه «خياراً صعباً لكنه الأكثر ضماناً وطريقاً يتيح معالجة وتسوية مسألة التصنيف الإرهابي». وطبقاً لذات المصدر فإن أجنحة داخل جهاز المخابرات تخترق مجموعات (الكيزان) وتمد قيادة الجيش والبرهان بكل تحركاتهم، وهو الأمر الذي مكّنه في مرات كثيرة عبر التواصل مع كرتي في إجهاض واحباط مخططات تصعيدية من بينها تحركات انقلابية قبل وبعد حرب أبريل 2023م.

خلاف أم تقسيم أدوار؟!

من جانبهم، اعتبر مراقبون أن سجل البرهان الطويل وعلاقاته مع (الكيزان) في مراحل مختلفة أبرزها فض الاعتصام في 3 يونيو 2019م وانقلاب 25 أكتوبر 2021م وعرقلة التوقيع النهائي للاتفاق الإطاري ويوميات حرب 15 أبريل 2023م، تجعل كثيراً من المراقبين ينظرون بقدر من الريبة والشك حول حقيقة صراع وخلافات الطرفين، وهو ما يجعل افتراض «تقاسم الأدوار» راجحاً، لكون بقاء أي منهما في المشهد مرتبطاً بوجود وبقاء الثاني نظراً للمصالح والمصير المشترك الذي يجمعهما.

لكنهم في ذات الوقت نوهوا إلى أن نقطة الضعف في المعادلة التي تجمع البرهان بالكيزان تتمثل في ارتكازها على الثقة الشخصية بين قائد الجيش وكرتي أكثر من أي عوامل أخرى. لذلك فإن استمرار غياب كرتي أو الاختفاء الكامل من المشهد سيجعل العلاقة متأرجحة وفاقدة للثقة ومحاطة بالشكوك والظنون.

لـ(ديسمبر) كلمة

رفض محاولات تكريس واقع الحرب

كان ملفتاً الهجوم الذي قابل به معسكر دعاة الحرب البيان الصادر عن المكتب التنفيذي لتحالف «صمود» بشأن دعوات الحوار بالداخل، وكأنهم كانوا يتوقعون أن تتخلى القوى المدنية عن موقفها الراكز الذي تبنَّته منذ اليوم الأول للحرب بأن لا حل عسكرياً لأزمات السودان، وأن المدخل الوحيد للخروج من الأزمة وإنهاء معاناة الشعب السوداني هو إيقاف الحرب أولاً.

صحيح أن تحالف «صمود» لم يتلقَّ أي اتصال رسمي أو غير رسمي بشأن مبادرة الحوار المذكورة، ولم يشارك في أي ترتيبات لها، لكن في ظل «التعكير» المقصود و«الضبابية» التي أحيطت بها هذه التحركات لم يكن هناك مناص من إعادة التذكير بهذه المواقف من جديد.

فأي عملية سياسية لا تحدد هدفها الرئيسي في إنهاء الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية كأساس للوصول إلى سلام مستدام وانتقال مدني ديمقراطي، تتنكب الطريق وتقذف ببلادنا في ذات الحلقة المفرغة من النزاعات المسلحة والصراعات السياسية التي جل غايتها الوصول إلى السلطة أو الإمساك بأهدابها.

ويعني ذلك أن أي حوار أو عملية غير مستقلة عن هيمنة أطراف الحرب ستكرس منطق الحرب وتثبت نتائجها على الأرض ولن تحقق سلاماً حقيقياً. وبالتالي فإن الدعوات لحوار داخل مناطق سيطرة الجيش، مهما صدقت نوايا القائمين عليها، تتجاهل الانقسام الفعلي وسيطرة فصائل مسلحة متعددة، وقد تقود إلى ترسيخ تقسيم البلاد والاعتداء على وحدة التراب الوطني والسكان، ما يعطي مبرراً إضافياً لرفض «صمود» المشاركة في هذا المسار.

كما أن ربط هذه الجهود بالدعوات التي تطالب بالعفو عن قوى مدنية تُغيّب الحقائق. ونقتبس هنا بعضاً مما قاله المهندس عمر الدقير، القيادي في تحالف «صمود» رداً على هذه الدعوات:

«الحديث عن (العفو) هنا ينطوي على مغالطة ينبغي رفضها - قولاً واحداً - لأنه يفترض وجود جريمة، بينما الموقف السياسي لا يتحول إلى جريمة لمجرد استخدام القانون لإسباغ وصف جنائي عليه. نحن لسنا مجرمين حتى نطلب (العفو) أو يُطلب لنا. لم نعتمر قبعة محارب، ولم نحمل بندقية، ولم نطلق رصاصة؛ كل ما فعلناه أننا نظرنا إلى آمال شعبنا التي عَبّر عنها بثورته فرفضنا الحرب، وإلى آلامه، بعد اندلاعها، وهي تتفاقم كل يوم فدعونا وسعينا - ولا نزال - إلى إيقافها بالتي هي أحسن. وما ذلك بجريمة نطلب عنها عفواً، بل موقف سياسي وإنساني نعتز به».

وبغضِّ النظر عن إلى أي الخيارات الثلاثة سيلجأ الفريق عبد الفتاح البرهان في خطابه بمناسبة عيد الجيش يوم الجمعة 14 أغسطس 2026، بشأن قضية بلاغات قيادات «صمود»، إلا أن موقف الأخيرة من قضية العدالة والمساءلة يظل كما هو: العدالة المستقلة والنازحة عن الاعتبارات السياسية شرط أساسي لأي سلام مستدام، ويجب أن تقوم بها مؤسسات قضائية مستقلة ونزيهة، ويشمل ذلك محاكمة من أشعلوا الحرب ومن ارتكبوا جرائم، وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.

أخيراً، أي مبادرة لا بد أن تنص وبوضوح على أن المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية وواجهاتهم هم من أشعلوا الحرب ويستفيدون منها؛ لا يجوز إشراكهم أو مكافاتهم في أي عملية سياسية، ويجب استبعادهم بوضوح، وهو الأمر الذي نصت عليه بجلاء مبادرة الرباعية الدولية ويستجيب لشعارات ومطالب ثورة ديسمبر المجيدة.

لذا فإن المشاركة في ترتيبات شكلية تُكرس واقع الحرب أو أسبابها تظل أمراً مرفوضاً، مع الالتزام الكامل والمستمر بجهود وقف الحرب، ومعالجة الأزمة الإنسانية وتحقيق سلام عادل ومستدام وانتقال مدني ديمقراطي.

لا للحرب.

العطا والمصباح -صورة ارشيفية

ياسر العطا من المجاهرة بـ«الفلول» إلى الإنكار

عواصم: (ديسمبر)

نُشر مقطع فيديو هذا الأسبوع لرئيس أركان الجيش الفريق أول ركن ياسر عطا وجَّه فيه انتقادات لعدد من السياسيين الذين يقدمون توصيفات متناقضة، فحينما يتحدثون مع الإمارات «يقولوا لهم إن قادة الجيش إخوان مسلمون وكيزان ودواعش»، وحينما يتواصلون مع دول ليست لديها مشكلة مع الإسلام السياسي يقولون لهم إن «ياسر العطا شيوعي والبرهان بعثي».

وقال في الفيديو إن أحدهم -وفهم من السياق أنه كان يقصد قائد الدعم السريع دون أن يسميه - في أحد الأيام قال في خطاب له «إن ياسر العطا كوز ... وبكرة في خطاب تاني قال ياسر العطا سكران وده ياسر كاسات ساكت»، وأردف: «يقول برهان كوز، وبعد يومين ثلاثة يقول برهان شنو هو برهان صلاة ما قاعد يصلي.. ولذلك ديل عايشين في تناقصات».

لكن سبق للعطا أن كرر أكثر من مرة في لقاءات وخطابات جماهيرية أنه «كوز وفلول»، ولعل أشهرها حديثه بالكلية الحربية للقيادات العسكرية ورموز المجتمع الأهلية والدينية والرياضية والإعلاميين في أبريل 2024م والذي قال فيه: «ما يلخمونا بفلول وكيزان.. نحن أي حاجة.. أنا فلول وكوز وشيوعي وجن أحمر.. أنا وطني وبحب السودان».

تساؤلات حول مصير بلاغ الاعتداء على سودانية في وقفة بلندن بعد وصول المتهم للسودان

بورتسودان/الخرطوم: (ديسمبر)

أثار إعلان ما يسمى رئيس تجمع السودانيين بالخارج (صدى) أبوبكر شبو عن عودته للسودان عبر مدينة بورتسودان ثم التوجه للخرطوم، موجة من الاستفسارات حول مستقبل ومصير البلاغ المفتوح في مواجهته على خلفية اتهامه بالاعتداء على مواطنة سودانية خلال مشاركته في وقفة احتجاجية اعتراضاً على زيارة رئيس وزراء سلطة قائد الجيش للندن في شهر مايو الماضي.

وينظر لشبو بوصفه من كوادر الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول الذين تحركوا بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م وسط السودانيين من خلال المشاركة وتنظيم الفعاليات المساندة للجيش في بريطانيا وأوروبا، بجانب الأنشطة المخربة لفعاليات القوى المدنية المناهضة للحرب والتي كان اخرها الاعتصام أمام مقر الخارجية البريطانية احتجاجاً على عقد وتنظيم ألمانيا لمؤتمر برلين الخاص بالسودان في أبريل الماضي.

وقدم شبو نفسه بشكل مستقل من خلال انشاء حسم أطلق عليه (تجمع السودانيين بالخارج «صدى»، وظل ينكر أي صلة تجمعه أو تربطه بالحزب المحلول أو الفلول، إلا أن ظهوره خلال الأسابيع الماضية في تركيا برفقة رئيس الإسناد المدني بمليشيا البراء بن مالك «أويس غانم»، والتي تزامنت مع اجتماعات غير رسمية عقدها المنتسبون للحزب المحلول والحركة الإسلامية في تركيا وعدة دول أخرى خلال تلك الفترة طرحت أسئلة في الأوساط السودانية حول الارتباطات التي تجمعه بعناصر الحزب المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية.

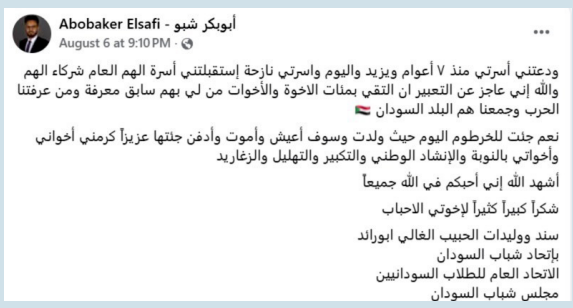

صورة ضوئية لبوست كتبه ابوبكر شبو بعد وصوله للخرطوم

وشهدت زيارة رئيس وزراء حكومة قائد الجيش كامل إدريس للعاصمة البريطانية لندن في مايو 2026م ومشاركته في ندوة دعا لها اتحاد طلاب جامعة أكسفورد، توثيق الكاميرات لمشاركين ومشاركات في وقفة احتجاجية اعتراضاً على هذه الزيارة باتهام شبو بالاعتداء على إحدى المشاركات، حيث تم تقييد بلاغ بخصوص هذه الواقعة واعتبر شبو متهماً في هذا البلاغ.

وسارعت السفارة السودانية بالتدخل لدى السلطات البريطانية بقولها إن شبو يعمل ضمن طاقمها الدبلوماسي، وهو الأمر الذي وفر له حصانة ضد أي إجراءات قانونية، أما الآثار السياسية لهذا الحادث فكان إلغاء لقاء غير رسمي لإدريس مع نواب من حزبي المحافظين والعمال احتجاجاً على هذه الحادثة.

ولم يستبعد مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) أن تكون عودة شبو للسودان ضمن إجراءات توفير الحماية القانونية تجاه إجراءات المساءلة والتقاضي، نظراً لارتباط الدول الأوروبية وحتى تركيا باتفاقيات لتسليم المطلوبين لدي السلطات البريطانية في حال الوجَد في أراضيها دون التمتع بالحصانة الدبلوماسية.

واستدلوا بما كتبه شبو على صفحته في الفيسبوك بعد وصوله والتي قال فيها نصاً «جئت للخرطوم حيث ولدت وسأعيش وسأدفن»، وهو ما فهم من سياقه أن تلك العودة حتمتها اسباب مرتبطة ببلاغ الاعتداء، وأن محاولة تصوير وصوله وكأنه حدث كبير مقصده الأساسي «إخفاء حقيقة الهروب من البلاغ بمظاهر وأشكال الاستقبال»، طبقاً لقولهم.

مقتل الكاهن يوحنا الأمين مع استمرار استهداف قيادات الكنيسة في كاودا

كاودا: (ديسمبر)

أكدت مصادر أممية في مدينة كاودا بجنوب كردفان صحة المعلومات التي تم تداولها عن مقتل الكاهن الكاثوليكي يوحنا الأمين، برصاص مسلحين في هذه المنطقة بجبال النوبة حيث مقر قيادة الحركة الشعبية-شمال بقيادة عبدالعزيز الحلو.

وكشفت المصادر أن الكاهن يوحنا الأمين قتل أثناء تبادل للرصاص ومعه أحد أفراد الحراسة خلال هجوم شنه مسلحون على مقر يتبع للكنيسة أثناء الاستعداد لإجلاء أفراد من رعايا الأبرشية، بعد تدهور الأوضاع الأمنية في المدينة واستمرار استهداف المدنيين والعاملين في المجالين الديني والإنساني.

وبعمل الكاهن يوحنا الأمين في أبرشية الأبيض، لكنه كُلّف أخيراً بخدمة رعايا الكنيسة في كاودا، والتي اختار البقاء فيها رغم تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة جراء الاشتباكات بين الجيش الشعبي ومجموعات مسلحة انشقت عنه.

وبحسب التقارير، هاجم مسلحون مقر

الرعية، ونهبوا محتوياته وألحقوا أضراراً بعدد من الممتلكات، كما استولوا على إمدادات طبية تابعة للكنيسة. وخلال الهجوم، تعرض الأب يوحنا الأمين واثنان من أفراد الحراسة لإطلاق نار، ما أدى إلى مقتله ومقتل أحد أفراد الحراسة.

ويعد الأب يوحنا الأمين ثاني كاهن من الأبرشية يُقتل في حادث عنيف خلال الفترة الأخيرة، ما يسلط الضوء على المخاطر المتزايدة التي يواجهها رجال الدين والعاملون في المجال الإنساني الذين يواصلون البقاء إلى جانب السكان في مناطق النزاع.

وسبق أن أطلقت مليشيات منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، في يوم 25 يوليو الماضي النار على القس عادل إدريس جونقول، راعي الكنيسة الأسقفية، وقتلته في وحدة إدارية تتبع لمقاطعة هيبان بولاية جنوب كردفان.

وظلت جبال النوبة، معقل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، التي تخوض معارك طويلة مع الخرطوم، بمنأىً إلى حدٍ كبير عن الصراع العسكري الذي اندلع في السودان في أبريل 2023، إلا أن جبهةً جديدة ظهرت هناك بعد أن انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال إلى قوات الدعم السريع في حربها ضد القوات المسلحة السودانية. وقد ظهرت فصائل مسلحة في جبال النوبة تقاتل الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، مما أسفر عن مقتل وتشريد مدنيين.

الدمازين تغرق، حمى الضنك تنتشر.. و500 امرأة حامل بلا رعاية صحية

الدمازين: (ديسمبر)

تحول الخريف من نعمة إلى نقمة في الدمازين، عاصمة ولاية النيل الأزرق. وتتفاقم معاناة آلاف الأسر بين خيام متهالكة وشح المياه والأمراض، بينما يزيد المطر من قسوة الأوضاع، مع انعدام تام للأدوية وانهيار البنى التحتية والمراكز الصحية.

وقال طبيب، فضّل حجب اسمه، لـ(ديسمبر) إن استمرار تدهور البيئة مع تجمع المياه في البرك والمجاري يساعد في زيادة المصابين بحمى الضنك، في ظل توقف بعض المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية عن العمل.

ونقل موقع «الجزيرة نت» أن المعطيات تشير إلى أن نحو 500 امرأة حامل يواجهن ظروفاً قاسية، بعدما توقفت الخدمات الطبية التي كانت تقدمها عيادة داخل المخيم، والتي أغلقت أبوابها قبل نحو شهرين بسبب نقص التمويل.

وتوضح إحدى القابلات، اللاتي كن يعملن في العيادة، أن توقف الدعم أجبرها على محاولة تقديم المساعدة بإمكانات محدودة، والتنقل إلى أطراف المخيم بحثاً عن أدوات بسيطة تمكنها من إسعاف النساء الحوامل.

وتؤكد أن إغلاق العيادة زاد من صعوبة الأوضاع، معربة عن أملها في إعادة افتتاح مرفق صحي داخل المخيم يضمن للحوامل الحد الأدنى من الرعاية.

نزوح جديد وتوقف التعليم بشرق دارفور

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت مصفوفة تتبع النزوح التابعة لمنظمة الهجرة الدولية عن نزوح أكثر من 6 آلاف شخص من 11 قرية بمحلية سربة بولاية غرب دارفور، إثر تصاعد الاشتباكات الأخيرة بين قوات الدعم السريع والقوات المشتركة المتحالفة مع الجيش السوداني، وسيطرة الدعم السريع على منطقة ببر سليبة.

المنظمة الدولية للهجرة

وأوضحت المنظمة أن أعداداً كبيرة من المواطنين لجأت إلى مناطق آمنة داخل المحلية، بينما نزح آخرون إلى معسكرات اللاجئين في تشاد.

وفي السياق، حذرت منظمة «ضحايا دارفور» من تدهور الأوضاع الإنسانية للنازحين بشرق دارفور، خاصة في الجوانب الصحية والغذاء، وتوقف العملية التعليمية لأربعة أعوام على التوالي.

وقالت المنظمة في بيان إن قرية الدريقة، الواقعة غرب محلية عديلة، يعيش فيها حوالي 5 آلاف أسرة، بينهم نحو 800 أسرة غالبيتهم من النازحين واللاجئين من دولة جنوب السودان.

وتشكل النساء والأطفال النسبة الأكبر منهم. وأوضحت أن فريقها استمع لشكاوى السكان بعدم تلقيهم أي مساعدات منذ اندلاع الحرب، محذرة من تفاقم الأوضاع الإنسانية للنازحين.

شمال دارفور على حافة المجاعة:
سعر جوال الذرة يصل إلى 560 ألف

الفاشر: (ديسمبر)

يعيش سكان ولاية شمال دارفور غربي السودان أوضاعاً إنسانية قاسية، في ظل انعدام لبعض السلع الأساسية وتردي البيئة الصحية وإغلاق تام للطرق التي تربط بين المحليات، وتوقف تدفق السلع الأساسية التي ترد من ليبيا والولاية الشمالية.

ومنذ السادس والعشرين من أكتوبر 2025م، سيطرت قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، وأغلقت كافة الطرق التي تربط المحليات ببعضها، مما أثر على حركة التبادل التجاري بين المحليات، وتسبب في انعدام الكثير من السلع.

ويقول الحاج آدم من محلية المالحة لـ(ديسمبر): «سعر جوال الذرة وصل إلى مبلغ 560 ألف جنيه سوداني، ما يعادل 95 دولاراً أمريكياً». مشيراً إلى أن البعض يضطر لممارسة «التجارة البكماء» أو المقايضة: تبديل (حَمَل) مقابل وجبة تكفي أبناءه لليلة واحدة.

من جانبها أشارت مريم خاطر، إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع بسبب الندرة وإغلاق الطرق التي تربط المحليات، حيث بلغ سعر رطل السكر 5 آلاف جنيه سوداني، وكيلو العدس 16 ألف جنيه، وكيلو الدقيق 10 آلاف جنيه.

وفي السياق ذاته حذرت غرفة طوارئ المالحة في شمال دارفور من تدهور الأوضاع الإنسانية، مؤكدة أن أكثر من 270 ألف مواطن ونازح يواجهون خطر الموت جوعاً وعطشاً ما لم يتم التدخل العاجل.

وقالت الغرفة إن القيود على حركة الشاحنات القادمة من الدبة أدت إلى تراجع إمدادات الغذاء والوقود والدواء، بينما وصل سعر جوال الذرة أو الدخن إلى نحو 450 ألف جنيه سوداني.

وفي سياق ذي صلة، أبلغت غرفة طوارئ منطقة دليبة، بمحلية كتم في ولاية شمال دارفور، عن أزمة مياه حادة، نتيجة تأخر هطول الأمطار وبداية فصل الخريف، ما أدى إلى تراجع مصادر المياه المتاحة وزيادة معاناة المواطنين.

وقالت الغرفة إن المنطقة تشهد توافد أعداد متزايدة من المواطنين، من المزارعين والنازحين والرعاة، في ظل قلة مصادر المياه المتوفرة. وأوضحت أن المنطقة بها أربع آبار ارتوازية يتراوح عمقها بين 25 و30 متراً، إلى جانب مضختين للمياه، إلا أن المضختين متعطلتان، فيما توقفت معظم الآبار عن توفير المياه، ولم تتبقَ سوى بئر واحدة لا تزال توفر المياه.

كادوقلي تواجه انهياراً صحياً ومجاعة.. والعلاج «رفاهية»

كادوقلي: (ديسمبر)

تعيش مدينة كادوقلي حاضرة ولاية جنوب كردفان أزمة صحية متفاقمة تهدد حياة السكان، وسط توقعات بانهيار الخدمات الطبية داخل المستشفيات الخاصة والعامة والمراكز الصحية، ونقص حاد في الكوادر الطبية والأدوية.

وقالت مصادر طبية لـ(ديسمبر) إن الارتفاع الكبير في كلفة العلاج جعل آلاف المواطنين يعجزون عن توفير العلاج، فضلاً عن أن الأوضاع الإنسانية والصحية والبيئية قد فاقمت الأزمة الصحية.

وتشهد كادوقلي أزمة جوع حادة وانعداماً غير مسبوق في الأمن الغذائي، نتيجة للحصار الذي كان مفروضاً عليها منذ حرب 15 أبريل، وقد استمرت الأوضع في التدهور بعد فك الحصار عن المدينة مما يضاعف من الإصابة بالأمراض.

ويقول المواطن خميس لـ(ديسمبر)، وهو في العقد السابع من العمر، إنه يعول عدداً من الأبناء، وإن المعاش لا يكفي لشراء الطعام، وإن العلاج أصبح نوعاً من الرفاهية، داعياً المنظمات الأممية والمحلية إلى تقديم المساعدات الغذائية والأدوية المنقذة للحياة.

شمال كردفان تستعد لإعادة تشغيل بنوك الدم ببارا وجبرة الشيخ بدعم قومي

الأبيض: (ديسمبر)

بحث مدير الإدارة القومية لخدمات نقل الدم، دكتور عصام الدين حسن علي، الاثنين 10 أغسطس 2026م، مع وزيرة الصحة والرعاية الاجتماعية بولاية شمال كردفان، دكتورة إيمان مالك، استعادة خدمات نقل الدم بالولاية واستكمال النواقص ببنك الدم المركزي بمدينة الأبيض.

وعبرت وزيرة الصحة بولاية شمال كردفان عن شكرها وتقديرها للاهتمام الذي توليه الإدارة القومية لخدمات نقل الدم لولاية شمال كردفان لمواجهة التحديات في خدمات نقل الدم، خاصة في المناطق التي استعادها الجيش من الدعم السريع.

وأضافت أن وزارتها تخطط لاستئناف العمل في بنك الدم بمدينة بارا وجبرة الشيخ، بجانب إكمال أعمال إصحاح البيئة ومصادر المياه، وخدمات التأمين الصحي والعيادات الجوالة، وقائمة بالأدوية ذات الحاجة، إضافة إلى تشغيل 12 مستشفى و6 مراكز صحية.

من جانبه أوضح مدير الإدارة القومية لخدمات نقل الدم أن زيارته لولاية شمال كردفان تأتي في إطار الوقوف الميداني على احتياجات الولاية لمعالجة آثار الحصار واستهداف الدعم السريع للبنية التحتية لخدمات نقل الدم بالولاية.

مشيداً بصمود وصبر العاملين في القطاع الصحي وتقديم الخدمة لإنسان الولاية رغم ضعف الإمكانات وانقطاع الإمداد. وأكد التزام إدارته بدعم خطة الولاية لتأهيل بنوك الدم بالمناطق التي تمت استعادتها، معلناً عن توفير عدد من الأجهزة لبنك الدم المركزي.

لقاء الدكتور عصام الدين على حسن بالدكتورة ايمان مالك

كما أوضح مدير إدارة خدمات نقل الدم بشمال كردفان، د.المعز أحمد حماد، الجهود التي تبذلها الإدارة لتطوير وتحديث خدمات نقل الدم، والخطة التي وضعت لاستعادة خدمات نقل الدم بالمناطق المحررة، مشيداً بدعم الإدارة القومية لخدمات نقل الدم لتجاوز إفرازات الحصار على القطاع.

نازحو بارا يرفضون العودة:
«المدينة أطلال والخوف مستمر»

بارا: (ديسمبر)

رفض نازحون من مدينة بارا بشمال كردفان العودة إلى مناطقهم رغم إعلان الجيش استعادة السيطرة على المدينة وعدد من القرى المجاورة لها، بسبب الدمار الواسع في البنية التحتية، والخوف من هجمات جديدة، ووجود قوات متحركة للدعم السريع في مناطق قريبة.

وكشفت مصادر من بارا لـ(ديسمبر) أن المدينة التي كانت تضج بالحركة ليل نهار تحولت إلى مدينة أشباح، وأن معظم سكان المدينة هجروها منذ أن وقعت تحت سيطرة قوات الدعم السريع في حرب 2023م.

وأضافت المصادر أن الخوف من التصنيف في حالات «السيطرة والسيطرة المضادة» بين الجيش والدعم السريع أفقدت الكثيرين أرواحهم.

ويضيف المصدر أن المدينة تضررت بشدة في محطات المياه، ونهبت ألواح الطاقة الشمسية والأسلاك والمضخات، فضلاً عن المحال التجارية التي تم نهبها وتخريبها. مشيراً إلى أن بعض الجثث لا تزال في العراء بحاجة إلى دفنها وتنفيذ حملات تطهير واسعة قبل عودة المدنيين.

من جهتها قالت سلطات شمال كردفان إن الأولوية الآن هي استعادة المياه والرعاية الصحية والغذاء لفترة تمتد بين ستة أشهر وعام.

كامل إدريس: نسعى لتحويل النازح من «متلقٍ للمساعدة إلى منتج»
الخرطوم تعتمد على التكايا وجوال الفحم بـ150 ألف جنيه

الخرطوم: (ديسمبر)

التقى رئيس وزراء سلطة الأمر الواقع، كامل إدريس، يوم الاثنين 10 أغسطس 2026م بالخرطوم، مفوض عام العون الإنساني، سلوى آدم بنية.

وتناول اللقاء جهود مفوضية العون الإنساني في إدارة ملف النازحين وحصر أعدادهم واحتياجاتهم. وشدد اللقاء على ضرورة تسيير قوافل الدعم والمساندة للمواطنين حسب خارطة الاحتياجات، بالتركيز على المناطق التي استعادها الجيش مؤخراً من الدعم السريع. كما تطرق اللقاء إلى جهود المفوضية في الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعافي، وتحويل النازح من «متلق للمساعدة إلى منتج» عبر مشاريع إنتاجية.

وفي الوقت الذّي يتحدث فيه رئيس وزراء سلطة الأمر الواقع عن «تحويل النازح إلى منتج»، كشفت مصادر متعددة لـ(ديسمبر) أن ولاية الخرطوم ومدن سودانية عدة تشهد أزمة غذاء حادة وانعداماً غير مسبوق في الأمن الغذائي نتيجة استمرار الصراع المسلح وارتفاع أسعار الأسواق بنحو قياسي، مما دفع آلاف الأسر إلى الاعتماد الكلي على التكايا وتقليص وجبات الطعام والاعتماد على المساعدات المحدودة للبقاء على قيد الحياة.

ومع انهيار قيمة الجنيه السوداني وارتفاع أسعار السلع، أصبح أبسط الاحتياجات عبئاً ثقيلاً على الأسر محدودة الدخل. وفي الخرطوم بلغ سعر 4 رغيفات ألف جنيه، وكيلو السكر نحو 5 آلاف جنيه، ولتر الزيت قرابة 12.000 جنيه، بينما تراوح سعر كيلو الدقيق حول 4 آلاف جنيها، كما بلغ سعر كيلو اللحم الضأني نحو 65 ألف جنيه، ووصل سعر البامية أكثر من 8 آلاف جنيه للكيلو، وكيلو البطاطس 7 آلاف جنيه، وكيلو الباذنجان 5 آلاف جنيه، وتضاعف سعر جوال الفحم من 75.000 جنيه إلى 150.000 جنيه.

مجلس الأمن الدولي يحذر من ضياع جيل كامل في السودان بسبب الحرب

الدنمارك ترأس جلسة مجلس الأمن الخاصة بالتعليم في السودان

فصل دراسي في مدرسة تعرضت للتدمير بسبب الحرب

التعليم في السودان قضية أمن قومي تمس كيان الدولة السودانية ومستقبلها، فعندما يُستبدل الكتاب بالبندقية تكون الحرب قد انتصرت على المستقبل قبل أن تنتصر في الميدان

نيويورك/ الخرطوم: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا بصيغة «أريا» بشأن حماية التعليم في السودان في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في يوم 7 أغسطس 2026، وبدعوة من جمهورية الصومال، وبمشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.

لجنة المعلمين ترحب

ورحبت لجنة المعلمين في بيان بتاريخ 8 أغسطس بانعقاد هذا الاجتماع وشددت على أن أهميته تكمن في وضع قضية التعليم في السودان داخل إطار الحقوق والحماية وحماية المدنيين، وليس باعتبارها مجرد خدمة عامة تضررت بسبب الحرب.

واعتبر البيان أن ما طُرح في الاجتماع من قضايا ومخاطر هو في جوهره ما ظلت تطرحه وتطالب به لجنة المعلمين منذ اندلاع الحرب، وما عملت على إبرازه عبر بياناتها وحراكها داخل السودان وخارجه؛ من حماية المدارس والطلاب والمعلمين، إلى ضمان استمرار التعليم، وحماية حقوق المعلمين، ومعالجة أوضاع الطلاب المتأثرين بالحرب، وضمان حقهم في الامتحانات الوطنية.

وأشارت لجنة المعلمين إلى أن انتقال قضية حماية التعليم إلى مستوى النقاش الدولي خطوة مهمة، لكنها ينبغي أن تتجاوز التوصيف وإبداء القلق إلى إجراءات عملية والتزامات واضحة وآليات متابعة ومساءلة.

ودعا البيان أطراف النزاع والمجتمعين الإقليمي والدولي على حماية التعليم باعتباره حقاً، وإدراج التعليم صراحة ضمن أجندة حماية المدنيين، وضمان حق جميع الأطفال في التعليم الآمن والمستمر، دون تمييز بسبب موقعهم الجغرافي أو النزوح أو مناطق السيطرة.

وطالبت لجنة المعلمين بحماية المدارس والمؤسسات التعليمية ووقف استهداف المدارس والمنشآت التعليمية، وعدم استخدامها لأغراض عسكرية، وإخلاء المؤسسات التعليمية المستخدمة عسكرياً وإعادتها إلى وظيفتها المدنية.

وأكد البيان على ضرورة ضمان سلامة المعلمين والعاملين في التعليم، وحماية أجورهم وحقوقهم المهنية، ودعم المعلمين النازحين، وتوفير الدعم النفسي والمهني للمعلمين الذين يواصلون العمل في ظروف الحرب والطوارئ.

وجدد البيان التأكيد على أهمية ضمان استمرار التعليم وتوفير التمويل والدعم للتعليم الآمن والمرن في المناطق المتأثرة بالحرب، بما يشمل التعليم البديل، ومعالجة الفاقد التعليمي، ودعم الأطفال الذين فقدوا سنوات دراسية بسبب النزاع.

كما وطالب بضمان العدالة في الامتحانات وحق جميع الطلاب السودانيين في الوصول إلى الامتحانات الوطنية المعترف بها، ووضع ترتيبات آمنة ومرنة للطلاب النازحين وطلاب المناطق المتأثرة بالحرب، وعدم السماح للحرب بخلق واقع تعليمي وشهادات متوازية تعمق الانقسام الوطني.

دعت لجنة المعلمين إلى إنشاء آليات موثوقة لرصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال التعليم، بما في ذلك استهداف المدارس، واستخدامها عسكرياً، والانتهاكات ضد الطلاب والمعلمين، وملاحقة المسؤولين عنها وضمان عدم الإفلات من العقاب. مع إدراج التعليم في ترتيبات السلام لتصبح حماية التعليم واستمراره جزءاً من أي ترتيبات لوقف إطلاق النار أو الهدن أو التسوية السياسية، وألا يُرحَل ملف التعليم إلى ما بعد انتهاء الحرب.

ودعت لجنة المعلمين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي و«إيقاد» وجامعة الدول العربية واليونيسف واليونسكو وسائر الشركاء الدوليين والإقليميين إلى التعامل مع التعليم في السودان باعتباره قضية حقوق وحماية وسلام، وتوفير الموارد اللازمة لحمايته واستمراره. كما دعت إلى تحويل ما ورد في اجتماع «أريا» من مواقف وتوصيات إلى برامج وآليات عملية يمكن قياس نتائجها، بحيث لا تبقى حماية التعليم في إطار البيانات والمواقف الدولية.

الاستثمار في السلام والتعافي والاستقرار

تحت عنوان: «حماية التعليم في السودان: الاستثمار في السلام والتعافي والاستقرار» عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً في السابع من أغسطس الجاري ناقش فيه التداعيات المباشرة لاستمرار الحرب على الأطفال وتدمير البنية التعليمية واستخدام المدارس لأغراض عسكرية فضلاً عن سبل إبقاء قنوات التعليم مفتوحة في مناطق النزاع ومخيمات النزوح واللجوء. وحذر المجلس من أن الحرب في السودان ألحقت أضراراً كارثية بالمنظومة التعليمية وتهدد بحرمان جيل كامل من حقه في التعلم، ودعا إلى حماية المدارس والطلاب والمعلمين وإدراج التعليم ضمن أولويات جهود وقف الحرب والتعافي وبناء السلام.

أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

شارك في الاجتماع أعضاء مجلس الأمن وممثلين لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات دولية وغير حكومية وخبراء في مجال التعليم وحماية الأطفال. خاطبت الاجتماع نائبة الأمين العام للأمم المتحدة أمينة محمد وقالت إن الحرب حرمت ما لا يقل عن 8 ملايين طفل في سن الدراسة من الذهاب إلى المدارس، بينما تعرض 17 مليون طفل لاضطراب شديد في مسارهم التعليمي. وأوضحت أن الأمم المتحدة وشركاءها تمكنوا من إعادة أكثر من مليون طفل إلى «شكل من أشكال التعلم» لكنها شددت على أن هذه الجهود لا تزال غير كافية في ظل اتساع نطاق القتال واستمرار النزوح.

أكثر القطاعات تضررا

وقد تدارس الاجتماع حول مذكرة مفاهيمية تعكس عمق الأزمة التعليمية في السودان وتنطلق من حقيقة موثّقة مفادها أن التعليم كان من أكثر القطاعات تضرراً جراء الحرب المشتعلة منذ أبريل 2023 غير أن تداعياته لا تقف عند حدود ما يُفقده الطفل اليوم من سنوات دراسية بل تمتد إلى المستقبل البعيد. فالاضطراب المتواصل في منظومة التعليم يهدد بخلق شح حاد في الكوادر المؤهلة التي ستحتاجها الدولة السودانية لإعادة بناء مؤسساتها العامة وإعادة تشغيل خدماتها الأساسية والنهوض بمسار التعافي الوطني الشامل وهي معادلة بسيطة في صياغتها بالغة الخطورة في مضمونها: لا تعافٍ بلا تعليم ولا استقرار بلا أجيال مؤهلة. وحددت المذكرة ثلاثة أهداف رئيسية للاجتماع، أولها: رفع مستوى الوعي الدولي بتداعيات استمرار تعطل التعليم على حماية الطفل ومسارات التعافي والسلام المستدام، وثانيها: تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية لصون التعليم والحفاظ على إمكانية الوصول إليه في ظل النزاع، وثالثها: الخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق تدعم جهود حماية التعليم وتسهم في تأمين التعافي السوداني على المدى البعيد. وتطرح المذكرة جملة من الأسئلة الجوهرية لتأطير النقاش أبرزها: كيف أثّر النزاع على وصول الأطفال إلى التعليم الآمن والمستمر وما الانعكاسات الأشمل على مستقبل السودان واستقراره؟ وما الإجراءات العملية الكفيلة بتوفير حماية أفضل للمدارس والطلاب والمعلمين والعاملين في القطاع التعليمي؟ وكيف يمكن للتعليم أن يُشكّل درعاً وقائية تحمي الأطفال من التجنيد القسري وسائر الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الأطراف المتحاربون وما الدور الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع به في دعم هذه الجهود؟

وجاء في مداولات المجلس أن أزمة التعليم في السودان لا تقتصر على توقف الدراسة بل تمتد إلى تهديدات أوسع تمس حماية الأطفال ومستقبل الدولة. فاستمرار غياب التعليم يزيد مخاطر تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة ويدفع بعضهم إلى سوق العمل أو الاتجار بالبشر، بينما تواجه الفتيات مخاطر متزايدة تشمل الزواج المبكر والاستغلال والعنف الجنسي. كما أن المدارس كانت توفر للأطفال مساحات آمنة وخدمات أساسية مثل الدعم النفسي والرعاية الصحية والمساعدات الغذائية ما يجعل تدميرها أو إغلاقها عاملاً إضافياً في تعميق الأزمة الإنسانية.

67 هجوما على المدارس

وأكدت الأمم المتحدة توثيق أكثر من 67 هجوماً على مدارس في أنحاء السودان منذ عام 2024، إلى جانب تسجيل أكثر من 154 حالة استخدام عسكري للمدارس. ولفتت إلى أن نحو نصف مباني المدارس لم يعد صالحاً للعمل كفصول دراسية، بعدما تعرض بعضها للقصف أو التدمير، فيما أُغلقت مدارس أخرى أو تحولت إلى ملاجئ للنازحين أو مواقع تستخدمها الأطراف المسلحة.

وأشار المشاركون إلى أن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة يمثل أحد أبرز أسباب تدمير المدارس وسقوط الضحايا بين الأطفال. ووفق المعطيات التي نوقشت خلال الاجتماع، قُتل أو أصيب ما لا يقل عن 330 طفلاً خلال النصف الأول من عام 2026، وكان إقليما دارفور وكردفان الأكثر تضرراً، فيما ارتبط نحو 60 في المئة من هذه الإصابات بهجمات الطائرات المسيرة.

وحذر المشاركون من أن استمرار تعطيل التعليم ستكون له آثار طويلة الأمد على قدرة السودان على التعافي وإعادة بناء مؤسسات الدولة. فغياب التعليم لا يحرم الأطفال من المهارات الأساسية فحسب، بل يهدد أيضاً بتقليص قاعدة الكفاءات اللازمة لإعادة تشغيل الخدمات العامة وإصلاح القطاع الصحي وتعافي الاقتصاد ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد انتهاء الحرب. واعتبر المشاركون أن التعليم ليس ملفاً إنسانياً هامشيا بل قضية ترتبط مباشرة بحماية الأطفال والتعافي الوطني والسلام والأمن.

أكبر جريمة تُرتكب اليوم ليست استمرار الحرب فحسب بل سرقة مستقبل ملايين الأطفال بعد أن تحولت المدرسة إلى ثكنة والكتاب إلى بندقية والتلميذ إلى مشروع مقاتل

ضرورة الالتزام بالقانون الدولي

ودعا الاجتماع طرفي النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدارس والطلاب والعاملين في قطاع التعليم ووقف الهجمات على المنشآت التعليمية والكوادر التربوية. كما طالب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بإنهاء الاستخدام العسكري للمدارس وضمان وصول آمن ومستدام ومن دون عوائق للجهات المعنية بالتعليم والحماية.

وشدد الاتحاد الأوروبي، في مداخلة خلال الاجتماع، على أن المدارس والمعلمين والطلاب يجب أن يحظوا بالحماية في جميع الظروف، وفقاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ودعا الاتحاد طرفي الحرب إلى احترام الالتزامات الواردة في «إعلان المدارس الآمنة»، ووقف استهداف المنشآت التعليمية أو استخدامها لأغراض عسكرية.

كما ركزت المداولات على ضرورة الحفاظ على وحدة النظام التعليمي السوداني ومنع تسييس المناهج والامتحانات. وأبدى المشاركون قلقاً من احتمال إجراء امتحانات منفصلة في المناطق الخاضعة لسيطرة أطراف مختلفة، معتبرين أن هذا المسار قد يعمق الانقسام التعليمي ويُضعف فرص الطلاب في الحصول على شهادات وطنية معترف بها. وشددوا على أهمية ضمان تكافؤ الفرص بين الطلاب داخل السودان والنازحين واللاجئين والحفاظ على نظام وطني موحد للامتحانات والتصديق.

توثيق الانتهاكات والمحاسبة

ودعا عدد من المشاركين إلى توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والتعليم والتحقيق فيها ومحاسبة المسؤولين عنها. كما طُرحت الدعوة إلى توسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليشمل كامل الأراضي السودانية، بدلاً من اقتصاره على دارفور، إلى جانب تعزيز دور آليات الأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة وإلزام الأطراف بخطط عمل لمنع الانتهاكات الجسيمة.

وعلى الصعيد العملي، أوصى الاجتماع بتكثيف الدعم الدولي لبرامج التعليم في حالات الطوارئ، وتمويل المبادرات المحلية وغرف الاستجابة والمنظمات التي تواصل تقديم خدمات التعلم في المناطق المتضررة. وشملت الأولويات المقترحة إعادة تأهيل المدارس وتوفير التعليم المؤقت والبديل وتدريب المعلمين وتقديم الدعم النفسي للأطفال وتأمين وسائل نقل آمنة وضمان استمرار تعليم الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والنازحين واللاجئين.

لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

وأعلن الاتحاد الأوروبي في الاجتماع أن تمويله الإنساني للسودان والدول المجاورة بلغ 276.3 مليون يورو خلال عام 2026، خصص منها 93.85 مليون يورو لدعم التعليم الابتدائي الآمن والشامل في ظل الحرب. كما أكد أهمية الحفاظ على سلامة نظام التعليم الوطني، بما في ذلك الامتحانات والشهادات، بموجب خطة التعليم الانتقالية السودانية للفترة 2025-2027. وأكد الاتحاد الأوروبي أن أولوياته في السودان تتمثل في التوصل إلى وقف إطلاق نار حقيقي ودائم وضمان وصول المساعدات وحماية المدنيين والعودة إلى حكم مدني شامل وتحقيق العدالة والمساءلة. كما أشار إلى مشاركته في جهود دولية لإعداد آلية للتحقق من وقف إطلاق النار ومراقبته، والعمل على حماية البنية التحتية المدنية الحيوية

إعادة إعمار السودان تبدأ بإعادة الطفل إلى المدرسة قبل إعادة المسؤول إلى مكتبه، واتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 كفلت حق كل طفل في التعليم حتى في أوقات النزاعات المسلحة والأجيال المحرومة من التعليم خسارة لا تعوضها جسور ولا مبانٍ

وبرز في الاجتماع توافق واسع على أن وقف إطلاق النار يمثل الشرط الأساسي لإعادة الأطفال إلى المدارس وفتح المجال أمام المساعدات وإعادة تأهيل المنشآت التعليمية. كما شدد المشاركون على ضرورة ضمان وصول إنساني آمن ومن دون عوائق وحماية المدنيين والبنية التحتية وممارسة ضغط مستمر على طرفي النزاع للوفاء بالتزاماتهما.

غياب القرارات الملزمة

ورغم أن الاجتماع لم يصدر عنه أي قرار ملزم أو إجراء تنفيذي جديد إلا أنه أسهم في وضع انهيار التعليم ضمن أجندة الأمن والسلام الخاصة بالسودان وربط بين حماية المدارس ووقف تجنيد الأطفال والتعافي الاقتصادي وبناء السلام المستدام. كما حمل الاجتماع رسائل متعددة المستويات أبرزها أن الاستثمار في التعليم هو في جوهره استثمار في السلام لأنه لا يمكن الحديث عن تعافٍ مجتمعي حقيقي أو إعادة إعمار وطن بينما يبقى ملايين أطفاله في الشوارع. وطالب المجتمعون بوقف الحرب وضمان وصول جميع الأطفال إلى التعليم دون تمييز وتأمين الامتحانات الوطنية لطلاب السودان داخل البلاد وخارجها وتوفير الدعم المالي والفني لإعادة تشغيل المؤسسات التعليمية في أرجاء البلاد كافة. أما الرسالة المباشرة إلى أطراف النزاع في السودان مفادها أن الحرب التي يخوضونها لا تستهدف الأرض والموارد فقط بل تستهدف في الوقت ذاته المستقبل الذي لا يمكن بناؤه إلا من خلال أجيال متعلمة واعية قادرة على نقل السودان من دوامة الصراع إلى مسارات البناء والسلام. فالحرب السودانية لا تدمر حاضر الأطفال فحسب، بل تهدد مستقبل الدولة وقدرتها على إعادة بناء مؤسساتها. فكل عام إضافي خارج المدرسة يوسع فجوة التعليم ويزيد مخاطر الاستغلال والتجنيد والانقسام الاجتماعي ما يجعل حماية التعليم جزء أ لا يتجزأ من أي استراتيجية لإنهاء الحرب ودعم السلام والتعافي في السودان.

تحصلت عليها (ديسمبر):

تسجيلات صوتية مسربة لأحد أعضاء جماعة كرتي تكشف عمق الخلافات داخل منظمة الدعوة الإسلامية

تقرير: (ديسمبر)
جوبا: صلاح المليح

تحصلت (ديسمبر) على تسجيلات صوتية مسربة تعود للقيادي بالحركة الإسلامية بقيادة علي كرتي وعضو مجلس الأمناء وعضو مجلس الإدارة بمنظمة الدعوة الإسلامية الدكتور عثمان البشير الكباشي. وكشفت هذه التسجيلات عمق الخلافات داخل منظمة الدعوة الإسلامية بين مجموعة علي كرتي، التي تريد حماية الفساد والمخالفات المالية والإدارية داخل المنظمة، وبين مجموعة الإصلاحيين بقيادة الشيخ القطري عبدالرحمن آل محمود الذين يسعون إلى بتر الفساد وفطام الحركة الإسلامية من أموال منظمة الدعوة الإسلامية.

كما تسعى مجموعة الإصلاح إلى إبعاد المنظمة من أي تدخلات سياسية، وأن يقتصر علمها على الدعوة ودعم المشروعات التنموية التي تحارب الفقر ودعم الفقراء والأرامل والأيتام. وجاء في التسجيلات الصوتية المسربة انتقادات حادة من الكباشي للشيخ عبدالرحمن آل محمود. سعت (ديسمبر) تحقيقاً للتوازن المهني لاستنطاق الأمين للمنظمة يحيى آدم عثمان، المحسوب على مجموعة الإصلاح، للرد على ما جاء على لسان عثمان الكباشي في التسجيلات الصوتية.

من يحق له الدعوة لعقد الاجتماعات؟

القيادي بالحركة الإسلامية عثمان البشير الكباشي، عضو مجلس الأمناء وعضو مجلس الإدارة بمنظمة الدعوة الإسلامية، حمَّل الشيخ القطري عبدالرحمن آل محمود، رئيس مجلس الأمناء بالمنظمة، مسؤولية الأزمة التي تشهدها منظمة الدعوة الإسلامية. وقال في تسريب صوتي تحصلت عليه (ديسمبر) إن الشيخ عبدالرحمن كان يصر على الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمناء رغم أنه لا يحق له الدعوة لعقد مثل هذا الاجتماع وفقاً للنظام الأساسي، الذي قال حسب زعمه إنه لا يعطي رئيس مجلس الأمناء الحق في الدعوة لعقد الاجتماع إلا في حالة وجود توقيعات كتابة لـ15 عضواً من أعضاء مجلس الأمناء أو بطلب من مجلس الإدارة.

إلا أن ما ذكره عثمان الكباشي بخصوص عدم أحقية رئيس مجلس الأمناء في الدعوة لعقد اجتماع المجلس تكذبه نصوص النظام الأساسي الذي تحصلت عليه (ديسمبر)، والذي ينص صراحة في الفقرة 14/2 أن من ضمن مهام رئيس مجلس الأمناء دعوة المجلس للانعقاد في الدورات العادية أو غير العادية. وأشار الكباشي إلى أنهم عرضوا على شيخ عبدالرحمن استعدادهم للتفاوض والتحاور معه حول أجندة هذا الاجتماع حتى يتم الترتيب له بالتوافق، وأنه بناءً على ذلك تكونت لجنة برئاسة النيجيري الدكتور عثمان بوغاجي، رئيس مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية، وعضوية كل من الدكتور طه عابدين، عضو مجلس الأمناء، وشخصه (عثمان البشير الكباشي) ودكتور مصطفى عثمان إسماعيل، نائب رئيس مجلس الأمناء، باعتبار أن الأخير مقرب من شيخ عبدالرحمن وموجود معه في قطر.

ذكر الكباشي في التسجيل الصوتي المسرب أنهم أبلغوا شيخ عبدالرحمن أن هذه اللجنة ترغب في الجلوس معه لوضع ما يجمع الصف، إلا أن شيخ عبدالرحمن - وفقاً لحديث الكباشي - رفض الجلوس مع هذه اللجنة قبل أن يوافق بعد جهود مضنية من الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وتم تحديد موعد اجتماعه باللجنة لكنه لم يحضر، وأبلغ دكتور مصطفى عثمان -حسب رواية الكباشي- أنه سيحضر في اجتماع آخر بمعية شخص من السعودية عضو في مجلس الأمناء وموسى المك كور.

وأشار الكباشي إلى أن شيخ عبدالرحمن لم يحضر الاجتماع الثاني أيضاً لاعتذار الشخصين عن حضور الاجتماع، وأبلغهم أنه لن يجلس مع هذه اللجنة لأنهم جميعاً أتباع لفلان -لم يذكر الكباشي الاسم في التسجيل الصوتي المسرب-، وقال إنهم في اللجنة وجدوا أنفسهم أمام رجل يرفض الوفاق ويصر على الدعوة لعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمناء.

مصطفى عثمان إسماعيل يقود الانقلاب

كشف التسجيل الصوتي لعثمان البشير الكباشي أن دكتور مصطفى عثمان إسماعيل، القيادي بالحركة الإسلامية السودانية ونائب رئيس مجلس الأمناء بمنظمة الدعوة الإسلامية، هو من قاد اجتماع الانقلاب على رئيس مجلس الأمناء الشيخ القطري عبدالرحمن آل محمود الذي يقود مجموعة الإصلاح داخل منظمة الدعوة الإسلامية والرافض لهيمنة الحركة الإسلامية السودانية على المنظمة واستغلال أموالها لتمويل التنظيم وأفرادها، كما كشفت ذلك تحقيقات لجنة إزالة التمكين. وذكر عثمان البشير الكباشي في التسجيل الصوتي أن مجلس الإدارة دعا إلى إجتماع لمجلس الأمناء - اجتماع الانقلاب -، بحضور ثلثي الأعضاء، مبيناً أن شيخ عبدالرحمن رفض حضور هذا الاجتماع وترأسه نائبه دكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وقال إن الاجتماع أقر بالإجماع اختيار القطري السفير علي بن حسن الحمادي سفير دولة قطر السابق في السودان رئيساً لمجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، فيما تم إعفاء شيخ عبدالرحمن آل محمود، وأشار إلى أن آل محمود دعا لاجتماع آخر بحضور ضعيف وقام باختيار يحيى آدم عثمان أميناً عاماً، وعزل أحمد محمد آدم.

صراع الإسلاميين

ويقول عثمان البشير الكباشي في التسجيل الصوتي إن مجموعة الإصلاح داخل منظمة الدعوة الإسلامية بقيادة شيخ عبدالرحمن آل محمود قاموا بتصعيد إعلامي كثيف أعطى من خلاله من وصفهم بأعداء المنظمة مادة إعلامية ومادة للرأي العام وجعل القضية قضية رأي عام، ووصف ما يحدث بأنه امتداد لصراع الحركة الإسلامية في آخر التسعينيات، وقال: «أرادوا أن تكون منظمة الدعوة الإسلامية ساحة لتصفية حسابات قديمة جداً، والمنظمة ما عندها علاقة بيها..

وأهدوها للأسف لأعداء المنظمة وأعداء الإسلام».

وأشار إلى أن آل محمود ومجموعته حاولوا أن يذهبوا إلى البعثات في جنوب السودان وأوغندا ولم يفلحوا، فيما ذهب رئيس مجلس الأمناء الجديد السفير الحمادي والأمين العام أحمد محمد آدم إلى جنوب السودان وقابلوا الحكومة هناك ومستشار الرئيس، وذهبوا كذلك إلى أوغندا وقابلوا كل المسؤولين.

وأشار الكباشي إلى أن الصراع ليس بين عدد من الخليجيين والسودانيين «كما يصور إعلام الفتنة»، على حد تعبيره، وأن كل الأعضاء من الدول الخليجية انحازوا وصوتوا لصالح السفير الحمادي في اجتماع مجلس الأمناء، وقال: «وبالتالي الحقيقة إنو مافي حد واقف مع الأخ عبدالرحمن آل محمود غير الأخوين ديل وبعض الإخوة الذين حضروا الاجتماع».

ضد الفساد ولكن ! الاتهامات بالفساد بذات طريقة التحاتة

ويتهم الكباشي جماعة الإصلاح بقيادة القطري شيخ عبدالرحمن آل محمود بالسير في اتجاه مناورات ومزايدات سياسية ليست لها علاقة بأصل الخلاف، مشيراً إلى أن الحديث عن الفساد والحديث عن فصل العاملين فيه مزايدة رخيصة وابتزاز وتكسُّب في الصراع بقضايا العاملين، مبيناً أن يحيى صرح للإعلام بأنه سيعيد كل العاملين الذين فصلهم هو - حسب تعبيره-، وقال إنه سبق أن ذكر لشيخ عبدالرحمن أن الكلام عن الفساد ما مفيد، وأن المنظمة لا تحتمل مثل هذا الحديث لأن المنظمة رأس مالها السمعة بين المانحين، وأشار إلى أن إطلاق الكلام على هواه هو مسألة ما مفيدة ومضرة، وقال: «نحن ضد أي فساد ومافي زول بيخاف الله بجي يشتغل في الدعوة ويحمي فساد»، وذكر أن شيخ عبدالرحمن ظل يستخدم قضية الفساد كما يستخدم القحاتة ولجنة إزالة التمكين هذا الموضوع، وقال: «هو ذات المدرسة وذات الطريق وذات المزايدة وذات الاستخدام المغرض الذي يرفع راية قميص عثمان وهو ما عنده علاقة بالثار بعدالة».

تسعى مجموعة الإصلاح إلى إبعاد المنظمة من أي تدخلات سياسية وأن يقتصر علمها على الدعوة ودعم المشروعات التنموية التي تحارب الفقر ودعم الفقراء والأرامل والأيتام

الحدة والغلظة الزائدة

ويشير عثمان البشير الكباشي إلى أن الأزمة داخل منظمة الدعوة الإسلامية بدأت منذ أول يوم جاء فيه شيخ عبدالرحمن رئيساً لمجلس الأمناء، وأوضح أن للشيخ القطري مشكلتين أساسيتين متجاوزتين للحدود، مبيناً أن المشكلة الأولى تتمثل في الحدة والغلظة الزائدة والمبالغ فيها في سلوك الشيخ عبدالرحمن، وذكر أن هذين الوصفين يظهران في كل اجتماع ينعقد وفي كل لقاء يجمعه بأعضاء مجلس الأمناء وأعضاء الإدارة التنفيذية للمنظمة. وقال: «أخونا عبدالرحمن حدته فائتة كل حد.. وغلظته وشدته على الناس سواء كان في طريقة إدارة الاجتماعات، أو في طريقة استخلاص الآراء، أو في طريقة التوفيق بين الآراء وطريقة التعبير عن الرأي نفسه فيها فظاظة.. أنا أعتقد أنها غير محتملة». ويضيف الكباشي أن المشكلة الثانية للشيخ عبدالرحمن تكمن في أن لديه افتراضاً أن رئيس مجلس الأمناء هو رئيس تنفيذي للمنظمة، مبيناً أن النظام الأساسي يحتفظ بدور معنوي لمجلس الأمناء، وتمثيلي للدول والبعثات والشخصيات والمؤسسات الدعوية داخل المنظمة سواء كانت دولة المقر أو من خارجها، وليست له صلاحيات تنفيذية ودوره في حشد الدعم والتأييد والتشجيع والرعاية.

الكباشي لم يحترم رئيسه

من جانبه انتقد الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية يحيى آدم عثمان الطريقة التي تحدث بها عثمان البشير الكباشي عن الشيخ عبدالرحمن وهجومه عليه. وقال في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إن ما أورده في حديثه لا يليق به كعضو مجلس الأمناء وعضو مجلس الإدارة وذلك بتصويره الشيخ عبدالرحمن آل محمود رئيس مجلس الأمناء الشرعي بأنه رجل فاقد للقدرات الإدارية عند التعامل مع أعضاء مجلس الأمناء والأمين العام يصفه بالحدة الزائدة والغلظة المبالغ فيها وغير المحتملة من أعضاء المجلس، وأن المهام والاختصاصات قد اختلطت عليه. وأضاف أنه شهد انتخاب عبدالرحمن آل محمود رئيساً لمجلس الأمناء الذي كان عثمان البشير الكباشي عضواً فيه، وشهد كذلك عندما قرر مجلس الادارة بأن يتولى آل محمود رئاسة مجلس الإدارة بدلاً عن الأمين العام وشارك في هذا القرار عثمان الكباشي، وقال إن الشيخ عبدالرحمن آل محمود يعتبر من المؤسسين للمنظمة في العام 1980م ويتمتع بالعضوية كمؤسس لمدة 46 عاماً، وترأس خلال هذه المدة اللجنة المالية ثم رئاسة مجلس الأمناء بعد رحيل المشير عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب، مبيناً أن الكباشي عضويته في مجلس الأمناء مدتها ثماني سنوات مقابل 46 عاماً لمؤسس من مؤسسي منظمة الدعوة، وأضاف أن هذه الأوصاف التي وصف به العضو المحترم عثمان الكباشي رئيسه لا تليق بعلاقة مرؤوس مع رئيسه، بل يشهِّر به في تسجيل صوتي ذاع وعم القرى والحضر .

مصطفى عثمان إسماعيل القيادي بالحركة الإسلامية السودانية ونائب رئيس مجلس الأمناء بمنظمة الدعوة الإسلامية هو من قاد وترأس اجتماع الانقلاب على رئيس مجلس الأمناء عبدالرحمن آل محمود الذي يقود مجموعة الإصلاح داخل المنظمة

تحدي الكباشي

ويشير يحيى إلى أنه تقلد منصب نائب الأمين العام دورة 2022/2018، وكان عضواً في مجلس الإدارة حسب النظام الأساسي، وعضواً في مجلس إدارة شركة دانفوديو القابضة والشركات المملوكة لها بنسبة 100%، وقال إنه لم يعين نفسه كمدير عام لدان فوديو القابضة، كما أن موسى المك كور حي يرزق لم يتلق أي توجيهات من آل محمود وهو حي يرزق، وتحدى الكباشي إن كان هناك توجيه مكتوب بذلك أن ينشره، مؤكداً أنه لم يكن مرشحاً من آل محمود لمنصب الأمين العام دورة 2022-2026، مضيفاً أنه عندما قرر المجلس أن يذهب الأمين العام عطا المنان بخيت الحاج ونائبه -شخصه- تحدث للمجلس في اجتماعه وشكرهم وغادر المنظمة طائعاً لله الذي قال إنه يعطي الملك لمن يشاء وينزعه عن من يشاء.

تشابه عليه البقر

وأكد الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية يحيى آدم عثمان أن المادة 14/2 تنص على أن الدعوة لأي اجتماع عادي أو غير عادي (طارئ) تكون حصرياً لرئيس مجلس الأمناء فهو الوحيد الذى يدعو، وأما المادة 17 والتي تتحدث عن ترتيبات الاجتماع الطارئ فتنص بأن يتقدم 15 شخصاً بطلب عليه توقيعهم من رئيس مجلس الأمناء عقد اجتماع طارئ، وبناءً على الطلب تصدر الدعوة للاجتماع من رئيس المجلس، وذات الحال إذا طلب مجلس الإدارة من رئيس المجلس عقد اجتماع طارئ، مبيناً أن المادتين 14/2 و17 من النظام الأساسي تتكاملان ولا تتعارضان، وقال بيدو أن البقر قد تشابه على العالم الدكتور عثمان البشير الكباشي. وأبان يحيى أن ما أورده الكباشي بأن اجتماع مجلس الأمناء بنعقد بعد مضي سنتين من آخر اجتماع ويقول إن دورة الأمين العام أحمد محمد آدم المنتهية ولايته لم تنتهِ في 15 فبراير 2026 وإنما تنتهي في 20 ديسمبر 2026 تاريخ الاجتماع الذي انتخب فيه غير صحيح، وقال: «يبدو أن الدكتور الكباشي تشابه عليه البقر للمرة الثانية، وتجاهل متعمداً مدة الدورة وهي 4 سنوات حسب نص النظام الأساسي»، مبيناً أن الدورة تنقسم لاجتماعين كل سنتين، وفي الدورة الواحدة يمكن أن يشغلها أكثر من أمين عام. وضرب مثالاً بذلك بدورة دكتور الأمين وعبدالله سيدأحمد ومحمد عبدالرحيم وهي دورة واحدة، وكذلك دورة 2022/2026 التي كان فيها عطا المنان الذى تم التمديد له فيها كأمين عام، ثم خلفه موسى المك كور تم أحمد محمد آدم المنتهية ولايته في 2026/2/15م، مشيراً إلى أن الدورة منذ 2006 تبدأ في 16 فبراير وتنتهي في 15 فبراير بعد أربع سنوات.

حق أصيل

وأوضح يحيى أن الدعوة للاجتماع العادي من اختصاص رئيس مجلس الأمناء آل محمود، وحينما أوشكت دورة 2022/2026 أن تنتهي في 15/2/2026 وحسب النظام الأساسي فإن الدعوة تصدر قبل شهرين من موعد انتهاء الدورة حتى تتمكن الأمانة العامة من الإعداد الجيد. وأضاف أن آل محمود أصدر بالفعل الدعوة للاجتماع العادي بتاريخ 2026/1/20م لينعقد الاجتماع في 2026/4/2م بسبب شهر رمضان، والفترة 72 يوماً للإعداد، إلا أن الأمين العام لم يرد على رئيس مجلس سلباً أو إيجاباً، وإنما قام بتحويل الدعوة إلى مجلس الإدارة، وخاطب رئيس مجلس الإدارة رئيس مجلس الأمناء قائلاً إن الدعوة للاجتماع ليست من اختصاصه ولم يتم التشاور، وقام المجلس بتكوين لجنة رباعية برئاسة رئيس مجلس الإدارة للتناقش مع رئيس المجلس وتزيل النزاع، علماً بأنه ليس هناك نزاع وإنما رفض وعدم تنفيذ توجيهات رئيس المجلس. ورفض الرئيس هنا المقترح وخاطب أعضاء المجلس برفض الأمين العام ومجلس الإدارة لتوجيهاته ومنع قيام الاجتماع، وتقدم 17 عضواً من أعضاء المجلس بطلب لرئيس المجلس يطلبون فيه قيام اجتماع عاجل لتحديد العضوية واختيار الأمين العام واختيار مجلس الإدارة لدورة 2026-2030، مبيناً أنه للأسف تم إصدار الدعوة باسم مجلس الإدارة وبدون أن يحمل توقيع رئيسه عثمان بوغاجي يحرض أعضاء المجلس بعدم حضور الاجتماع الطارئ بدعوة من آل محمود وكان مقرراً له يوم 2026/5/2م، وفي ذات خطاب رئيس مجلس الإدارة بدون توقيع تقدموا بدعوة لاجتماع ضرار يعقد في 2026/5/1م ويسبق الاجتماع الشرعي بيوم واحد، وأشار إلى أنه تمت مخاطبة وزارة خارجية السودان حتى لا يحدث ما لا تحمد عقباه لخطورة هذا الاجتماع الذي وصفه بالضرار المثبت والذي إذا انعقد فسيأتي بنتائج تشق المنظمة. وقال يحيى إن اجتماع المجموعة الانقلابية غير الشرعي انعقد، مبيناً أن المشكلة ليست في النصاب وإنما تكمن في أي من الفريقين يحق له الدعوة للاجتماع، مؤكداً أنه حسب نص المادة 14/ 2 من النظام الأساسي فإن الدعوة لأي اجتماع لمجلس الأمناء حق حصري وأصيل لرئيس مجلس الأمناء.

مخالفات مالية وإدارية

وفيما يتعلق بما ذهب إليه الكباشي بوجود شخصين ينتميان للمؤتمر الشعبي هما من يقف خلف آل محمود يقول يحيى هذا افتراء لا أساس له، لأن عضوية مجلس الأمناء تنكون من دول أفريقية بما فيها السودان ومن الخليج وآسيا وأستراليا وأوربا، وتساءل: «هل مثلاً نقول إن المنظمة حركة شعبية لأن ثلاثة من الأعضاء من جنوب السودان حركة شعبية؟»، مضيفاً أن ذلك قول للإثارة، مؤكداً أن المنظمة غير حكومية بل إنسانية عالمية، وتساءل: «وما دخل انشقاق المؤتمر الوطني ليؤثر في انشقاق المنظمة؟»، وقال: «إذا كان الكباشي مؤتمر وطني فليس من حقه الهيمنة على منظمة عالمية إنسانية يمثلها عدد من الأعضاء موزعين في أقطار العالم المختلفة».

وأشار يحيى إلى أن عبدالرحمن آل محمود دعا للإصلاح منذ استلامه رئاسة مجلس أمناء المنظمة، وقام بتكوين لجنة من ضمن أعضائها الكباشي، مبيناً أن اللجنة أصدرت تقاريرها لإصلاح المنظمة والتي من ضمنها تكوين لجان المخالفات المالية والإدارية والتوصية بعلاجها، وقال إن هذه المخالفات تعالج في الأطر القانونية وليس عبر التشهير بها في التسجيلات الصوتية.

السفير علي الحمادي

عثمان البشير الكباشي

عبد الرحمن آل محمود

يحي آدم عثمان

مصطفى عثمان إسماعيل

المولـــد النبـــوي في الســـودان.. حين تحولت ساحات الفرح إلى مقابر للأحباب

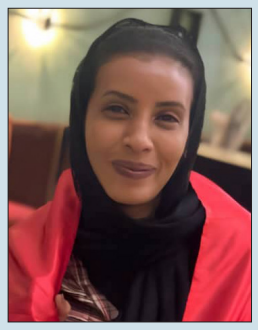

شيماء تاج السر، المحامية

في السودان لم يكن المولد النبوي الشريف مجرد مناسبة دينية عابرة، كان عرساً سنوياً تنتظره الأسر والطرق الصوفية بشغف لا يوصف . كان المولد في السودان تظاهرة روحانية واجتماعية واقتصادية بامتياز، حيث تلتقي الأسرة بأكملها؛ من الجد إلى الحفيد، في ساحات الفرح التي تمتلئ بالبخور والأناشيد والمدائح النبوية والزلابية والشاي والبليلة والفتة التي كانت الأمهات والجدات يحضرنها بأيدٍ حانية لتوزع على المارة والأحباب .

لكن الحرب التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل عام 2023 حولت كل هذا الجمال إلى رماد. تلك الساحات التي كانت تضج بالذكر والفرح تحولت إلى مقابر جماعية لأبناء الحي الواحد، وأصبح الميدان الذي كان يجمع الأحباب شاهداً على فراقهم الأبدي. وفي مشهد يختصر كل مآسي الحرب أطلقت لجنة الخدمات بالحلة الجديدة نداءً موجعاً لأسر الموتى المدفونين في ميدان المولد تطالبهم بالحضور لنقل جثامين أحبابهم إلى مراقد تليق بهم .

المولد النبوي في السودان.. تراث روحاني واجتماعي

ارتبط الاحتفال بالمولد النبوي في السودان تاريخياً بالطرق الصوفية الكبرى مثل الختمية والقادرية والسمانية والتيجانية. وكانت هذه الطرق هي المحرك الأساسي للاحتفالات، حيث تبدأ مراسم الاحتفال بتقليد راسخ يسمى الزفة التي تقام في آخر يوم من شهر صفر؛ ليلة غرة ربيع الأول من كل عام، وتستمر الاحتفالات لمدة أحد عشر يوماً حتى ليلة يوم المولد في الثاني عشر من ربيع الأول، وهو اليوم الذي يسمى شعبياً لدى السودانيين بقفلة المولد .

كانت الزفة انطلاقة رسمية لمواسم الفرح تتصدرها مواكب الطرق الصوفية حاملة راياتها الملونة، مردِّدة الأناشيد الدينية والمدائح النبوية على إيقاعات الطبول والدفوف، وتجوب هذه المواكب شوارع المدن والقرى في مشهد مهيب يخطف الأبصار ويشرح الصدور .

وإلى جانب الطابع الروحي كان للمولد طابع اقتصادي واجتماعي بارز. ففي مثل هذا التوقيت من كل عام كانت ساحات المولد في أم درمان والخرطوم بحري والحلة الجديدة ومدن السودان الأخرى تكتظ بخيام رجال الدين وتتزين برايات الطرق الصوفية، بينما تحيط بها من كل جانب معارض حلوى المولد بأنواعها المختلفة. وكانت الأسر السودانية تعد العدة لهذه المناسبة شراءً وصنعاً للحلوى، وزيارة للأقارب والأحباب، وتوزيعاً للطعام على الفقراء والمحتاجين .

مولد أم درمان.. حوش الخليفة أيقونة الفرح

في قلب أم درمان، وقبل الحرب بسنوات وسنوات، كان حوش الخليفة هو قبلة المحتفلين بالمولد النبوي في السودان. يعود تاريخ هذا الميدان إلى حقبة الدولة المهدية حيث كان مقراً لسكن الخليفة عبد الله التعايشي، وبمرور الزمن تحول هذا المكان التاريخي إلى أيقونة للاحتفال بالمولد يجتمع فيه الآلاف من أم درمان والأحياء المجاورة، بل ومن كل أنحاء السودان.

كان المواطنون في ميدان الخليفة بأم درمان يعتادون على التجمع طوال أسبوعين قبل حلول اليوم الختامي للمولد النبوي، حيث تعلو فيه أصوات الذاكرين والمنشدين، وتختلط فيه رائحة البخور برائحة الحلوى والقهوة والشاي التي توزع على الحاضرين، وخيام الطرق الصوفية تصطف في نظام راياتها ترفرف في السماء، والمارة يتجولون بين المعارض يتذوقون الحلوى ويشترون الهدايا لأطفالهم.

وكانت الأسر تأتي إلى الميدان محملة بالطعام والشراب، فتوزع الزلابية والشاي والبليلة والفتة على المارة في مشهد يجسد أسمى معاني التكافل الاجتماعي والمحبة. وكان الأطفال يلهون ويلعبون بين أيدي الكبار، والنساء والرجال يتبادلون التهاني ويتسامرون ويتناقشون في حلقات الذكر .

موالد بحري والحلة الجديدة.. فرحة تمتد في كل مكان

لم تقتصر احتفالات المولد على أم درمان وحدها، بل امتدت لتشمل مدن السودان كافة. ففي الخرطوم بحري كانت الزفة تنطلق بمشاركة واسعة من الأهالي والطرق الصوفية وتجوب شوارع المدينة مرددة المدائح النبوية، وكانت الأسر في بحري تستعد للمولد منذ أيام .

وفي الحلة الجديدة إحدى مناطق العاصمة الخرطوم كان لميدان المولد قصة خاصة. لم يكن هذا الميدان مجرد ساحة للاحتفال بل كان قلب الحلة النابض، حيث تجتمع الأسر من كل أنحاء المنطقة ويلتقي الأحبة من كل مكان. كان الميدان يشهد في أيام المولد حراكاً استثنائياً خيام الذكر وأناشيد المدح وصوت الطبول ورائحة البخور والطعام التي تفوح من كل جانب. كانت الأمهات يخرجن مع أطفالهن، والآباء يتسامرون مع جيرانهم والشباب يتسابقون في تقديم الخدمات للمحتاجين .

كان ميدان المولد في الحلة الجديدة رمزاً للوحدة والتلاحم، ومكاناً تلتقي فيه كل الأطياف وتذوب فيه الخلافات وتعلو فيه المحبة. كان الميدان شاهداً على أفراح الناس ومسرحاً لذكرياتهم الجميلة، فلكل أسرة في الحلة الجديدة قصة مع ميدان المولد، وذكريات لا تنسى مع كل مولد يأتي .

ماذا كان يعني المولد لناس الحلة وكل أسرة؟

كان المولد النبوي في الحلة الجديدة، كما في سائر السودان، مناسبة تتجاوز البعد الديني إلى أبعاد اجتماعية ونفسية عميقة. وبالنسبة للأطفال، كان المولد عيداً ينتظرونه بفارغ الصبر؛ حيث الحلوى والألعاب والملابس الجديدة، وكانوا يخرجون مع أمهاتهم وآبائهم إلى الميدان في رحلة ممتعة لا تُنسى .

بالنسبة للأمهات كان المولد فرصة لإظهار كرمهن وحنانهن، فكن يجهزن الزلابية والشاي والبليلة والفتة ويذهبن بها إلى الميدان لتوزع على المارة والأقارب والجيران. كانت تلك لحظات اعتزاز وفخر حين ترى الأم ابتسامة من أكل من طعامها ودعوات المباركة تتردد في الأرجاء.

بالنسبة للآباء كان المولد مناسبة للقاء الأصدقاء والأقارب وتبادل الأحاديث والذكريات وتجديد أواصر المحبة والأخوة. كانوا يجلسون في حلقات الذكر والمديح، أو يتجولون في المعارض يتفرجون على الحلوى والهدايا، أو يتسامرون مع الجيران تحت خيام الطرق الصوفية .

بالنسبة للأسرة بأكملها كان المولد رحلة سنوية تجمع شملها وتجدد أواصرها وتذكرها بقيم التسامح والتكافل والمحبة التي دعا إليها النبي الكريم. كانت العائلات تتجمع من كل مكان وتذهب إلى الميدان ككتلة واحدة، تقاسم الفرح وتتشارك الطعام وتتبادل الدعوات. كان الميدان في تلك الأيام يعج بالحياة والحركة والبهجة وكأن الحرب والموت غير موجودين في هذه الأرض .

الحرب تحوِّل الميدان إلى مقبرة

جاءت حرب الخامس عشر من أبريل 2023 ودمرت كل شيء. لم تكتفِ الحرب بتدمير المنازل والشوارع والجسور بل دمرت الذكريات ومزقت الأسر، وحولت ساحات الفرح إلى ساحات موت .

في الحلة الجديدة تحول ميدان المولد الذي كان يجمع الأحباب إلى مقبرة جماعية. ففي خضم المعارك العنيفة التي شهدتها المنطقة وغياب الخدمات الصحية والمقابر النظامية اضطر الأهالي إلى دفن موتاهم في أي مكان يتيسر، وكان ميدان المولد أحد تلك الأماكن. وهكذا تحول الميدان من رمز للفرح والتلاحم إلى مرقد لعدد كبير من الضحايا الذين لقوا حتفهم خلال فترة الحرب .

وبعد أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب وبينما بدأت الحياة تعود تدريجياً إلى بعض مناطق العاصمة أطلقت لجنة الخدمات بالحلة الجديدة نداءً موجعاً لأسر الموتى المدفونين في ميدان المولد دعتهم فيه إلى الحضور للقيام بإجراءات نقل الجثامين إلى المقابر العامة. كان ذلك النداء بمثابة صفعة جديدة على وجوه الناجين الذين لم يكتفوا بفقدان أحبابهم بل أصبحوا الآن مضطرين لنبش قبورهم ونقل رفاتهم إلى مكان آخر .

لم تكن الحلة الجديدة وحدها التي عانت هذا المصير. ففي الخرطوم بأكملها وفي مدن السودان المختلفة تحولت ساحات المولد والمناسبات إلى قبور جماعية، وتحولت الذكريات الجميلة إلى جراح لا تندمل .

المولد يعود.. لكن الفرح لم يعد كما كان

رغم كل هذا الدمار، ورغم كل هذه الجراح حاول السودانيون التمسك بفرحتهم وتراثهم. ففي 2025، وبعد انقطاع دام عامين وأربعة أشهر، عاد الاحتفال الرسمي بالمولد النبوي إلى حوش الخليفة في أم درمان للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب .

لكن الفرح هذه المرة لم يكن كما كان. فغياب الأصدقاء والأقارب الذين ماتوا أو نزحوا كان حاضرا في كل قلب، وتحولت ساحات المولد التي كانت تعج بالحياة إلى ساحات تذكير بما فقد، وحلوى المولد التي كانت توزع بكل سخاء أصبحت سلعة نادرة بسبب الغلاء الفاحش وتوقف المصانع .

كم شوهت الحرب كل جميل في حياة الشعب السوداني!

الحرب في السودان لم تقتل الناس فقط، بل قتلت الفرح ومزقت النسيج الاجتماعي ودمرت التراث الثقافي والديني الذي كان يميز هذا البلد. لقد حولت الحرب المولد النبوي، الذي كان مناسبة للفرح والتلاحم، إلى مناسبة للحزن والتذكر.

كم شوهت الحرب كل جميل في حياة الشعب السوداني!.

شوهت المولد النبوي؛ فحولت ساحاته إلى مقابر، وجعلت أولى ليالي المولد التي كانت تهل بالبشائر تهل بالذكرى الأليمة للفقدان والنزوح .

شوهت العلاقات الأسرية؛ ففرقت الأحبة ومزقت الأسر، وأصبحت الزفة التي كانت تجمع الشمل تذكرهم بمن رحلوا ومن غابوا .

شوهت الذكريات؛ فجعلت من الماضي الجميل جرحاً لا يندمل، ومن كل مناسبة دينية محطة لتجديد الحسرة .

شوهت الاقتصاد؛ فجعلت حلوى المولد حلماً بعيد المنال، والزلابية والفتة - التي كانت توزع بكل سخاء - أصبحت من الكماليات التي لا يقدر عليها إلا القليل .

شوهت المستقبل؛ فجعلت الأطفال الذين كانوا يلهون في ساحات المولد أيتاماً أو لاجئين أو ضحايا، وحرمتهم من فرحة المولد التي كانت تنتظرهم كل عام .

في مشهد مؤلم يجسد كل هذا التشويه يقف أهالي الحلة الجديدة اليوم أمام ميدان المولد الذي كان يجمعهم ويرون فيه قبور أحبابهم التي تُنبش وتُنقل في أيام تتزامن مع قرب حلول أول ليالي المولد النبوي. يقفون ويتذكرون أيام الفرح التي ولّت، ويتساءلون هل سيعود المولد كما كان؟ هل ستعود الحياة كما كانت؟ هل ستعود ابتسامات الأطفال إلى ساحات الميدان؟.

قصة المولد النبوي في السودان هي قصة شعب أحب نبيه فأحب فرحته فجعل منها مناسبة سنوية تجمع شمله وتوحد كلمته. كانت أولى ليالي المولد تهل بالبشائر والأنوار وتفتح أبواب الفرح التي لا تغلق إلا بعد أحد عشر يوماً من الذكر والمحبة .

لكن الحرب جاءت وحطمت كل شيء، وحولت ساحات الفرح إلى مقابر والذكريات الجميلة إلى جراح غائرة، وأولى ليالي المولد من موسم البهجة إلى موسم الحسرة والذكرى الأليمة .

نداء لجنة الخدمات بالحلة الجديدة لأسر الموتى المدفونين في ميدان المولد ليس مجرد خبر عابر، بل هو صرخة في وجه الحرب ودعوة للعالم أجمع ليرى كيف دمرت هذه الحرب كل جميل في حياة الشعب السوداني. إنه نداء يذكرنا بأن الحرب لا تدمر الحجر فقط، بل تدمر الروح وتشوه التراث وتمزق الذاكرة، وتحول أعظم المناسبات الدينية إلى مناسبات للبكاء على ما فُقِد.

إلى جانب الطابع الروحي كان للمولد طابع اقتصادي واجتماعي بارز. ففي مثل هذا التوقيت من كل عام كانت ساحات المولد في مدن السودان تحيط بها من كل جانب معارض حلوى المولد بأنواعها المختلفة. وكانت الأسر السودانية تعد العدة لهذه المناسبة شراءً وصنعاً للحلوى، وزيارة للأقارب والأحباب، وتوزيعاً للطعام على الفقراء والمحتاجين

في الحلة الجديدة تحول ميدان المولد الذي كان يجمع الأحباب إلى مقبرة جماعية. ففي خضم المعارك العنيفة اضطر الأهالي إلى دفن موتاهم في أي مكان يتيسر، وكان ميدان المولد أحدها. وهكذا تحول الميدان من رمز للفرح والتلاحم إلى مرقد للضحايا الذين لقوا حتفهم حينها

رغم كل الدمار، ورغم كل الجراح حاول السودانيون التمسك بفرحتهم وتراثهم. ففي 2025، وبعد انقطاع دام عامين وأربعة أشهر، عاد الاحتفال الرسمي بالمولد النبوي إلى حوش الخليفة في أم درمان للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب

بالنسبة للأسرة كان المولد رحلة سنويةٍ تجمع شملها وتجدِّد أواصرها وتذكّرها بقيم التسامح والتكافل والمحبة التي دعا إليها النبي الكريم. كانت العائلات تتجمع من كل مكان وتذهب إلى الميدان ككتلة واحدة، تقاسم الفرح وتتشارك الطعام وتتبادل الدعوات

الحقوق في زمن الحرب (5)

الحــق في الحماية والأمــن الشخــصي.. عندما يصبح الخــوف جـزءًا من الحيـاة اليومية

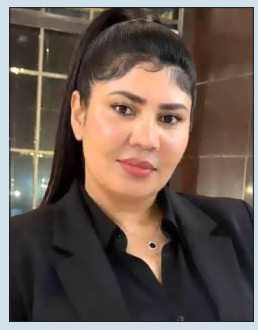

صفاء الزين

لا يستطيع الإنسان أن يعيش حياة كريمة في غياب الأمان. فالأمن الشخصي يمثل أحد الشروط الأساسية التي تقوم عليها حياة الإنسان وحريته وقدرته على ممارسة حقوقه الأخرى. وحين يشعر الإنسان أن حياته معرضة للخطر، أو أن جسده يمكن أن يكون هدفًا للعنف، أو أن حريته يمكن أن تُسلب دون حماية قانونية، فإن الخوف يصبح جزءًا من حياته اليومية، وتتراجع قدرته على العمل والتعلم والتنقل والمشاركة في المجتمع.

ولهذا يرتبط الحق في الحماية والأمن الشخصي بجوهر الكرامة الإنسانية. فالإنسان يحتاج إلى حماية حياته وسلامته الجسدية والنفسية، ويحتاج كذلك إلى حماية حريته من الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتهديد، والإكراه، والعنف. وتؤكد منظومة حقوق الإنسان أن الدولة مسؤولة عن توفير هذه الحماية من خلال القانون والمؤسسات، وأن أي تقييد للحرية أو استخدام للقوة يجب أن يخضع لضوابط قانونية واضحة تضمن عدم التعسف وتحمي الإنسان من الانتهاكات.

الأمن الشخصي حق إنساني لا امتياز

الحق في الأمن الشخصي لا يرتبط بمكانة الإنسان الاجتماعية أو السياسية، ولا يتغير بتغير موقعه الجغرافي أو موقفه من السلطة، فهو حق لكل إنسان، في زمن السلم كما في زمن الحرب. وتكمن أهميته في أنه يضع حدودًا واضحة أمام استخدام القوة، ويمنح الإنسان حماية قانونية في مواجهة أي جهة تحاول إخضاعه بالعنف أو التهديد.

وعندما تصبح الحماية مرتبطة بالانتماء أو النفوذ أو القدرة على الوصول إلى السلاح، يتحول الأمن من حق عام إلى امتياز تحصل عليه فئات محددة، وهنا تتراجع فكرة المواطنة المتساوية، ويبدأ المجتمع في الانقسام بين من يملك القدرة على حماية نفسه ومن يجد نفسه مكشوفًا أمام الخطر.

ولهذا فإن بناء الدولة يبدأ من ضمان أن يشعر المواطن بأن حياته وحريته وكرامته محمية بالقانون، وأن المؤسسات التي تمتلك القوة تعمل لحمايته وفق قواعد واضحة، وليس لإخضاعه أو معاقبته خارج القانون.

الحرب السودانية وتحول المواطن إلى باحث عن الحماية

منذ انقلاب أكتوبر 2021م وحتى اندلاع الحرب في بلادنا فجر الخامس عشر من أبريل 2023م، وجد ملايين المدنيين أنفسهم أمام واقع أمني بالغ القسوة. فقد امتدت العمليات العسكرية إلى المدن والمناطق السكنية، واضطر السكان إلى مغادرة منازلهم تحت ضغط الخوف، ووجد كثيرون أنفسهم أمام خيارات محدودة بين البقاء في مناطق معرضة للخطر أو النزوح إلى أماكن لا يعرفون مدى قدرتها على توفير الأمان.

وفي مناطق عديدة أصبح المواطن يتحرك بحسابات الخطر: هل الطريق آمن؟ هل يمكن عبور نقطة التفتيش؟ هل يمكن العودة إلى المنزل؟ هل يحمل الشخص أوراقًا أو معلومات قد تعرضه للاستجواب أو الاعتقال؟ هل موقعه الجغرافي يمكن أن يجعله موضع اشتباه؟.

هذه الأسئلة تكشف عمق الأزمة، لأن المواطن الذي يعيش بهذه الطريقة لا يعيش حياة طبيعية، فهو يخطط لحركته وفق احتمالات الخطر، ويعيد حساب علاقاته ومواقفه وكلماته، وقد يضطر إلى الصمت خوفًا من العواقب.

عندما تصبح الحماية نفسها موضع سؤال

من أكثر الأسئلة إلحاحًا في النزاعات المسلحة: من يحمي المدني عندما تضعف مؤسسات الحماية أو تصبح بعض المؤسسات جزءًا من الصراع؟

في الدولة المستقرة، يفترض أن يلجأ المواطن إلى الشرطة والقضاء ومؤسسات الدولة عندما يتعرض للخطر، أما في ظروف الحرب، فقد تتراجع قدرة هذه المؤسسات على أداء وظائفها، أو تتعطل في بعض المناطق، أو يفقد المواطن الثقة في قدرتها على حمايته.

وهنا تظهر واحدة من أخطر نتائج الحرب: انتقال مسؤولية الحماية من المؤسسة العامة إلى الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي، وقد يدفع ذلك بعض المجتمعات إلى تشكيل ترتيبات أمنية محلية، أو الاعتماد على الحماية العائلية والمجتمعية، أو البحث عن جهة مسلحة توفر قدرًا من الأمان.

وهذا الوضع يحمل مخاطر كبيرة، لأن المجتمع الذي يبحث فيه كل فرد عن جهة تحميه يمكن أن يتحول تدريجيًا إلى مجتمع تحكمه موازين القوة بدلًا من سيادة القانون.

الأمن لا يعني عسكرة المجتمع

من الضروري التمييز بين أمن الإنسان والأمن العسكري. فالأمن الحقيقي لا يقاس بعدد الأسلحة أو حجم القوات، وإنما بقدرة الدولة على حماية الإنسان وضمان حقوقه.

قد تمتلك الدولة مؤسسات عسكرية وأمنية قوية، ومع ذلك يشعر المواطن بالخوف إذا غابت العدالة، أو انتشر الإفلات من العقاب، أو أصبح استخدام القوة خارج القانون أمرًا مألوفًا.

ولهذا فإن إعادة بناء الأمن في السودان بعد الحرب تحتاج إلى رؤية تتجاوز زيادة القوة المسلحة. المطلوب بناء مؤسسات مهنية تخضع للقانون والمساءلة، وتعمل وفق مفهوم واضح للأمن يجعل حماية المواطن غايتها الأساسية.

الخوف كسلاح في الحرب

للحرب أدوات ظاهرة تتمثل في السلاح والقصف والعمليات العسكرية، وهناك أدوات أخرى تعمل داخل النفس البشرية، يأتي الخوف في مقدمتها.

فالخوف يمكن أن يدفع الإنسان إلى مغادرة منزله، وترك عمله، وإخفاء رأيه، وقطع علاقاته، والامتناع عن المشاركة العامة، وقد يكون الهدف من نشر الخوف أوسع من إلحاق الأذى بفرد محدد، فقد يتحول الخوف إلى وسيلة لإخضاع مجتمع كامل.

وعندما يشعر السكان بأن مجرد وجودهم في منطقة معينة قد يعرضهم للخطر، أو أن انتماءهم الجغرافي يمكن أن يصبح سببًا للاشتباه، فإن الخوف يتحول إلى قوة تدفع الناس إلى النزوح والصمت والعزلة. ولهذا فإن معالجة آثار الحرب تحتاج إلى مواجهة الخوف نفسه، وليس فقط آثار العنف المادي.

النساء والأطفال والفئات الأكثر تعرضًا للخطر

لا تتوزع مخاطر الحرب بصورة متساوية، فالنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، يواجهون تحديات إضافية في البيئات التي تضعف فيها الحماية.

وتواجه النساء مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، والاستغلال، والابتزاز، خاصة في مناطق النزوح ومراكز الإيواء والمناطق التي تفتقر إلى المؤسسات الأمنية والخدمات الأساسية. كما تتحمل النساء أعباء إضافية مرتبطة برعاية الأطفال وكبار السن والمرضى، في ظروف اقتصادية وإنسانية شديدة الصعوبة.

أما الأطفال، فيدفعون ثمن الحرب بصورة تمتد إلى مستقبلهم. فالخوف، والنزوح، وفقدان أفراد الأسرة، والانقطاع عن التعليم، كلها عوامل تؤثر في نموهم النفسي والاجتماعي. ولهذا فإن أي منظومة وطنية للحماية تحتاج إلى سياسات متخصصة تراعي اختلاف احتياجات الفئات المختلفة، وتضع حماية الأكثر عرضة للخطر في مقدمة الأولويات.

النزوح لا ينهي الخطر

قد يبدو النزوح في لحظته الأولى وسيلة للهروب من الخطر، لكنه لا يعني بالضرورة الوصول إلى الأمان. فكثير من النازحين يعيشون في بيئات تفتقر إلى الحماية والخدمات، ويواجهون مخاطر جديدة مرتبطة بالاكتظاظ، ونقص الغذاء والمياه، وضعف الرعاية الصحية، والاستغلال والعنف.

وهنا تظهر أهمية مفهوم الحماية المتكاملة، فالإنسان يحتاج إلى مكان آمن، وإلى الغذاء والماء والعلاج، وإلى حماية قانونية، وإلى القدرة على الحركة، وإلى ضمانات تمنع استغلال ضعفه.

ومن ثم فإن حماية النازحين يجب أن تكون جزءًا أساسيًا من الاستجابة للحرب، كما يجب أن ترتبط مستقبلًا بحقهم في العودة الآمنة والطوعية والكريمة، أو اختيار مكان آخر للعيش وفق إرادتهم وحقوقهم.

التوثيق جزء من الحماية

لا يمكن بناء حماية مستدامة دون معرفة ما حدث. فتوثيق حالات القتل، والاختفاء، والاعتقال، والتعذيب، والعنف، والتهجير، يمثل خطوة أساسية لحماية حقوق الضحايا.

التوثيق يحفظ الأدلة، ويمنع ضياع الوقائع، ويساعد في بناء ملفات العدالة، ويمنح الضحايا مساحة لإثبات ما تعرضوا له، كما أن وجود سجل موثوق للانتهاكات يساعد الدولة مستقبلًا في وضع سياسات تمنع تكرارها.

ولهذا تحتاج مرحلة الحرب وما بعدها إلى دعم المؤسسات الحقوقية، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع توفير الحماية لهم حتى يتمكنوا من أداء دورهم دون خوف أو تهديد.

لا حماية مستدامة دون عدالة

تظل الحماية ناقصة إذا ظل مرتكبو الانتهاكات بعيدين عن المساءلة. فالضحايا يحتاجون إلى معرفة الحقيقة، ويحتاجون إلى العدالة، ويحتاجون إلى ضمانات تمنع تكرار ما تعرضوا له.

فالإفلات من العقاب يرسل رسالة خطيرة إلى المجتمع مفادها أن القوة يمكن أن تتجاوز القانون، ومع مرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في المؤسسات، ويشجع على استمرار العنف، ويخلق بيئة تسمح بتكرار الانتهاكات. ومن هنا ترتبط الحماية بالعدالة الانتقالية ارتباطًا وثيقًا، فالمساءلة، وجبر الضرر، وكشف الحقيقة، والإصلاح المؤسسي، وضمان عدم التكرار، تمثل عناصر أساسية لبناء بيئة يشعر فيها المواطن بالأمان.

مسؤولية الدولة بعد الحرب

ستواجه الدولة السودانية بعد الحرب مهمة شديدة التعقيد تتمثل في إعادة بناء مؤسسات الحماية على أسس جديدة، وستحتاج الشرطة والأجهزة العدلية والمؤسسات الأمنية إلى إصلاحات عميقة تضمن المهنية، واحترام القانون، والمساءلة، والرقابة المدنية.

كما تحتاج الدولة إلى بناء منظومة للإنذار المبكر والاستجابة السريعة للأزمات، وتعزيز حماية النساء والأطفال، ودعم المجتمعات المحلية، وتوفير آليات فعالة لتلقي الشكاوى والتحقيق في الانتهاكات.

ولا يمكن أن تنجح هذه العملية دون مراجعة العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. فالمطلوب بناء علاقة تقوم على الثقة، يشعر فيها المواطن أن اللجوء إلى الدولة يوفر له الحماية بدلًا من أن يضاعف خوفه.

الحماية أساس السلام

السلام الحقيقي يبدأ عندما يشعر الإنسان أن حياته أصبحت أكثر أمانًا، فوقف إطلاق النار يمثل خطوة ضرورية، لكنه يحتاج إلى منظومة أوسع تضمن حماية المدنيين، وعودة النازحين، واستعادة المؤسسات، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

فالطفل يحتاج إلى الأمن حتى يعود إلى المدرسة، والمرأة تحتاج إلى الأمن حتى تتحرك وتعمل وتشارك في الحياة العامة، والأسرة تحتاج إلى الأمن حتى تعود إلى منزلها، والمجتمع يحتاج إلى الأمن حتى يستعيد علاقاته وثقته وقدرته على الإنتاج. ولهذا فإن الأمن الشخصي لا ينبغي أن يُنظر إليه كملف أمني منفصل، وإنما كجزء من مشروع بناء الدولة والسلام والتنمية.

خِتامًا: أي دولة نريد بعد الحرب؟

هذا السؤال يضع قضية الحماية في قلب مستقبل السودان، هل نريد دولة يشعر المواطن فيها بالخوف من مؤسسات القوة؟ أم نريد دولة تصبح فيها مؤسسات القوة أدوات لحماية المواطن وتطبيق القانون؟.

إن بناء الدولة الحديثة يبدأ من إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمواطن، فالقوة في الدولة يجب أن تكون مقيدة بالقانون، والمؤسسات الأمنية يجب أن تعمل لحماية المجتمع، والعدالة يجب أن تكون متاحة للجميع، والمواطن يجب أن يشعر بأن كرامته مصونة مهما كان موقعه أو رأيه أو انتماؤه الجغرافي.

الحماية في معناها الأعمق هي أن يعرف الإنسان أن هناك قانونًا يحميه، ومؤسسات تستجيب عندما يتعرض للخطر، وقضاءً يستطيع اللجوء إليه، ومجتمعًا يرفض العنف والإفلات من العقاب.

لقد كشفت الحرب في السودان أن غياب الحماية يضاعف كل الأزمات الأخرى، فالإنسان الذي لا يشعر بالأمان يصعب عليه أن يتعلم أو يعمل أو يخطط لمستقبله، والأسرة التي تعيش تحت الخوف لا تستطيع بناء استقرار طويل الأمد، والمجتمع الذي تحكمه المخاوف يصعب عليه استعادة الثقة.

لذلك فإن الحق في الحماية والأمن الشخصي يجب أن يكون في قلب أي مشروع سوداني للسلام وإعادة بناء الدولة، فالحماية ليست امتيازًا تمنحه القوة، ولا مكافأة يحصل عليها من يملك النفوذ، إنها حق أصيل لكل إنسان.

وفي السودان، الذي نطمح إلى بنائه، ينبغي أن يصبح الأمن حقًا متساويًا لكل مواطن، وأن تصبح حماية الحياة والكرامة والحرية مسؤولية مؤسسية لا تخضع للانتماء أو الموقع أو الظروف السياسية.

فالدولة التي تحمي مواطنيها تستعيد معناها، والمجتمع الذي يشعر بالأمان يستطيع أن يتعافى، والسلام الذي يمنح الإنسان الطمأنينة يصبح قادرًا على الاستمرار.

لا للحرب.. نعم للأمن، نعم لحماية الإنسان، ونعم لدولة يكون فيها القانون هو الحصن الأول للمواطن، وتصبح فيها سلامته وكرامته وحقه في الحياة الآمنة أساسًا لبناء السودان الجديد.

> **يرتبط الحق في الحماية والأمن الشخصي بجوهر الكرامة الإنسانية. فالإنسان يحتاج إلى حماية حياته وسلامته الجسدية والنفسية وحماية حريته من الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتهديد، والإكراه، والعنف. وتؤكد منظومة حقوق الإنسان أن الدولة مسؤولة عن توفير هذه الحماية**

> **بناء الدولة يبدأ من ضمان أن يشعر المواطن بأن حياته وحريته وكرامته محمية بالقانون، وأن المؤسسات التي تمتلك القوة تعمل لحمايته وفق قواعد واضحة، وليس لإخضاعه أو معاقبته خارج القانون**

حين يتحدث المثقف بعد أربع سنوات من الحرب..

قـراءة في طـرح دكتـور عبـد الوهـاب الأفنـدي

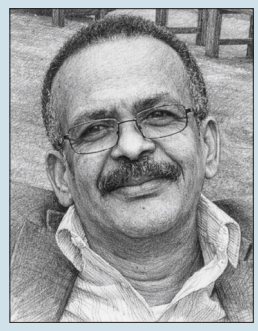

محمد عبدالله

مما يثير قدراً كبيراً من الدهشة أن يصدر عن أكاديمي في مكانة الدكتور عبد الوهاب الأفندي، رئيس معهد الدوحة للدراسات العليا، رأي يختزل واحدة من أعقد أزمات السودان في مقولة مفادها أن الخطوة الأولى لحل مشكلة الكهرباء هي عودة المهاجرين، أو أن يرسلوا نصيبهم من تكلفة الكهرباء، لأن مؤسسة إنتاج الكهرباء لا تستطيع أن تعمل بأقل من خمسين في المائة من زبائنها.

وليست الدهشة نابعة من حق الرجل في إبداء رأيه، فهذا حق لا ينازعه فيه أحد، وإنما من طبيعة الرأي نفسه، ومن كونه يصدر عن باحث يُفترض أن ينظر إلى الأزمات من زاوية الدولة والاقتصاد السياسي، لا من زاوية تحميل الضحايا جانباً من كلفة انهيار الدولة.

فالكهرباء ليست متجراً يغلق أبوابه إذا انخفض عدد زبائنه، وإنما هي مرفق سيادي يرتبط بقضايا الأمن والاستقرار والتنمية. وهي تتأثر بالحرب، وبالتدمير، وبالتمويل، وبالإدارة، وبالوقود، وبسلامة شبكات النقل والتوزيع، قبل أن تتأثر بعدد المشتركين. ولو صح هذا المنطق، لما استطاعت أي دولة خرجت من حرب أهلية أن تعيد تشغيل مرافقها العامة قبل عودة جميع اللاجئين والنازحين، وهو ما لا تسنده أي تجربة معروفة في إعادة الإعمار.

ثم إن غالبية السودانيين الذين غادروا البلاد لم يهاجروا طلباً للرفاهية، وإنما دفعتهم الحرب، وانهيار الاقتصاد، وانعدام الأمن. وخلال سنوات الصراع، كانت تحويلاتهم المالية تمثل شريان الحياة لملايين الأسر داخل السودان، إذ تكفلت بالغذاء والدواء والتعليم والإيجار، في وقت عجزت فيه مؤسسات الدولة عن أداء أبسط وظائفها. ومن ثم يصعب تقبل خطاب يوحي بأن هؤلاء أصبحوا مطالبين أيضاً بتمويل إعادة بناء قطاع الكهرباء، وكأنهم المسؤولون عن انهياره.

لكن ثمة سؤالاً آخر لا يقل أهمية، يتعلق بالتوقيت.

فمنذ اندلاع الحرب، دخل السودان في واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في تاريخه الحديث. قُتل عشرات الآلاف، ونزح الملايين، ودُمرت مدن بأكملها، وانهارت الخدمات الأساسية. وخلال هذه السنوات، كان كثيرون ينتظرون من الأصوات الفكرية والأكاديمية المؤثرة أن تقدم قراءات عميقة لجذور الأزمة، وأن تسهم في تفسير أسبابها، وأن تمارس دورها النقدي تجاه القوى التي أوصلت البلاد إلى هذا المصير.

لهذا يبدو مستغرباً أن يبرز الحديث، بعد كل هذا الزمن، عند أحد آثار الحرب، لا عند أسبابها، وأن يتحول النقاش من مساءلة مَن دمروا محطات الكهرباء والبنية التحتية والدولة نفسها، إلى مطالبة المغتربين بالمساهمة في دفع فاتورة الانهيار.

ويزداد هذا الاستغراب إذا أخذنا في الاعتبار أن الدكتور الأفندي يُعد من أبرز المفكرين الذين ارتبط اسمهم بالحركة الإسلامية السودانية، وهي حركة لعبت دوراً محورياً في الحياة السياسية والفكرية لعقود. وكان المنتظر من شخصية بهذه الخلفية أن تقدم مراجعة فكرية وسياسية صريحة لتجربة انتهت إلى هذا القدر من الخراب، وأن تسهم في نقاش جاد حول جذور الأزمة ومستقبل الدولة، لا أن تطرح معالجة تختزل القضية في مساهمة مالية من السودانيين الذين اضطروا إلى مغادرة وطنهم.

ولا خلاف على أن إعادة إعمار السودان مسؤولية وطنية، وأن للمغتربين دوراً مهماً فيها، سواء عبر الاستثمار أو نقل الخبرات أو المبادرات الطوعية. لكن تحويل هذه المساهمة إلى واجب يُطرح بوصفه المدخل الأول لاستعادة خدمة الكهرباء، يعني قلب أولويات الأزمة، ويصرف الأنظار عن المسؤولية الأصلية للدولة، وعن الأسئلة التي ينبغي أن تسبق الحديث عن إعادة الإعمار: كيف انهارت مؤسسات الدولة؟ ومن أوصل البلاد إلى هذه الحال؟ وكيف يمكن منع تكرارها؟.

لقد عرف السودان أزمة الكهرباء قبل الحرب بسنوات، رغم وجود معظم سكانه داخل البلاد. وهذا وحده يكفي للدلالة على أن جذور المشكلة أعمق بكثير من عدد المشتركين أو أماكن إقامتهم. فإصلاح قطاع الكهرباء يبدأ بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها، واستعادة الأمن، وتأهيل البنية التحتية، وإرساء إدارة رشيدة وشفافة، ثم يأتي بعد ذلك دور المجتمع، في الداخل والخارج، شريكاً في البناء، لا بديلاً عن الدولة.

> **منذ اندلاع الحرب كان كثيرون ينتظرون من الأصوات الفكرية والأكاديمية المؤثرة أن تقدم قراءات عميقة لجذور الأزمة السودانية، وأن تسهم في تفسير أسبابها، وأن تمارس دورها النقدي تجاه القوى التي أوصلت البلاد إلى هذا المصير**

المصباح يغادر حرب الكرامة فمن يعيد أبناء المساكين؟

محمد هاشم محمد الحسن

خرج المصباح أبوزيد طلحة ليعلن عودته إلى الحياة المدنية بكلمات هادئة عن السلام والعمل والبناء والبدايات الجديدة. لكن الرجل لا يعود من رحلة طويلة حتى يحدثنا بهذه الخفة عن صفحة مضت وأخرى تبدأ. نحن نتحدث عن قائد مليشيا البراء بن مالك، وأحد أبرز وجوه التعبئة والقتال تحت راية حرب الكرامة المزعومة.

المصباح كان جزءاً من ماكينة حشد دفعت الشباب إلى ميادين القتال وقدمت الحرب باعتبارها معركة وجود لا تحتمل التراجع. أبناء المساكين تركوا بيوتهم وجامعاتهم وأعمالهم وحملوا السلاح. بعضهم مات، وبعضهم أصيب، وبعضهم لا يزال يقاتل. واليوم يعلن أحد أبرز الذين تصدروا ذلك المشهد أن الوقت حان بالنسبة إليه للعودة إلى الحياة المدنية.

عندما كانت الحرب تحتاج إلى الرجال كان الخطاب عن الكرامة والاستنفار والتضحية، والآن تظهر فجأة مفردات السلام والعمل والبناء. من حق المصباح أن يختار حياته، لكن ليس من حقه أن يتعامل مع الحرب كأنها وظيفة قدم منها استقالته. مَن حَشَد الناس للقتال لا يخرج كالشعرة من العجين، ولا يغلق الباب خلفه بمنشور وجداني ثم يمضي وكأن ما حدث أصبح جزءاً من الماضي.

ثم هناك أمر لا يمكن القفز فوقه. إذا كان قائد مليشيا البراء بن مالك قد عاد إلى الحياة المدنية، فأين الكتيبة من هذه العودة؟ ماذا عن الذين حملوا السلاح تحت قيادتها؟ هل انتهت المهمة التي استُنفروا من أجلها؟ هل سيعودون هم أيضاً إلى حياتهم المدنية؟ أم أن القائد يستطيع مغادرة الميدان بينما يبقى الجنود في الخنادق؟. إعلان المصباح تحدث عن مستقبله، لكنه لم يقل كلمة واضحة عن مستقبل التشكيل الذي صنع اسمه ونفوذه خلال الحرب. وهذا الصمت يجعل توقيت الإعلان نفسه جزءاً من القصة.

فالإعلان يأتي بالتزامن مع حديث عن تحركات يقودها البرهان نحو حوار سوداني يستثني المؤتمر الوطني. فهل تحمل عودة المصباح إلى المدنية رسالة إلى البرهان بأن استبعاد الإسلاميين من ترتيبات ما بعد الحرب يعني أنهم لن يستمروا في القتال إلى جانبه؟ وهل المقصود أن من يريد صناعة مستقبل سياسي من دونهم، عليه أن يواجه مليشيا الدعم السريع من دونهم أيضاً؟. التوقيت يجعل هذا الاحتمال حاضراً بقوة في قراءة ما وراء إعلان المصباح.

وتزداد دلالة هذا التوقيت لأن البراء بن مالك لم تعد مجرد مليشيا تقاتل إلى جانب الجيش، بل أصبحت اسماً ثقيلاً في ملف علاقة الإسلاميين بالحرب، خصوصاً بعد العقوبات الأمريكية التي طالتها وتصاعد الاتهامات بشأن نفوذ الإسلاميين داخل الجيش وحول مراكز قراره. لذلك يصعب التعامل مع انتقال قائدها المفاجئ إلى المدنية باعتباره قراراً شخصياً وقع في فراغ.

ومن هنا يبرز احتمال إعادة التموضع. المصباح لم يعلن حل الكتيبة، ولم يوضح انتهاء علاقته بها، ولم يقدم مراجعة لمشاركته في الحرب. لقد غيّر فقط تعريف موقعه الشخصي. وهذا هو الفارق بين مغادرة المشروع وتغيير الموقع داخله.

فالإسلاميون يعرفون أن السلاح الذي منحهم نفوذاً خلال الحرب يمكن أن يتحول إلى عبء في اليوم التالي لها، وأن العودة إلى المشهد السياسي ستكون أكثر صعوبة إذا ظلوا ظاهرين كقوة مسلحة موازية داخل معسكر الجيش. لذلك فإن الانتقال من الكتيبة إلى المجتمع، ومن خطاب الاستنفار إلى خطاب السلام، قد يكون بداية إعادة تغليف سياسي أكثر منه مراجعة للماضي. المدنية في هذه الحالة لا تعني تفكيك المشروع، بل تغيير أداته.

وهنا ربما آن الأوان لمن ابتلعوا خطاب حرب الكرامة ورددوه بلا مساءلة أن ينظروا إلى المشهد كما هو، لا كما صُوّر لهم. فكلما تكشّفت علاقة الإسلاميين بالتعبئة والتسليح، وكلما ظهر حجم استثمارهم في استمرار الحرب والعودة عبرها إلى قلب الدولة، يصبح من الصعب التعامل مع شعار الكرامة باعتباره تفسيراً كافياً لما يجري. ما نراه يحمل بصمات مشروع سياسي قاتَل أصحابُه لقطع الطريق أمام التحول الذي فتحته ثورة ديسمبر المجيدة واستعادة النفوذ الذي فقدوه بسقوط نظام البشير.

المصباح كان جزءاً من ماكينة حشد دفعت الشباب إلى ميادين القتال. ترك أبناء المساكين تركوا بيوتهم وجامعاتهم وأعمالهم وحملوا السلاح. بعضهم مات، وبعضهم أصيب. واليوم يعلن المصباح أن الوقت حان بالنسبة إليه للعودة إلى الحياة المدنية

الإسلاميون يعرفون أن السلاح الذي منحهم نفوذاً خلال الحرب يمكن أن يتحول إلى عبء في اليوم التالي لها، وأن العودة إلى المشهد السياسي ستكون أكثر صعوبة إذا ظلوا ظاهرين كقوة مسلحة موازية داخل معسكر الجيش

والمفارقة أن من تصدروا التعبئة يستطيعون اليوم تغيير مواقعهم والحديث عن المدنية والسلام، بينما يواصل آخرون الموت وهم يعتقدون أنهم يخوضون المعركة ذاتها بالشعارات ذاتها. أما آن لمن يموتون عبثاً في ساحات القتال أن يقرأوا هذه التحولات ويفهموا الدرس؟. قادتكم يعيدون حساباتهم، ويغيرون مواقعهم، ويبحثون عن أبواب المستقبل، بينما يُطلب منكم وحدكم الاستمرار في دفع فاتورة الماضي. ألا تعقلون؟.

وإذا كان هذا هو حجم حضور الإسلاميين في الحرب، فإن الأمر يقود بالضرورة إلى الجيش نفسه. إذا كانت المؤسسة العسكرية تريد فعلاً نفي الاتهامات بأنها واقعة تحت نفوذ الإسلاميين، فلا يكفي أن يعود المصباح إلى منزله أو يخلع قادة الكتائب ملابسهم العسكرية. المطلوب إنهاء وجود التشكيلات العقائدية خارج البنية المهنية للجيش، وقطع الطريق أمام أي تنظيم سياسي يحتفظ بذراع مسلحة أو نفوذ عسكري يستخدمه لفرض مشروعه على الدولة. لا معنى لمدنية الأفراد إذا ظلت عسكرة التنظيمات قائمة.

لكن إنهاء عسكرة المشهد لا يكفي وحده، لأن العودة إلى الحياة المدنية لا تمحو المسؤولية. خلع الزي العسكري ليس عفواً سياسياً ولا أخلاقياً، ولا ينبغي أن يصبح ممحاة لما جرى خلال الحرب. وأي اتهامات موثقة بانتهاكات ارتكبها أي طرف يجب أن تخضع للتحقيق والمساءلة، بصرف النظر عما إذا كان المسؤول عنها أصبح عسكرياً أو مدنياً، بقي في الميدان أو عاد إلى بيته.

لهذا فإن منشور المصباح لا يغلق قصته مع الحرب، بل يفتح حسابها. من ساهم في تعبئة الناس للقتال لا يكفيه أن يكتشف في نهاية الطريق فضائل السلام والعمل والبناء. عليه أن يشرح لماذا كانت البندقية بالأمس طريقاً إلى كرامة الوطن، ثم أصبحت الحياة المدنية اليوم طريقاً إلى مستقبله.

المصباح يستطيع تغيير موقعه، لكنه لا يستطيع تغيير التاريخ بمنشور. ومن يريد بداية جديدة عليه أولاً أن يقدم حساب أفعاله القديمة. أما أن يدخل أبناء الفقراء الحرب تحت رايات القادة، ثم يجد القادة وحدهم أبواب الخروج عندما تتغير الحسابات، فهذه ليست عودة إلى المدنية بقدر ما هي الوجه القديم نفسه للسياسة السودانية. آخر من يدفع الثمن هو من اتخذ القرار، وأول من يدفعه هو من صدّقه.

الهجرة غير الشرعية ليست مشكلة حقيقية كما يتم تصويرها

إبراهيم حمودة
ناقد وصحفي

غرقت الأسبوع الماضي ثلاثة زوارق صغيرة تقل العشرات من المهاجرين «غير الشرعيين» بينهم سودانيون، تم العثور على جثث بعضهم ومواراتها الثرى في مقبرة مخصصة لضحايا الغرق في مدينة طبرق الليبية.

قبلها رأينا دراما عبور خمسين ألفاً من المغرب إلى جيب سبتة الإسباني على الأراضي المغربية. وقتها تحدثت الصحافة عن ظاهرة تفضح البلدان التي تنعدم فيها فرص العدالة والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتنعدم فيها معايير النزاهة والحريات العامة مع انتشار الفساد، الأمر الذي يدعو بشكل حتمي إلى اليأس من المستقبل.

يجب في هذا السياق التفريق بين الهجرة لأسباب اقتصادية من أجل البحث عن فرص عمل ومستقبل أفضل، وظاهرة اللجوء في دولة أخرى هرباً من الحروب أو من أنظمة سياسية باطشة تسلب المواطنين كرامتهم وحرياتهم الأساسية أو تزج بهم في أتون الحروب الداخلية.

في كل الأحوال فإن ظاهرة تحرك موجات بشرية من مكان لآخر عبد الحدود لبلدان أفضل وضعاً من حيث الخدمات الأساسية وفرص العمل، تثير وتؤلب المزاج الشعبي ضد الهجرة بشكل عام، وترى فيها استنزافاً لخيرات هذه البلدان وخدماتها وإمكاناتها المالية المتوفرة ضمن العناية التي توفرها لمواطنيها، مثل إعانات البطالة والفقر والتأمين الصحي. هذه واحدة من الأسباب التي تدفع بالمواطنين لمنح أصواتهم لليمين الشعبوي في أوروبا وبقية دول الغرب.

بل في بلد مثل هولندا وفرنسا جرى تحويل الهجرة إلى بعبع بافتراض موجات بشرية ضخمة تتحرك نحو أوروبا «لاحتلالها»، كما يقول «خيرت فيلدرز» زعيم حزب الحرية اليميني. ونجد ذات الرواية في دول أخرى مثل أمريكا والسويد ودول إسكندنافيا الأخرى والمملكة المتحدة.

ولكن الإحصاءات الرسمية للهجرة المتوفر للمنظمات المختصة تقول بأن معدل الهجرة عموماً لم يزد بشكل ملحوظ للمائة عام الأخيرة، إذ ظل يتراوح بين فاصل 3 وفاصل 35 من إجمالي عدد سكان العالم. لاحظوا أننا نتحدث عن أرقام الهجرة عموماً بما فيها اللاجئون.

يورد «هاين دي هاس»، أستاذ علم الاجتماع الهولندي، في كتابه «كيف تعمل الهجرة؟» الصادر في العام 2023، بأنه في الفترة بين 1985 والعام 2001 ظل عدد اللاجئين يتأرجح بين 9 ملايين و21 مليوناً، حسب الأحداث السياسية والحروب التي تشهدها مختلف الأقاليم والبلدان.

هذا التأرجح يمكن ملاحظته في أرقام العام 1993؛ حيث بدأت أعداد اللاجئين تتناقص عالمياً حتى وصلت في العام 2000 إلى أقل معدل، مما دفع العاملين في منظمات اللاجئين والمنظمات المرتبطة معها إلى القلق حول مستقبلهم الوظيفي. ولكن سرعان ما تصاعدت الأرقام بشكل ملحوظ في العام 2005 الذي سبقته التطورات والحروب في أفغانستان والعراق لاحقاً، وأعقب ذلك موجات هجرة بلدان الربيع العربي وخاصة سوريا واليمن.

وأشار كذلك فيما يخص حركة اللاجئين إلى أن 85% من اللاجئين يبقون داخل الإقليم وفي دول الجوار ولا يعبرون الحدود إلى قارة أخرى. ففي الحرب السورية تشرد أكثر من 6,2 مليون سوري من ديارهم، بقي 5,2 منهم في دول الجوار مثل تركيا ولبنان وبقية دول المنطقة. كذلك الحال في السودان بعد الحرب؛ حيث لجأت الغالبية من الذين شردتهم الحرب بشكل أساسي لمصر وبلدان أخرى مثل يوغندا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وتشاد.

ومع كل هذا التداخل بين الهجرة التي صارت تعرف بغير الشرعية واللجوء كحق إنساني للمتضررين من القمع والحروب والأنظمة الديكتاتورية، إلا أن تأثير هذه العملية على البلدان المستقبلة للهجرة ليست كارثية كما يصور بعض الساسة ووسائل الإعلام.

استقبلت ألمانيا قرابة المليون لاجئ سوري، وبالتغاضي عن الكثير من المظاهر السالبة والحالات الفردية التي يتم تضخيمها وتعميمها، إلا أن ألمانيا استفادت من ناحية اقتصادية من المهاجرين الذين سدوا فراغاً كبيراً في المجتمع الألماني الذي يعاني بما يعرف بالشيخوخة، مثله مثل مجتمعات كثيرة في أوروبا تنخفض فيها نسبة المواليد لدرجة لا يمكن معها تعويض الفارق في الوفيات.

ويؤثر اختلال الزيادة السكانية في الاقتصاد وتوفير الأيدي العاملة لقطاع الخدمات والمساهمات الضريبية التي يدفعها العاملون بشكل نظامي، وأيضاً مساهماتهم في صندوق المعاشات والضمان الاجتماعي.

إن حدوث فجوة تتعلق بالموارد البشرية يؤثر بشكل مباشر على مواصلة الاستمتاع بمميزات المعاشات والإعانات الاجتماعية، إذ لا تستطيع الدولة الإيفاء بالتزاماتها في هذه الحالة بحيث تتهدد كامل المنظومة بالانهيار.

المثل الثاني إسبانيا، التي وفقت أوضاع نصف مليون مهاجر غير شرعي في العام 2005، ثم فعلت ذلك مرة أخرى هذا العام، ووفقت أوضاع نصف مليون آخرين. تقول الأرقام الرسمية بأن إسبانيا في هذه اللحظة من أكثر البلدان نمواً وسط دول المنظومة الأوروبية والأكثر انتعاشاً في قطاعات الزراعة والصناعة والمشاريع الأخرى، الأمر الذي أحرج أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا التي تخاف فقدان ناخبيها حال فكرت مجرد تفكير في الاستفادة من المهاجرين أو تشجيع قدومهم.

نتحدث هنا عن الفائدة التي تجنيها أوروبا والبلدان الصناعية من قدوم المهاجرين والاستفادة من الأيدي العاملة التي يوفرونها في مختلف القطاعات خاصة قطاع الخدمات والرعاية الصحية والخدمات التي تقدم للعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، وننسى تقريباً تأثير هجرة الشباب على اقتصاديات بلداننا.

السودان بلد شاب، ما يقارب الـ70% من سكانه من فئة الشباب، وهو رقم تقريبي من الذاكرة أرجو ألا أكون أخطأت فيه، دفعتهم ثلاثون سنة من حكم الإنقاذ ومن الحروب التي أشعلتها في الجنوب وفي دارفور، وأعقبتها الحرب الحالية التي أشعلها التنظيم الإسلامي، إلى تشريد الملايين الذين تبعثروا في المنافي والمهاجر، والذين ليس من المتوقع عودتهم مرة أخرى، ليفقد السودان أعز ما يملك وهو إنسانه وثروته البشرية، الأمر الذي سيعيق عملية التعافي الاقتصادي والنمو والنهوض مرة أخرى مثل بقية البلدان.

يجب التفريق بين الهجرة لأسباب اقتصادية من أجل البحث عن فرص عمل ومستقبل أفضل، وظاهرة اللجوء في دولة أخرى هرباً من الحروب أو من أنظمة سياسية باطشة تسلب المواطنين كرامتهم وحرياتهم الأساسية أو تزج بهم في أتون الحروب الداخلية

استفادت ألمانيا من ناحية اقتصادية من المهاجرين الذين سدوا فراغاً كبيراً في مجتمعها الذي يعاني بما يعرف بالشيخوخة، مثله مثل مجتمعات كثيرة في أوروبا تنخفض فيها نسبة المواليد لدرجة لا يمكن معها تعويض الفارق في الوفيات

حينما تتحدث الأرقام فلتصمت الأوهام (4-4)

تفضيـــلات العـدالة والمساءلة في السودان

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

يؤيد 90% من السودانيين المساءلة بصورة واضحة، بينما لا تتجاوز نسبة الرافضين لها تماماً 2%، في حين يؤيدها 8.1% بدرجة ما. تضع هذه النتيجة المساءلة في صدارة المطالب المجتمعية المرتبطة بالعدالة

مقدمة

تُظهر تجارب الصراعات الممتدة حول العالم أن سؤال العدالة يظل من أكثر الأسئلة تعقيداً وإلحاحاً في مسارات ما بعد الصراعات. فكيف يمكن للمجتمع أن يوازن بين حق الضحايا في معرفة الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر، وبين حاجته إلى المصالحة واستعادة التعايش وبناء سلام مستدام؟. وفي السودان، حيث تلتقي جراح الماضي مع مآسي الحاضر وتتقاطع مسؤوليات الأنظمة الديكتاتورية المتعاقبة، يتجاوز سؤال العدالة حدود الممارسة القانونية ليصبح سؤالاً جوهرياً يتعلق ببناء الدولة، وإعادة تأسيس الثقة بين المواطن ومؤسساتها، وتحديد ملامح المستقبل السياسي والاجتماعي للبلاد.

في هذا السياق، تكتسب دراسة تصورات الرأي العام السوداني أهمية خاصة، إذ تقدم، استناداً إلى بيانات ميدانية، صورة واضحة عن اتجاهات السودانيين وتفضيلاتهم بشأن العدالة الانتقالية والمساءلة في الولايات السودانية الثماني عشرة، إلى جانب النازحين واللاجئين والمغتربين، بما يوفر قاعدة واسعة لقراءة المواقف المجتمعية تجاه العدالة والمحاسبة في سياق الحرب وما بعدها.

يقدم هذا المقال قراءة تحليلية لنتائج الدراسة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية والمساءلة، مع التركيز على تفضيلات السودانيين تجاه الآليات المختلفة للعدالة، والعلاقة بين تجربة المعاناة الشخصية والمطالبة بالمساءلة، فضلاً عن الدلالات التي تحملها هذه النتائج لمسار السلام والانتقال السياسي في السودان. ولا تقتصر أهمية هذه النتائج على قياس المواقف العامة فحسب، بل تمتد إلى ما يمكن أن تعنيه بالنسبة إلى تصميم عملية سلام أكثر استجابة لتطلعات السودانيين، وأكثر قدرة على بناء الثقة ومعالجة إرث الانتهاكات.

المطلب الشعبي للمساءلة: أغلبية ساحقة لا يمكن تجاهلها

كشفت النتائج عن اتجاه واضح في الموقف الشعبي من المساءلة. إذ يؤيد 90%من السودانيين المساءلة بصورة واضحة، بينما لا تتجاوز نسبة الرافضين لها تماماً 2%، في حين يؤيدها 8.1% بدرجة ما. تضع هذه النتيجة المساءلة في صدارة المطالب المجتمعية المرتبطة بالعدالة، وتؤكد أن المطالبة بها ليست موقفاً هامشياً أو محصوراً في فئات محددة، وإنما تمثل اتجاهاً شعبياً واسعاً في المجتمع.

تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة في سياق مجتمع أنهكته الحرب والنزاعات الممتدة. إذ قد يُفترض، في مثل هذه السياقات، أن تدفع المعاناة والرغبة في إنهاء الحرب بأي ثمن نحو تفضيل العفو أو التسويات على حساب المساءلة. غير أن نتائج الدراسة تشير إلى اتجاه مختلف. فالمطالبة بالسلام لا تبدو مرادفاً للتنازل عن العدالة، بل إن قطاعاً واسعاً من السودانيين ينظر إلى المساءلة باعتبارها جزءاً من معالجة آثار الحرب وبناء السلام المستدام.

هذه النتيجة تحمل دلالة سياسية مباشرة. لا ينبغي أن تُعامل العدالة والمساءلة باعتبارهما ملفاً مؤجلاً إلى ما بعد تحقيق السلام، أو قضية يمكن تجاوزها لتسهيل التسوية السياسية. فحجم التأييد الشعبي للمساءلة يجعل إدماج العدالة في تصميم عملية السلام ضرورة سياسية ومجتمعية. كما أن أي تسوية تتجاهل هذا الاتجاه الشعبي قد تواجه تحدياً حقيقياً في اكتساب الشرعية والثقة والاستدامة.

ومن ثم، فإن الرسالة الأهم التي توجهها هذه النتيجة إلى الفاعلين السودانيين والدوليين هي أن السلام والعدالة لا ينبغي أن يُطرحا باعتبارهما خيارين متعارضين. التحدي الحقيقي ليس في الاختيار بين السلام والعدالة، وإنما في تصميم مسار سياسي قادر على الجمع بينهما، بحيث تساهم ترتيبات العدالة والمساءلة في بناء الثقة ومعالجة إرث الانتهاكات، بدلاً من أن تصبح عقبة أمام إنهاء الحرب.

العدالة المختلطة: تفضيل واضح للملكية الوطنية مع دعم دولي

عندما سُئل السودانيون عن النموذج الذي يفضلونه لتحقيق العدالة، جاءت النتائج متقاربة بين العدالة المختلطة والعدالة الوطنية، مع تفوق طفيف للعدالة المختلطة. فقد اختار 38.8% من المستجيبين نموذجاً للعدالة الهجين المدعومة دولياً، مقابل 38.5% فضلوا العدالة الوطنية، بينما اختار 22.7% العدالة الدولية.

لا ينبغي تفسير هذا التوزيع باعتباره رفضاً للدور الدولي، بل على العكس، فنسبة نموذج العدالة المختلطة يشير إلى قبول واضح بدور دولي مساند، شريطة أن يظل للجانب الوطني حضور أساسي في تصميم وتنفيذ آليات العدالة، مما يعكس رغبة في الجمع بين الشرعية والملكية الوطنية من جهة، والاستفادة من الخبرة والمعايير الدولية من جهة أخرى.

وفي المقابل، فإن حصول العدالة الدولية الصرفة على 22.7% فقط قد يشير إلى تحفظ نسبي تجاه إسناد عملية العدالة بصورة كاملة إلى آليات دولية. غير أن البيانات المعروضة هنا لا تكفي وحدها لتحديد أسباب هذا التفضيل، فقد يرتبط ذلك باعتبارات السيادة الوطنية، أو الثقة في المؤسسات الدولية، أو الرغبة في أن تكون العدالة أكثر قرباً من المجتمعات والضحايا، أو بمزيج من هذه العوامل. ومن ثم، فإن تفسير أسباب هذا التوزيع يحتاج إلى الاستناد إلى أسئلة الدراسة الأخرى أو إلى تحليل نوعي أكثر عمقاً.

وبناءً على ذلك، تقدم هذه النتائج لصانعي السياسات والسلام مؤشراً مهماً. فقد يكون النموذج الأكثر قبولاً هو نموذج تقوده مؤسسات وطنية، مع توفير ضمانات وخبرات ودعم دولي حيثما تكون الحاجة قائمة. من شأن مثل هذا النموذج أن يحافظ على الإحساس بالملكية الوطنية للعملية، وفي الوقت نفسه يعزز استقلاليتها ومهنيتها وقدرتها على التعامل مع القضايا المعقدة المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة، بما يراعي خصوصية السياق السوداني وتطلعات الضحايا والمجتمعات المتضررة.

الآليات المفضلة للعدالة: العدالة الانتقالية في الصدارة

أظهرت النتائج تفضيلات متعددة تجاه كيفية تحقيق العدالة، مع تصدّر العدالة الانتقالية، بصورتها التي تجمع بين المحاكمات والتعويضات، بنسبة 33.7%. يشير ذلك إلى تفضيل واضح لمسار يتجاوز مبدأ العقوبة، ويتجه نحو معالجة أوسع لآثار الانتهاكات، بما يشمل مساءلة المسؤولين وجبر أضرار الضحايا، وربما إصلاح المؤسسات المرتبطة بإنتاج النزاع أو إدارته.

جاء الاتفاق السياسي الشامل، بنسبة 29.7%، في المرتبة الثانية، بفارق محدود عن العدالة الانتقالية. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة، إذ توحي بأن نسبة معتبرة من السودانيين لا تفصل بين تحقيق السلام ومعالجة قضايا العدالة، بل ترى أن التسوية السياسية يمكن أن تشكل إطاراً لمعالجة هذه القضايا ضمن عملية أوسع لإنهاء النزاع وإعادة بناء الدولة.

أما اختيار مزيج من الآليات بنسبة 16.9%، فيعكس بدوره قبولاً بفكرة أن طبيعة الانتهاكات وتعقيدات الصراع السوداني قد تتطلب أكثر من أداة واحدة لتحقيق العدالة. وهذا يتسق مع الطبيعة المركبة للعدالة الانتقالية، التي لا تختزل في المحاكمات وحدها، وإنما يمكن أن تشمل الحقيقة، والتعويضات، والإصلاح المؤسسي، وضمانات عدم التكرار، وغيرها من التدابير.

وفي المقابل، جاءت المصالحة المجتمعية ولجان الحقيقة بنسبة 10.6%، بينما حصل العفو أو التسويات المشروطة على 9.0% فقط، ليكون الخيار الأقل تفضيلاً بين الآليات المطروحة. تقدم هذه النتيجة مؤشراً مهماً إلى محدودية القبول الشعبي بالعفو أو التسويات التي قد يُنظر إليها باعتبارها بديلاً عن المساءلة.

ومن ثم، فإن الدلالة الأبرز لهذه النتائج ليست رفض السودانيين للسلام لصالح العدالة، وإنما رفض وضع السلام والعدالة في مواجهة صفرية. فالنتائج تشير إلى مساحة واسعة من التفضيل الشعبي للآليات التي يمكن أن تجمع، بدرجات مختلفة، بين إنهاء النزاع ومعالجة إرث الانتهاكات. وهذا يعني أن التحدي أمام عملية السلام لا يتمثل بالضرورة في الاختيار بين السلام والعدالة، بل في كيفية تصميم تسوية سياسية تستطيع أن تستوعب متطلبات الاثنين معاً.

وتبعاً لذلك، فإن أي ترتيبات مستقبلية للعفو أو التسويات ينبغي أن تُصمم بحذر شديد، وأن تميز بوضوح بين التسويات السياسية اللازمة لإنهاء النزاع وبين الإفلات من المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة. فضعف التأييد للعفو أو التسويات المشروطة في هذه الدراسة يمثل مؤشراً ينبغي أن يحظى بالاعتبار عند تصميم أي اتفاق سياسي أو ترتيبات للعدالة في مرحلة ما بعد الحرب.

جاء الاتفاق السياسي الشامل بنسبة 29.7%، في المرتبة الثانية، بفارق محدود عن العدالة الانتقالية، وهو ما يوحي بأن نسبة معتبرة من السودانيين لا تفصل بين تحقيق السلام ومعالجة قضايا العدالة

العدالة تتجاوز تجربة الضرر الشخصي

من النتائج اللافتة في الدراسة أن المطالبة بالمساءلة لا تبدو مرتبطة إحصائياً بحجم الأضرار التي تعرض لها الفرد. فقد أظهر تحليل الارتباط باستخدام معامل سبيرمان علاقة ضعيفة جداً بين المتغيرين، بلغت = 0.024، ولم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى p = 0.324.

تعني هذه النتيجة، في حدود التحليل الإحصائي المستخدم، أنه لا توجد أدلة كافية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الضرر الشخصي الذي تعرض له المستجيب وبين مستوى مطالبته بالمساءلة. وبعبارة أخرى، لا يبدو أن ارتفاع مستوى الضرر الشخصي، في هذه العينة، يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مماثل في المطالبة بالمساءلة.

تكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة عند النظر إليها إلى جانب المستوى المرتفع عموماً للمطالبة بالمساءلة. فهي تفتح الباب أمام قراءة تتجاوز التفسير الذي يربط المطالبة بالعدالة بالضرر الشخصي المباشر وحده. فقد يكون للمطالبة بالمساءلة، إلى جانب التجربة الشخصية، ارتباط بتصورات أوسع تتعلق بالعدالة العامة، وسيادة القانون، ومسؤولية الدولة، وطبيعة العلاقة بين المواطن ومؤسسات السلطة.

محركات المطالبة بالعدالة: انعدام الخدمات الأساسية في الصدارة

على الرغم من أن التحليل العام لم يجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الضرر الشخصي والمطالبة بالمساءلة، فإن تفكيك العلاقة بحسب أنواع الأضرار والتأثيرات المختلفة يكشف عن فروقات، وإن كانت محدودة، في اتجاهات المطالبة بالعدالة.

تشير النتائج إلى أن انعدام الخدمات الأساسية سجل أعلى قيمة بين العوامل التي تم تحليلها، وإن كان حجم الارتباط نفسه صغيراً جداً. فانقطاع الخدمات الأساسية لا يمثل، بالنسبة إلى المواطن، ضرراً مادياً منفرداً فحسب، بل قد يكون مؤشراً يومياً على ضعف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية في الحماية وتوفير الخدمات وضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة. ولذلك، قد يكون من المفيد النظر إلى العدالة في السودان ليس فقط من زاوية الانتهاكات الجسيمة التي وقعت أثناء الحرب، وإنما أيضاً من زاوية علاقة المواطن بالدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاهه.

أما النزوح وتدمير الممتلكات وفقدان مصادر الدخل، فقد جاءت جميعها بقيم متقاربة (0.02+)، بينما سجل الأذى النفسي قيمة (0.01+). وفي المقابل، لم يظهر فقدان أحد أفراد الأسرة ارتباطاً يُذكر (0.00)، في حين سجل الأذى الجسدي قيمة سالبة طفيفة (0.01-).

ومع صغر هذه الفروقات، ينبغي الحذر من تحميلها تفسيراً سببياً مباشراً. فالقيمة السالبة الطفيفة المرتبطة بالأذى الجسدي، على سبيل المثال، لا تكفي وحدها للقول إن الصدمة أو الخوف من الانتقام أو التركيز على النجاة هي التي تقلل المطالبة بالعدالة. كما لا يمكن استنتاج حاجة محددة إلى الدعم النفسي من هذا المؤشر وحده.

لكن النتيجة تظل مهمة من زاوية أخرى: تصميم سياسات العدالة لا ينبغي أن ينفصل عن معالجة الظروف المعيشية والخدمات الأساسية التي خلفتها الحرب. فاستعادة الخدمات، وإعادة بناء المؤسسات، وجبر الأضرار، والمساءلة، يمكن أن تشكل في مجموعها مكونات مترابطة لاستعادة علاقة المواطن بالدولة. ومن هذا المنظور، تصبح إعادة الخدمات الأساسية جزءاً من عملية أوسع لجبر الضرر وإعادة بناء الثقة، وليس مجرد استجابة إنسانية منفصلة عن مسار العدالة.

حجم التأييد الشعبي للمساءلة يجعل إدماج العدالة في تصميم عملية السلام ضرورة سياسية ومجتمعية. كما أن أي تسوية تتجاهل هذا الاتجاه الشعبي قد تواجه تحدياً حقيقياً في اكتساب الشرعية والثقة والاستدامة

الخلاصة

تقدم دراسة «نداء سلام السودان» مؤشرات مهمة حول تصورات السودانيين تجاه العدالة الانتقالية والمساءلة، وتكشف عن اتجاه عام واضح: العدالة ليست قضية هامشية في الوعي السوداني، ولا ملفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد التسوية السياسية، وإنما تمثل أحد المكونات الأساسية لتصور السودانيين للسلام ومستقبل الدولة.

عند جمع هذه النتائج، تبدو الرسالة الأساسية للدراسة أكثر وضوحاً: السودانيون لا يبدون رفضاً للسلام، ولا يطالبون بالعدالة باعتبارها بديلاً عن السلام، وإنما تشير مواقفهم إلى رغبة في سلام لا يأتي على حساب العدالة، وعدالة لا تعيق الوصول إلى السلام.

ومن هنا، فإن التحدي أمام العملية السياسية ليس اختيار أحد المسارين على حساب الآخر، وإنما هندسة مسار يجمع بينهما. وهذا يتطلب أن تكون العدالة جزءاً من تصميم عملية السلام، وأن تتضمن التسوية ترتيبات ذات مصداقية للمساءلة والحقيقة وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات، مع مراعاة التفضيلات المتنوعة للسودانيين ودور الضحايا والمجتمعات المتضررة.

وفي هذا المعنى، يمكن النظر إلى العدالة باعتبارها أحد الجسور الأساسية للعبور من الحرب إلى السلام، ومن الانقسام إلى إعادة بناء الدولة؛ سلام لا يقوم على النسيان أو الإفلات من المسؤولية، وإنما على المساءلة وجبر الضرر والكرامة الإنسانية، ويتيح للسودانيين الانتقال من مجرد إنهاء الحرب إلى بناء شروط سلام أكثر استدامة وإنصافاً.

المعادلة الزائفة (4 - 4)

هل قدرنا أن نختار بين مجرمي الحرب؟

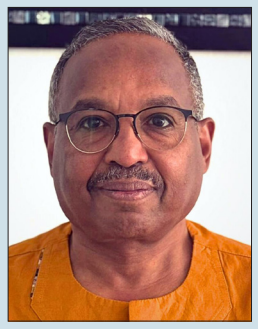

د.العبيد أحمد العبيد

قبل فترة، وفي نقاش خاص حول الحرب ومآلاتها، سألني أحد الأصدقاء سؤالًا بدا عمليًا ومباشرًا: هل يمكن أصلًا الوصول إلى حل في السودان من دون التعامل مع أحد طرفي الحرب، أو مع كليهما؟. أجبته بسؤال آخر: هل قدرنا، نحن السودانيين، أن نختار بين مجرمي حرب؟.

ربما كان هذا هو السؤال الذي كانت هذه السلسلة كلها تسير نحوه. ففي المقال الأول ناقشتُ المعادلة الزائفة باعتبارها خللًا يبدأ في المنطق قبل أن يمتد إلى الضمير. وفي الثاني تناولتُ تحويل التقاطع السياسي إلى تحالف، ومحاولة إلغاء المسافة بين «صمود» و«تأسيس». وفي الثالث ناقشتُ الوهم القائل إن كراهية الإسلاميين يمكن أن تجعل من حميدتي والدعم السريع و«تأسيس» حاملًا للديمقراطية وحقوق الإنسان.

لكن خلف هذه المعادلات تقف معادلة أكبر: أن السودان لم يعد أمامه سوى خيارين؛ البرهان أو حميدتي، الإسلاموعسكريون أو الدعم السريع/تأسيس. وهذه، في رأيي، هي المعادلة الزائفة الأخيرة.

ليس رفض البرهان تأييدًا لحميدتي، وليس رفض حميدتي انضمامًا إلى البرهان والإسلاميين. ورفضهما معًا ليس حيادًا. الحياد أمام الجريمة هو الامتناع عن إدانتها؛ أما إدانة الجريمة بصرف النظر عن هوية مرتكبها فهي نقيض الحياد الأخلاقي. والسؤال ليس: أي الرجلين نختار؟ بل: كيف نبني من القوة المدنية والسياسية والاجتماعية ما يجعل السودان غير محتاج إلى أي منهما؟.

حصاد الفشل

أن يصل السودان إلى لحظة يُطلب فيها من المواطن الاختيار بين سلطتين مسلحتين ليس حادثًا بدأ في 15 أبريل 2023. إنه حصاد عقود من فشل الدولة والنخب منذ الاستقلال: الفشل في بناء مؤسسات مستقرة، وإدارة التنوع، وتوزيع السلطة والثروة بعدالة، وإخضاع السلاح للسلطة المدنية، ومعالجة مظالم الأطراف قبل أن تتحول إلى حروب، وحماية الديمقراطية من الانقلابات.

ولذلك فالبرهان وحميدتي ليسا مجرد شخصين سيئين هبطا على تاريخنا من فراغ؛ إنهما أيضًا نتاج بنية سياسية جعلت امتلاك السلاح أقصر الطرق إلى السلطة. وهنا يستعيد المرء نقد منصور خالد للنخبة السودانية و«إدمان الفشل». بعد عقود من التحذير من أمراض الدولة والنخبة، وصلنا إلى الصورة الأكثر عبثًا: أن يطالب بعض أفراد النخبة الشعب بالاختيار بين قوتين مسلحتين شاركتا في السلطة وتقويض الانتقال، ثم تحاربتا على الدولة.

ثورة ديسمبر حاولت كسر الحلقة بشعار «حرية، سلام وعدالة»، لكننا انتهينا مرة أخرى إلى شراكة مدنية عسكرية، ثم انقلاب، ثم حرب بين الشريكين العسكريين. وهكذا أصبح مطلوبًا من ضحايا المنظومة أن يختاروا أي جناح منهما يحكمهم.

مثقفو الحرب: حين يصبح العقل محاميًا للبندقية

لكن الكارثة لم يصنعها أصحاب البنادق وحدهم. فحول كل معسكر نشأت طبقة من المثقفين والكتاب والسياسيين الذين تطوعوا لتحويل الجريمة إلى حجة، والانتهاك إلى ضرورة، والدعاية إلى تحليل سياسي.

أحدهم يرى جرائم الدعم السريع بوضوح مذهل، ثم يصاب بعمى أخلاقي كامل أمام انتهاكات الجيش وحلفائه. والآخر يكتب صفحات عن جرائم الإسلاميين والجيش، ثم يبحث عن قاموس كامل من الأعذار عندما يكون الجاني من الدعم السريع. لكل معسكر ضحاياه الذين يستحقون البكاء، وجرائمه التي تستحق عند أنصاره «السياق» و«التفسير» و«الضرورة».

وهنا يبلغ الإفلاس الأخلاقي ذروته. فالمثقف ليس مطلوبًا منه أن يكون محايدًا بين الجلاد والضحية، لكنه مطالب بأن يكون منحازًا للضحية حتى عندما يكون الجلاد من معسكره. ومن يعجز عن تطبيق المعيار الأخلاقي نفسه على الجميع لا يمارس التفكير؛ إنه يمارس الدعاية والانحطاط الأخلاقي.

والأفدح أن بعض هؤلاء ليسوا ضحايا نقص المعلومات. إنهم يعرفون الوقائع، ويعرفون القانون، وبعضهم أمضى سنوات يتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. لذلك يصبح التبرير أكثر فداحة: الجهل قد يفسر الخطأ، أما تحويل المعرفة نفسها إلى أداة لتبييض الجريمة فشيء آخر. نسأل الله أن يحمينا من مثل هذه الجرثومة ومن العدوى من مرضاها.

مثل هؤلاء المسَخفين، في رأيي، يفقدون أهليتهم الأخلاقية للعودة بعد الحرب وتقديم أنفسهم أوصياء على «السودان الجديد» وكأن شيئًا لم يحدث. لا يعني ذلك حرمانهم من حقهم كمواطنين في الكلام أو المشاركة السياسية؛ فالديمقراطية التي نطالب بها لا يمكن أن تبدأ بإقصاء الناس من حقوقهم. لكنه يعني أن من برر القتل أو انتقى الضحايا حسب المعسكر لا يملك حق ادعاء المرجعية الأخلاقية من دون مراجعة واعتراف ومساءلة.

المراجعة قبل الوصاية، والاعتراف قبل الموعظة.

لماذا لا يريد أمراء الحرب نهاية الحرب؟

بالنسبة إلى المواطن، السلام يعني النجاة والعودة إلى البيت والمدرسة والعمل. أما بالنسبة إلى شبكات تستمد سلطتها وثروتها من الحرب، فقد يعني السلام فقدان النفوذ والموارد، وربما فتح باب المساءلة.

فالطرف الذي يتوقع أن تمنحه الحرب سلطة، بينما قد يمنحه السلام محكمة، لا يملك حافز المواطن نفسه لإنهاء القتال. ولذلك لا يكفي أن نناشد المتحاربين أخلاقيًا. المطلوب تغيير اقتصاد الحرب وحسابات السلطة والإفلات من العقاب بحيث تصبح كلفة استمرار الحرب أكبر من مكاسبها.

ولكن ألا نضطر إلى التعامل معهم؟

بلى. وهنا يجب التمييز بين التفاوض مع حامل السلاح ومنحه حق تقرير مستقبل الدولة.

وقف إطلاق النار، والممرات الإنسانية، وتبادل الأسرى، وانسحاب القوات وحماية المدنيين قد تتطلب التفاوض مع أطراف متهمة بجرائم جسيمة. لكن التفاوض ليس شهادة حسن سير وسلوك.

المشكلة تبدأ عندما يتحول امتلاك السلاح من حقيقة

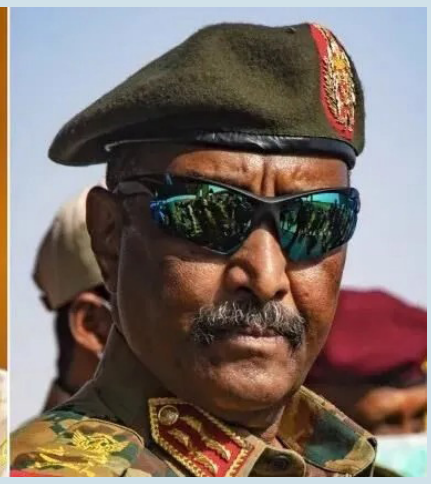

اضطرارية يجب التعامل معها لإنهاء الحرب إلى مصدر دائم للشرعية بعدها.

والقاعدة التي أقترحها بسيطة:

يفاوض المسلحون بالقدر الضروري لإسكات البنادق؛ أما مستقبل السودان فيقرره السودانيون عبر عملية مدنية شاملة.

العدالة ليست ثمن السلام: درس اليمن

ثم تأتي المعضلة الأصعب: هل نضحي بالعدالة من أجل إنهاء الحرب؟

سيقول البعض إن الواقعية تقتضي تقديم ضمانات لقادة الحرب؛ فالرجل الذي يتوقع السجن أو المحاكمة إذا ألقى سلاحه قد يفضل القتال. ومن هذه الزاوية تبدو الحصانة أحيانًا «ثمنًا صغيرًا» لوقف الحرب. لكن تجربة اليمن تقدم تحذيرًا شديد الصلة بالسودان.

بعد انتفاضة 2011 ضد علي عبد الله صالح، انتهت المبادرة الخليجية إلى انتقال للسلطة. وفي يناير 2012 أقر اليمن قانونًا منح صالح حصانة من الملاحقة، وامتدت أحكامه بصورة واسعة إلى مسؤولين خدموا في عهده. واعتبرت منظمة العفو الدولية أن القانون شكّل، في أثره، عفوًا عن جرائم وانتهاكات جسيمة وأنه تعارض مع التزامات اليمن الدولية. خرج صالح من الرئاسة، لكنه لم يخرج من شبكات القوة التي راكمها خلال عقود. وبعد ذلك تحالفت القوات الموالية له مع الحوثيين في التقدم العسكري الذي اجتاح صنعاء وأجزاء أخرى من البلاد؛ وقد وثّقت الأمم المتحدة لاحقًا الدور الذي لعبته وحدات موالية لصالح في مساندة التوسع الحوثي.

لا يعني ذلك أن الحصانة وحدها صنعت الحرب اليمنية؛ فذلك تبسيط لتاريخ معقد من الصراعات الداخلية والتدخلات الإقليمية وضعف الدولة. لكن الدرس أوضح من أن يُهمل:

إخراج الحاكم من القصر لا يعني إخراجه من منظومة القوة.

وإذا جرى شراء خروجه بحصانة واسعة بينما يحتفظ بشبكاته ونفوذه وأدواته، فقد تتحول «التسوية الواقعية» إلى استثمار في الأزمة المقبلة.

وهذا بالضبط ما يجب أن نحذره في السودان. فالسؤال ليس فقط: هل تساعد الحصانة على إخراج قائد الحرب اليوم؟ بل: ماذا تترك له كي يعود غدًا؟.

هل يحتفظ بأمواله وشبكاته وقواته ونفوذه داخل الدولة؟ هل يحتفظ برجاله في الأجهزة والمؤسسات؟ وهل نرسل إلى كل حامل سلاح رسالة مفادها: ارتكب ما يكفي من الجرائم، واكتسب ما يكفي من القوة، ثم فاوض الدولة على حصانتك؟.

يمكن ترتيب العدالة زمنيًا. قد لا تستطيع دولة خارجة من هذه الحرب إجراء كل التحقيقات والمحاكمات في اليوم التالي لوقف النار. يمكن إعطاء الأولوية لوقف القتل، وحفظ الأدلة، وإعادة بناء القضاء، وحماية الشهود والضحايا. لكنّ هناك فرقًا جوهريًا بين تأجيل التنفيذ وإلغاء الحق.

يجوز ترتيب العدالة، لكن لا يجوز بيعها. يجوز تأجيل بعض إجراءاتها، لكن لا يجوز دفن حق الضحايا فيها. ويجوز التفاوض لإنهاء الحرب، لكن لا ينبغي أن يتحول السلام إلى مغسلة سياسية لمن صنعوها.

والعدالة الانتقالية، بهذا المعنى، ليست عبئًا مؤجلًا يأتي بعد السلام؛ إنها جزء من هندسة السلام نفسه. لأنها تقول بوضوح إن امتلاك السلاح لا يمنح حصانة، وإن الجريمة لا تتحول إلى رأس مال سياسي كلما تضخم حجمها.

أين القوى المدنية؟

ليس كافيًا أن نقول «لا للبرهان ولا لحميدتي» إذا كان البديل المدني عشرات التنظيمات التي تستنزف طاقتها في تخوين بعضها.

الوحدة المطلوبة ليست حزبًا واحدًا ولا برنامجًا أيديولوجيًا واحدًا. إنها حد أدنى تاريخي: وقف الحرب، حماية المدنيين، سلطة مدنية، مؤسسة عسكرية وطنية مهنية خاضعة للحكم المدني، إنهاء تعدد الجيوش، العدالة، المواطنة المتساوية، ومعالجة جذور التهميش.

بعد ذلك، فليختلف السودانيون في الانتخابات كما يشاؤون.

لكن أهم شروط هذه الوحدة ألا تصبح إعادة إنتاج للمركز القديم.

الهامش ليس وقودًا للحرب

لا يجوز مطالبة دارفور وكردفان والنيل الأزرق والشرق وبقية المناطق المهمشة بتأجيل مظالمها مرة أخرى إلى «ما بعد السلام». وفي المقابل، لا يجوز تسليم تلك المظالم لأمراء حرب يحتكرون الحديث باسم أصحابها.

ليست الخيارات إما إنكار التهميش أو تسليم المهمشين لمن يحمل السلاح باسمهم. هناك طريق ثالث: الاعتراف الكامل بالمظالم التاريخية، وإدخال أصحابها الحقيقيين في صناعة الحل، مع رفض احتكار أي حركة مسلحة أو قائد عسكري لتمثيلهم.

المهمشون مواطنون، لا خزانات بشرية للجيوش.

وأي تسوية تتعامل مع قضايا الأرض، والثروة، والحكم المحلي، والفيدرالية، والعودة، والتعويض والعدالة بوصفها تفاصيل مؤجلة ستعيد ببساطة إنتاج أسباب الحرب في شكل جديد.

إغلاق حنفية الحرب الخارجية

ولا يمكن إنهاء حرب أصبحت مصالح الخارج جزءًا من اقتصادها من دون مواجهة شبكات التمويل والتسليح والتجارة غير المشروعة التي تطيل أمدها. لكن الرد ليس البحث عن راعٍ خارجي أفضل، ولا استبدال ارتهان بارتهان.

المطلوب موقف سوداني يُقول للجميع: ساعدونا على إنهاء الحرب، لا على اختيار المنتصر فيها. ادعموا الدولة، لا الوكلاء. واضغطوا لوقف نزيف الموارد والشبكات التي تجعل استمرار الحرب مشروعًا مربحًا.

السيادة لا تعني رفض العالم، لكنها تعني ألا يصبح مستقبل السودان نتيجة لمعادلة مصالح الآخرين.

كيف نبدأ؟

البداية الممكنة هي رفض الثنائية نفسها.

لا شرعية سياسية دائمة تُكتسب بالسلاح.

نحتاج إلى جبهة مدنية واسعة حول الحد الأدنى، وإلى وقف للحرب قابل للرصد والتحقق، مع فصل مسار إنهاء القتال عن مسار توزيع السلطة.

نحتاج إلى عدالة لا تتحول إلى سلعة تفاوض، وإلى وضع مظالم الهامش في صميم التسوية، وتجفيف اقتصاد الحرب، وإعادة بناء مؤسسة عسكرية واحدة تحت سلطة مدنية.

ونحتاج كذلك إلى المساءلة الفكرية.

كما ينبغي أن يُسأل العسكري عما فعله بسلاحه، ينبغي أن يُسأل السياسي والمثقف عما فعله بكلمته. ليس للمساواة بين الرصاصة والكلمة، بل لأن إعادة بناء المجال العام تستحيل إذا عاد مبررو الحرب غدًا إلى المنابر بالوجوه نفسها واليقين نفسه ليعطونا محاضرة جديدة في الأخلاق والديمقراطية.

من يريد المشاركة في بناء السودان الجديد مرحَّب به كمواطن. لكن من يريد قيادته أخلاقيًا بعد أن برر قتل مواطنيه فعليه أولًا أن يواجه سجله.

الخاتمة: المعادلة الزائفة الأخيرة

بدأت هذه السلسلة بسؤال عن المنطق، وتنتهي بسؤال عن المصير.

قلت في الأولى إن المعادلة الزائفة تبدأ حين نمحو الفروق التي لا تناسب حجتنا. وفي الثانية إن التقاطع ليس تحالفًا. وفي الثالثة إن كراهية مجرم لا تجعل عدوه ديمقراطيًا.

وفي الأخيرة أقول:

وجود مجرمين مسلحين لا يجعل الاختيار بينهما قدرًا.

قد نضطر إلى التفاوض معهما، وقد تفرض موازين القوة التعامل مع واقع صنعاه بالسلاح. لكن لا ينبغي أن يتحول اضطرارنا إلى التعامل معهما اليوم إلى حق لهما في حكمنا غدًا.

ولا ينبغي، بالقدر نفسه، أن يتحول المثقفون الذين منحوا أيًا من المعسكرين غطاءه الأخلاقي إلى مهندسي الجمهورية المقبلة من دون مراجعة أو اعتذار أو مساءلة.

لقد جرّب السودان طويلًا الجنرال المنقذ، حتى وصل إلى النسخة الأكثر مأساوية: جنرالان، جيشان، دولتان محتمَلتان، ووطن واحد يدفع الثمن.

ربما تكون المهمة التاريخية لجيلنا أبسط من بناء المدينة الفاضلة، لكنها أكثر إلحاحًا:

أن نجعل هذه آخر مرة يُطلب فيها من السوداني أن يختار أي بندقية ستحكمه.

لا نريد سلامًا ينسى الضحايا، ولا عدالة تتجاهل ضرورة وقف الموت. لا نريد مركزًا يعيد إنتاج التهميش، ولا أمير حرب يحتكر الحديث باسم المهمشين. لا دولة الإسلاميين القديمة، ولا دولة الميليشيا الجديدة.

نريد دولة يكون فيها السلاح تابعًا للقانون، والقانون حارسًا للحق، والحكومة خادمة لإرادة المواطن.

عندها فقط تنكسر المعادلة الزائفة الأخيرة.

فالسؤال لم يكن:

أي مجرم حرب نختار؟

السؤال الذي كان ينبغي أن نسأله منذ البداية هو:

كيف نبني السودان الذي لا يستطيع فيه مجرم حرب أن يجعل نفسه خيارًا أصلًا؟

وهنا تنتهي «المعادلة الزائفة».

حرية سلام وعدالة. الجيش للثكنات والجنجويد ينحل.

يحتاج بلدنا إلى نظام ديمقراطي يخرج السياسة الخارجية من الغرف المغلقة وموائد الصفقات المريبة. لأن العقود المتعلقة بالموارد والثروات ينبغي أن تمر عبر مؤسسات دستورية، وتخضع للمراجعة العامة. فالدولة التي تمنح أو تؤجر موقعها قد تبيع من مستقبلها أكثر مما تحصل عليه من حاضرها

البرهان وحميدتي ليسا مجرد شخصين سيئين هبطا على تاريخنا من فراغ؛ إنهما نتاج بنية سياسية جعلت امتلاك السلاح أقصر الطرق إلى السلطة

المعادلة الزائفة (4 والأخيرة)

هل قدرنا أن نختار بين مجرمي الحرب؟

معسكر حميدتي والدعم السريع/تأسيس رفضه لا يعني العودة للكيزان	الخيار الزائف إما هذا المجرم... أو ذاك المجرم امتلاك السلاح ≠ شرعية الحكم	معسكر البرهان والإسلاموعسكريين رفضه لا يعني تأييد خصمه
البديل المدني جبهة مدنية + عدالة + تفكيك اقتصاد الحرب + دولة مواطنة	العدالة ليست ثمن السلام درس اليمن: الحصانة الواسعة قد تُخرج الحاكم من القصر وتُبقي شبكاته قادرة على تخريب الانتقال	مثقفو الحرب من يبرر الجريمة يفقد أهليته الأخلاقية للوصاية على المستقبل

السؤال الصحيح ليس: أي مجرم حرب نختار؟

بل: كيف نبني السودان الذي لا يستطيع فيه مجرم حرب أن يجعل نفسه خيارًا أصلًا؟

لا دولة الإسلاميين القديمة، ولا دولة الميليشيا الجديدة – بل دولة يكون فيها السلاح تابعًا للقانون.

كيف تفخِّخ العقلية المركزية المجتمعات؟

تفكيك الشرخ الأهلي ورفض التجارة بالنزاعات الأهلية

وليد عنبوور

لم تعد الحرب في السودان حرباً بين جيشين. هذا هو الإدراك الذي يتأخر كثيرون في الوصول إليه، فيما تسبقهم الحقائق على الأرض وتعيد تشكيل المشهد من أساسه. فقد تجاوزت المواجهة العسكرية المباشرة إلى النسيج الاجتماعي نفسه، وصارت تدور داخل القرى والأحياء والأسر، وأصبح الانتماء القبلي أو الإثني أو المناطقي جزءاً من معادلة القتال، بعد إخراجه من سياقه الاجتماعي وإعادة توظيفه، وأداة تحدَّد من يُنظر إليه حليفاً ومن يُصنَّف عدواً، ومن يستحق الحماية، ومن يُدفع إلى دائرة الاشتباه والاستهداف.

هذه نقلة شديدة الخطورة، لأنها تنقل النزاع من سؤال الدولة ومؤسساتها وموازين السلطة إلى صراع يمس العلاقات بين الناس أنفسهم، فتتحول الجماعة الاجتماعية من حاضنة طبيعية لأفرادها إلى متهم جماعي بأفعال لم ترتكبها، وتتحول الجغرافيا من مكان للعيش إلى قرينة سياسية وأمنية، ويُعاد تعريف الإنسان وفق موقعه وانتمائه بدلاً من أفعاله وموقفه السياسي. وعند هذا الحيز يبدأ الشرخ الأهلي في تجاوز عمر الحرب نفسها، ويصبح إصلاح الدولة بعد توقف القتال أكثر تعقيداً من مجرد الوصول إلى اتفاق بين أطراف النزاع، لأن ما ينكسر ليس المؤسسات وحدها، ما ينكسر أيضاً الثقة بين الجيران، والشعور بالأمان في البيت، والقدرة على النظر إلى وجه شخص من منطقة أخرى دون أن يمر في الخاطر سؤال الخوف: من أنت؟ ومع من تقف؟.

> **تعمل العقلية المركزية والدولة العميقة من خلال بنية سياسية تستثمر في التناقضات القائمة وتدفعها من الاختلاف القابل للإدارة إلى خصومة تستنزف المجتمع وتجعله يدور حول نفسه بدلاً من أن يدور حول أسئلته الكبرى**

العقلية المركزية لم تبدأ اليوم: شرق السودان نموذجاً

هذه العقلية ليست وليدة أبريل 2023، فقد ظهرت آلياتها في مراحل سابقة. كان شرق السودان خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام السابق واحداً من أبرز المجالات التي تجلت فيها قابلية التناقضات الاجتماعية للتحول إلى أدوات للصراع السياسي. ففي مرحلة كان السودان يحاول فيها إعادة تعريف عقده السياسي والاجتماعي اندلعت في الشرق توترات حادة بين مكونات متجاورة، وظهر كيف ينتقل الخلاف من المطالب السياسية والتنافس على الموارد إلى مستوى الهوية والانتماء، وكيف يمكن للتناقضات الكامنة، عندما تدخل في منطق التوظيف السياسي، أن تتحول إلى نار تأكل النسيج الاجتماعي من داخله.

وتعمل العقلية المركزية والدولة العميقة من خلال بنية سياسية تستثمر في التناقضات القائمة وتدفعها من الاختلاف القابل للإدارة إلى خصومة تستنزف المجتمع وتجعله يدور حول نفسه بدلاً من أن يدور حول أسئلته الكبرى. لأن المجتمع المتماسك القادر على صياغة مصالح مشتركة يمتلك قدرة أكبر على التفاوض مع الدولة وفرض مطالبه، بينما المجتمع المنقسم إلى جماعات متوجسة يصبح أكثر احتياجاً إلى الوسطاء وأصحاب النفوذ الذين يقدمون أنفسهم مفاتيح للحل والحماية. والشرق الذي كان يملك تاريخاً طويلاً من التعايش والمصاهرة والمصالح المتداخلة، ومع ذلك أمكن دفع هذه الروابط إلى الخلف عندما أصبحت الهوية أداة تعبئة، فتحول القريب إلى خصم، وأصبح الانتماء الذي كان يمثل مساحة للتنوع معياراً للفرز السياسي، وصار الخلاف حول الحقوق والتمثيل والموارد قابلاً للانتقال من المجال السياسي إلى الاجتماعي ثم إلى العداء الأهلي. فالحرب الحالية وسعت نطاق هذه الآلية، فأصبحت المجتمعات في أنحاء السودان أمام خطر إعادة إنتاج التجربة نفسها على نطاق أوسع، بحيث تتحول الاختلافات المحلية إلى خطوط مواجهة، وتتحول الذاكرة الاجتماعية إلى وقود سياسي، ويصبح المجتمع نفسه جزءاً من ميدان الحرب لا ضحية لها فقط.

«الاستبدال الإثني للشرعية»: حين تصبح الهوية معياراً للمواطنة

في قلب هذه العملية توجد آلية يمكن تسميتها بـ«الاستبدال الإثني للشرعية»، وهي الانتقال من شرعية تستند إلى المؤسسات والقانون والمواطنة إلى شرعية تقوم على الانتماء الاجتماعي، فيصبح الأصل الإثني أو القبلي أو الجغرافي مصدراً للثقة والشك ومقياساً للولاء والخيانة، وأداة لتحديد من ينتمي إلى المجال الوطني ومن يُدفع خارجه. فالخطاب الجماهيري لموسى هلال في ظهوره إلى جوار رئيس هيئة أركان الجيش الفريق أول ياسر العطا، وما ورد فيه من عبارات مست الانتماء الوطني لمكونات اجتماعية في دارفور، وهي عبارات انتشر تسجيلها على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي، قبل أن يأتي توضيح من مجلس الصحوة الثوري الذي يتزعمه هلال حاول التأكيد على أن المقصود لم يكن تجريد تلك المكونات من انتمائها للسودان.

غير أن أهمية الواقعة لا تتوقف عند نية المتحدث أو التفسير اللاحق، لكنها تتصل بالوظيفة السياسية للخطاب في لحظة حرب يجري فيها تحويل الانتماءات الاجتماعية إلى مؤشرات للولاء والعداء، ولأن اللغة التي تمس «السودنة» تصبح في سياق الاستقطاب قابلة لإعادة توظيفها في تعريف المجال الوطني وفق الموقف السياسي والجماعة الاجتماعية.

وتزداد الخطورة عندما تنهار الحدود الفاصلة بين الفاعل العسكري أو السياسي والمجتمع الذي ينتمي إليه، فيجري التعامل مع التشكيل المسلح باعتباره ممثلاً لجماعته الاجتماعية، ثم تُسحب أفعاله وقراراته على الجماعة كلها، فتنتقل المسؤولية من الفرد والمؤسسة والقيادة إلى المجتمع، ويتحول السكان إلى حواضن مفترضة لمجرد وجودهم في جغرافيا معينة. وعلى الضفة الأخرى يسقط بعض داعمي قوات الدعم السريع في الفخ نفسه عندما يستخدمون خطاباً يتحدث باسم مكونات اجتماعية، أو يحرضها على مجتمعات أخرى، لأن هذا الخطاب يمنح القوى المستفيدة من الاستقطاب في معسكر بورتسودان ذريعة لتثبيت سردياتها، ويقدم دليلاً على أن الحرب يمكن أن تنزلق من صراع حول الدولة إلى صراع حول من يحكم ومن يُحكم وفق هويته، فيصبح كل خطاب تحريضي من جهة مادة جاهزة لخطاب مضاد من الجهة الأخرى، ويدور الطرفان في حلقة مفرغة تطحن الإنسان العادي الذي لا يجد نفسه ممثلاً في أيٍّ من الخطابين.

استهداف التقارب الأهلي وتجريف المجال المدني

هذه العملية تستهدف بصورة خاصة أي تقارب أهلي يتشكل خارج منطق المعسكرين، لأن المجتمعات في مناطق التماس تمتلك تاريخاً من التجارة والرعي والزراعة والمصاهرة وحركة السكان، كما تمتلك مصالح يومية تجعل استمرار العداء الشامل أكثر كلفة من أي مكسب سياسي تحققه القوى التي تستثمر في الانقسام. لهذا يصبح التقارب الأهلي نفسه مساحة للصراع، فتُصوَّر المبادرات المحلية التي تسعى إلى وقف الاحتقان أو حماية المدنيين باعتبارها خروجاً على الاصطفاف العام، وتتحول محاولة الحفاظ على العلاقات الاجتماعية إلى دليل اتهام، ويُنظر إلى من يرفض التحريض باعتباره متواطئاً مع الطرف الآخر.

وتظهر المركزية في صورتها الأوسع على هذا النحو: هي لا تحتاج إلى السيطرة المباشرة على كل مجتمع كي تحافظ على نفوذها، بل يكفيها أن تجعل المجتمعات عاجزة عن بناء الثقة فيما بينها، وأن تدفع كل مجموعة إلى النظر إلى الأخرى باعتبارها تهديداً محتملاً، فتتحول المجتمعات المتجاورة إلى وحدات متنافسة تحتاج باستمرار إلى وسيط يقدِّم نفسه باعتباره الضامن للتوازن، ويستمد شرعيته من الخوف الذي ساهم في تكريسه.

صناعة الخوف: الإعلام السياسي وتسعير النزاع الأهلي

يكتمل تجريف المجال الاجتماعي عندما يتحول الإعلام السياسي إلى جزء من إنتاج الخوف، عبر اختيار الوقائع التي تخدم سردية الاستقطاب وإعادة تفسير الأحداث بطريقة تربط الفعل السياسي أو العسكري بالانتماء الاجتماعي، فيجري تحميل جماعة اجتماعية كاملة مسؤولية أفعال فاعلين سياسيين أو عسكريين، ومواجهة خطاب الكراهية، وإعادة بناء مؤسسات الأمن على أساس المواطنة والمهنية، وفتح المجال أمام المجتمعات المحلية للمشاركة في إدارة شؤونها وصياغة ترتيبات الحماية والتنمية والخدمات.

> **يكتمل تجريف المجال الاجتماعي عندما يتحول الإعلام السياسي إلى جزء من إنتاج الخوف، عبر اختيار الوقائع التي تخدم سردية الاستقطاب وإعادة تفسير الأحداث بطريقة تربط الفعل السياسي أو العسكري بالانتماء الاجتماعي**

> **تزداد الخطورة عندما تنهار الحدود الفاصلة بين الفاعل العسكري أو السياسي والمجتمع الذي ينتمي إليه، فيجري التعامل مع التشكيل المسلح باعتباره ممثلاً لجماعته الاجتماعية، ثم تسحب أفعاله وقراراته على الجماعة كلها، ويتحول السكان إلى حواضن مفترضة لمجرد وجودهم في جغرافيا معينة**

لقد نجحت العقلية المركزية عبر مراحل مختلفة في تحويل الاختلافات الاجتماعية إلى أدوات للضبط السياسي، ودفع المجتمعات إلى النظر إلى بعضها من خلال عيون السلطة والخوف. وتجربة شرق السودان خلال المرحلة الماضية تكشف جانباً من هذا المنطق، إذ تحولت التناقضات الاجتماعية إلى وقود للصراع واستنزفت قدرة المجتمع على بناء موقف سياسي جامع، ثم جاءت الحرب الحالية لتوسع المجال الذي تعمل فيه الآلية نفسها وتنقلها إلى مجتمعات تماس متعددة في أنحاء السودان. غير أن اللحظة التاريخية التي تفرضها الحرب تتيح لهذه المجتمعات فرصة معاكسة؛ فرصة لتحويل خطوط التماس من حدود للمواجهة إلى مساحات للتواصل، وتحويل المعاناة المشتركة إلى مصالح مشتركة، وتحويل التضامن الأهلي من استجابة اضطرارية للحرب إلى قاعدة سياسية لبناء دولة المواطنة.

الرهان الحقيقي لا يتعلق بإسكات البنادق، بل يتعلق بمنع الحرب من أن تصبح طريقة لتنظيم المجتمع، لأن الشرخ الأهلي قادر على إعادة إنتاجها بأشكال أخرى، وقد يصبح المجتمع نفسه بعد سنوات ساحة المعركة التي لم تستطع الجيوش حسمها. فالمعركة الحقيقية لا تدور فقط على الأرض، لكنها تدور في العقول والقلوب والذاكرة وفي الطريقة التي يعرف بها الناس أنفسهم ويعرفون بها الآخرين.

خلق بيئة يصبح فيها استهداف المدنيين أكثر قابلية للتبرير، ويتحول الشك إلى أداة تعبئة، والخوف المتبادل إلى بنية اجتماعية يمكن للقوى المسلحة والسياسية الاستثمار فيها، ويصبح الإنسان الذي كان جاراً أو زميلاً أو صديقاً مجرد اسم في قائمة خطر.

«التضامن العضوي الاضطراري»: حين تنتج المعاناة جسوراً

في مقابل هذه الهندسة التي تدفع نحو التباعد، تنتج الحروب في بعض مناطق التماس ظاهرة يمكن تسميتها بـ«التضامن العضوي الاضطراري»، وهو التضامن الذي ينشأ من تشابك ضرورات الحياة اليومية بين جماعات متجاورة تحت ضغط الحرب، حيث تفرض المعاناة المشتركة على مجموعات كانت تفصل بينها توترات تاريخية أن تعيد اكتشاف المصالح التي تجمعها، فتتقاطع شبكات العيش والعمل والحماية، ويتبادل السكان الموارد والمعلومات وسبل النجاة، وتصبح المحافظة على الحياة اليومية أهم من الخطابات التي تريد إعادة المجتمع إلى ثنائيات الصراع. ويكفي أن نسمع حكايات من فتحوا بيوتهم لنازحين من مناطق أخرى، أو من تقاسموا الخبز والماء في أيام الحصار، لندرك أن ثمة شيئاً في الروح الإنسانية يرفض أن تختزله الحرب في خانة العداوة. هذه القدرة تجعل التقارب الأهلي مزعجاً لبُنى النفوذ التي تعتمد على الانقسام، لأن المجتمع الذي يكتشف أن مصالحه المشتركة أكبر من مخاوفه المتبادلة يصبح أقل احتياجاً إلى الوسيط الذي يقدم نفسه باعتباره الحامي الوحيد.

من «السوق المفتوحة للعنف» إلى المواطنة الجامعة

إذا استمرت عملية تحويل الانتماءات الاجتماعية إلى أدوات للصراع، فقد يدخل المجتمع في مرحلة «السوق المفتوحة للعنف»، حيث يصبح أي انقسام قابلاً للاستثمار السياسي، وكل ذاكرة مؤلمة قابلة لإعادة التعبئة، وأي حادثة قابلة للتحول إلى ذريعة للانتقام، وحينها لا يعود العنف مرتبطاً بقرار القيادة العسكرية وحدها، بل يبدأ بإعادة إنتاج نفسه من داخل المجتمع، فتتحول الذاكرة إلى مخزون للثأر، والخوف إلى مبرر للتسلح، وحماية الجماعة إلى ذريعة لمعاقبة جماعة أخرى. وهكذا يصبح الفرق بين الحرب التي تدور بين قوى منظمة والحرب التي تتوغل في العلاقات الاجتماعية جوهرياً، لأن الحرب بين القوى المنظمة يمكن إنهاؤها عبر ترتيبات سياسية وأمنية، بينما الحرب التي تدخل في بنية العلاقات الاجتماعية تترك وراءها ذاكرة من الشك والاتهام والثأر تجعل أي تسوية معرضة للانهيار عند أول أزمة.

لهذا فإن التمييز بين المركز والمركزية يظل أساسياً. فالمشكلة ليست في جغرافيا محددة، ولا في مدينة بعينها، المشكلة في منظومة سياسية «عقلية أفندية نخبوية مركزية» ترى المجتمعات الطرفية وحدات قابلة للإدارة والاحتواء والتعبئة، وتتعامل مع اختلافاتها الداخلية كأدوات يمكن استخدامها عند الحاجة. والدولة الحديثة تحتاج إلى التعامل مع هذه المجتمعات باعتبارها شريكاً أصيلاً في إنتاج الشرعية والقرار والثروة والأمن. وتفكيك المركزية لا يعني استبدال مركز بمركز آخر، لأن جوهر العملية يتلخص في إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس المواطنة المتساوية، وهي مواطنة لا يحتاج فيها الإنسان إلى قبيلته للحصول على الحماية، ولا إلى علاقته بمركز السلطة للوصول إلى حقه، ولا إلى الانتماء إلى جماعة مسلحة حتى يضمن وجوده وأمنه.

ما بعد إسكات البنادق

المعركة الحقيقية لا تنتهي عندما تتوقف العمليات العسكرية، لأن الحرب تستطيع أن تترك داخل المجتمع بنية كاملة من الخوف والشك والاتهام حتى بعد توقف إطلاق النار. وقد تتحول هذه البنية إلى ذاكرة سياسية واجتماعية تعيد إنتاج العداوة في كل أزمة لاحقة؛ لذلك فإن حماية مجتمعات التماس ليست قضية إنسانية مؤقتة، لكنها جزء من معركة تأسيس الدولة بعد الحرب، ويبدأ ذلك بحماية التقارب الأهلي من الاستثمار السياسي، ودعم المبادرات المحلية التي تتجاوز الاصطفافات العسكرية والإثنية، ورفض تحميل

وفاة سيدة سودانية بمحطة قطار ديروط

القاهرة: (ديسمبر)

فارقت السيدة «صفاء إبراهيم الطيب» الحياة يوم السبت 8 أغسطس 2026 إثر حادث قطار متجه من أسوان إلى القاهرة أثناء مروره بمحافظة أسيوط المصرية عند محطة ديروط، لتترك خلفها 5 أطفال صغار بمفردهم. ونشر سودانيون عبر حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، صور الأطفال ومعلوماتهم، وأكدوا أن الهدف من المناشدة هو الوصول إلى أسرتهم.

وحسب موقع «صدى البلد» فقد تدخل المجلس القومي للطفولة والأمومة المصري لتقديم كافة أوجه الرعاية والدعم للأطفال الخمسة، وأنه بمجرد رصد ما تم تداوله عبر منصات التواصل الاجتماعي بشأن واقعة الأطفال، وجهت الدكتورة سحر السنباطي، رئيسة المجلس القومي للطفولة والأمومة، الإدارة العامة لنجدة الطفل بالتحرك الفوري والتنسيق المباشر مع وحدة حماية الطفل العامة بأسيوط والفرعية بمركز ديروط، لتقييم أوضاع الأطفال الميدانية وتحديد احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والصحية بشكل عاجل.

وتفيد المعلومات المتداولة، أن السيدة كانت قد غادرت السودان متجهة إلى مصر برفقة أطفالها، ووصلت إلى محافظة أسوان قبل أن تستكمل رحلتها عبر القطار إلى محافظة القاهرة إلا أن الرحلة انتهت بوقوع الحادث الذي أودى بحياتها.

فيما قام شاب مصري بنشر صور وأسماء الأطفال وهم: (محمد، مختار، عمر، تالين، ومؤتمن) للتوصل إلى ذويهم بعد العثور على أوراقهم لثبوتية داخل القطار.

«رأيت كل شيء».. بروفسور صديق تاور يوثق للفترة الانتقالية

القاهرة: (ديسمبر)

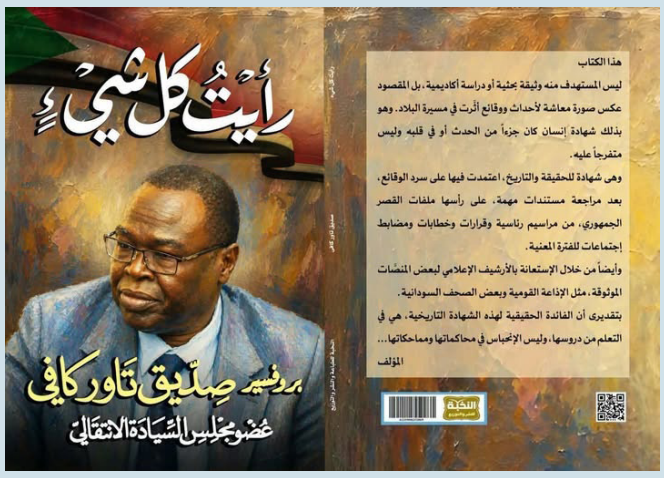

أصدر عضو مجلس السيادة الانتقالي الشرعي بروفيسور صديق تاور كافي كتابه الجديد بعنوان «رأيت كل شيء» عن دار النخبة للنشر والطباعة والتوزيع، الذي يوثق لمرحلة من مراحل السودان الحديث، مستندًا إلى المشاهدة المباشرة والمعايشة والمشاركة في العديد من الأحداث التي شهدتها البلاد خلال الفترة الانتقالية عقب انتصار ثورة ديسمبر.

ويقدم المؤلف عبر هذه الرحلة التوثيقية قراءة متسلسلة للأحداث والوقائع التي مثلت المشهد السوداني منذ ما قبل سقوط نظام الرئيس السابق عمر البشير، مروراً بالفترة الانتقالية (2019–2021)، ثم انقلاب 25 أكتوبر 2021، حتى الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023. ويمثل الكتاب شهادة شخصية على أحداث عاشها الكاتب خلال هذه الفترة.

ويضم الكتاب أربعة عشر فصلًا، تستعرض مراحل سبقت نظام 30 يونيو 1989، ثم تتناول تجربة حكم الإنقاذ، والحراك الجماهيري الذي قاد إلى ثورة ديسمبر، وصولًا إلى تفاصيل إدارة المرحلة الانتقالية، والعلاقات الخارجية، وجائحة كورونا، وملف السلام، وقضية التطبيع مع الكيان الصهيوني. كما اشتمل الكتاب أيضاً على ملحق للصور الفوتوغرافية والمستندات التي تعزز الجانب التوثيقي، في إطار سعيه إلى تقديم شهادة للتاريخ.

مطالبات بوثيقة رؤية مدنية لتحقيق العدالة الانتقالية في السودان

القاهرة: (ديسمبر)

ضمن سلسلة ورش «العدالة الانتقالية والعدالة المرتجاة» التي يستضيفها «منتدى الأمل»، نظمت المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات بالشراكة مع هيئة محامي دارفور، يوم الأحد 9 أغسطس 2026 منتداها التاسع بمشاركة قيادات سياسية وحقوقية وذلك في إطار جهود تحقيق دعائم العدالة والسلام في ظل استمرار الحرب وتداعياتها على النسيج المجتمعي قدمه المحامي الأستاذ طارق عبد المجيد.

وأتفق المشاركون خلال المنتدى على عدم ملائمة التجارب الدولية للعدالة الانتقالية واستجلابها وتطبيقها في السودان، مؤكدين على ضرورة صياغة «نموذج سوداني خالص» يراعي التعدد والتنوع في السودان، ويستند إلى آليات الصلح الأهلي والتراث المجتمعي المتمثل في الإدارات الأهلية والطرق الصوفية لجبر الضرر وتحقيق المصالحة.

وشهد منتدى الأمل حضوراً نوعياً من الحقوقيين والسياسيين تقدمهم المهندس صديق يوسف وقيادات من الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين والحزب الشيوعي السوداني. وتركزت الجلسة على مناقشة ورقة عمل بعنوان «محاور العدالة المرتجاة للحالة السودانية» التي أعدها كل من الدكتورة أماني الطويل والأستاذ الصادق علي حسن.

وأكد الحاضرون أن تحقيق السلام المستدام يتطلب بالضرورة معالجة جذور الظلم التاريخي للمكونات المختلفة بالسودان وضمان عدم الإفلات من العقاب، معتبرين أن السلام لا يُبنى على التغاضي أو صفقات النخب. كما شدد المنتدى على مبدأ الشمولية، بحيث لا تقتصر العدالة على الجانب الجنائي فقط، بل تمتد لتشمل العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمعالجة التفاوتات التي تسببت في اندلاع النزاعات منذ تاريخ السودان.

وفي ختام المنتدى، أعلن القائمون عليه عن التجهيز لعقد المنتدى العاشر والختامي للمرحلة الأولى خلال الأيام القليلة القادمة، والذي سيخصص لجمع وتأطير مخرجات السلسلة في وثيقة قومية موحدة تمثل رؤية مدنية متكاملة حول العدالة في السودان، ليتم طرحها للنقاش العام عبر المنصات الإعلامية والثقافية للمؤسستين المنظمتين لإشراك كافة أطياف المجتمع، علماً بأن هذه السلسلة استهدفت عبر منتدياتها العشرة قطاعات واسعة شملت الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، القيادات النسوية، والشبابية، الإدارات الأهلية، الطرق الصوفية.

تخصيص موقع لاستخراج وثائق السفر للسودانيين بالإسكندرية

القاهرة: (ديسمبر)

دعت سفارة جمهورية السودان بالقاهرة، المواطنين الراغبين في استخراج وثيقة السفر الاضطرارية التوجه إلى مقر بيت السودان بمنطقة السيدة زينب مع استيفاء المستندات والإجراءات المطلوبة، وذلك ابتداءً من الأحد 9 أغسطس 2026. وأكدت السفارة حرصها على تطوير الخدمات القنصلية المقدمة للمواطنين، وتيسير إجراءات السفر والتنقل، بما يحقق سرعة وكفاءة تقديم الخدمة. إلى جانب ذلك خصصت السفارة موقعاً آخر لاستخراج وثائق السفر بمحافظة الإسكندرية للسودانيين الموجودين هناك.

ختام فعاليات نقارة الثقافية بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

اختتم مشروع نقارة فعالياته الثقافية في القاهرة خلال الأسبوع الماضي، بحفل موسيقي جمع موسيقيين من السودان وكينيا والكونغو، في أمسية احتفت بالتنوع الذي يجمع الشعوب عبر الموسيقى.

وبدأ يوم الحفل الختامي بجلسة نقاش حول الهوية والتنوع، تلاها معرض يوثّق ثراء الثقافات السودانية، قبل أن تجتمع كل هذه الحكايات على المسرح في لقاء جمع الموسيقى بالجمهور.

وكان معهد جوته في القاهرة قد استضاف مشروع نقارة عبر جلسة حوارية حول التنوع والهوية، بمشاركة البروفيسور محمد آدم سليمان ترنين، الأستاذ بكلية الموسيقى والدراما، وعازف آلة الترومبيت، والباحث في علم موسيقى الشعوب.

10 آلاف طالب سوداني بجامعة الأزهر

القاهرة: (ديسمبر)

أكد الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، دكتور أحمد الطيب، يوم الثلاثاء الماضي 4 أغسطس أن عدد الطلاب السودانيين الدارسين بالأزهر يبلغ نحو (10) آلاف طالب، من بينهم (888) طالباً حصلوا على منح دراسية، فيما يقدم الأزهر (220) منحة سنويًا لأبناء السودان للالتحاق بجامعة الأزهر.

جاء ذلك خلال استقبال شيخ الأزهر الشريف، يوم الثلاثاء الماضي بمشيخة الأزهر، السفير عماد الدين مصطفى عدوي، سفير السودان بالقاهرة، لبحث سبل تعزيز الدعم العلمي والثقافي لأبناء السودان.

وأشار الإمام الأكبر إلى أن العلاقات التي تربط الأزهر بالسودان، ممتدة تاريخياً منذ إنشاء رواق السنارية بالجامع الأزهر، وهو رواق خُصِّص للطلاب الوافدين من السودان. وأكد الدكتور أحمد الطيب تضامن الأزهر الكامل مع السودان خلال أزمة الحرب الحالية وما آلت إليه الأوضاع الإنسانية هناك، داعيًا جموع الشعب السوداني إلى تغليب صوت الوحدة، وإعلاء روح الأخوة، والاصطفاف والتضامن بما يخدم المصلحة العليا للسودان، والوقوف في وجه مخططات التقسيم، والحفاظ على وحدة السودان واستقراره وسلامة أراضيه.

مستشفى «بهية» لعلاج سرطان الثدي يرد على دعوات وقف علاج اللاجئين

القاهرة: (ديسمبر)

أوضحت إدارة مستشفى «بهية» التخصصي لعلاج سرطان الثدي حقيقة ما أثير عبر مواقع التواصل بشأن علاج السودانيين وغير المصريين، مؤكدة أن التبرعات المصرية مخصصة لعلاج السيدات المصريات غير القادرات على تحمل تكلفة العلاج. وجاء البيان رداً على دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بوقف التبرعات للمستشفى لتقديمه دعماً للاجئات.

وقالت المؤسسة عبر بيان لها، يوم الأحد 9 أغسطس إن علاج غير المصريات يتم من خلال قسم العلاج الاقتصادي، وبموجب بروتوكولات تعاون مع جهات وسفارات تتحمل تكاليف علاج الحالات، ونفت تقديم خدمات خيرية مجانية ممولة من تبرعات المستشفى.

وفي ذات الاتجاه قالت السفارة السودانية في القاهرة إنها عززت شراكتها مع مستشفى «بهية» للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، وتوقيع شراكة تعاون ممتدة بين الجانبين. وتأتي هذه الشراكة لدعم المواطنين السودانيين المقيمين في مصر والعمل على تخفيف الأعباء الصحية والمالية عن الأسر، مع التركيز على توفير سبل الرعاية الصحية للمرأة السودانية.

وتستهدف الشراكة دعم جهود التوعية بأهمية الفحص الدوري والكشف المبكر عن سرطان الثدي، إلى جانب تسهيل وصول السيدات السودانيات المقيمات في القاهرة إلى الخدمات الصحية والتخصصية التي تقدمها المستشفى.

وأكد الدكتور خضر فيصل، المستشار الطبي بسفارة السودان في مصر، أن الكشف المبكر يمثل أهمية كبيرة في رفع نسب الشفاء فضلًا عن المساهمة في تقليل أعباء خطط العلاج وآثارها الجانبية والنفسية على المرضى. وأشاد المستشار الطبي بالدور الذي تقوم به مستشفى بهية في مجال رعاية مرضى سرطان الثدي، وما تقدمه من رعاية ودعم نفسي وتوعوي، مؤكدًا حرص السفارة السودانية على توسيع مظلة التعاون الطبي مع المؤسسات الصحية بمصر.

منصة اللاجئين بمصر تبدي قلقها من حالة الارتباك مع قرب تنفيذ اللائحة الجديدة

القاهرة: (ديسمبر)

طالبت منصة اللاجئين في مصر رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، إلى التدخل العاجل قبل 21 أغسطس 2026، لتفادي التحول إلى حالة من الضبابية المؤسسية التي قد تنتهك الحقوق الدستورية والالتزامات الدولية، وتعطيل العمل باللائحة التنفيذية الجديدة لحين وضوح الخطط الانتقالية واكتمال الظروف التشريعية والمؤسسية اللازمة بشأن اللاجئين بمصر.

وقالت منصة اللاجئين في مصر عبر بيان لها عن بالغ قلقها إزاء حالة الارتباك وعدم اليقين التي تسود بين اللاجئين وطالبي اللجوء، مع اقتراب دخول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1568 لسنة 2026 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون لجوء الأجانب حيز التنفيذ في 21 أغسطس 2026، وذلك في ظل غياب وضوح كافٍ بشأن آليات انتقال الاختصاصات من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين، وعدم صدور توضيحات رسمية تضمن استمرارية الحماية الدولية للاجئين خلال المرحلة الانتقالية.

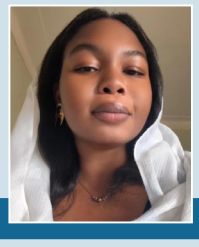

ملاك جمال بله - كمبالا

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 13 أغسطس 2026م
https://decembernews.com

الشبكات الشبابية السودانية تبحث ديناميات التنظيم والاتصال ودورها في صناعة التغيير

كمبالا: (ديسمبر)

نُظِّمت حلقة نقاشية بعنوان «الشبكات الشبابية السودانية: ديناميات التنظيم، الاتصال، وصناعة التغيير»، يوم السبت 8 أغسطس 2026، لمناقشة واقع الشبكات الشبابية السودانية وتجاربها في العمل المدني، ودورها في مواجهة تداعيات الحرب والإسهام في بناء مسارات السلام والتحول الديمقراطي.

وشارك في الحلقة عدد من الناشطين والباحثين في قضايا العمل المدني والشبابي، من بينهم الفاضل محمد، من الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني، وشرف الدين محمد من الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية، وهويدا من الله من الشبكة الشبابية لإنهاء الحرب والتأسيس للتحول المدني الديمقراطي، إلى جانب جوليوس الجيلي من إدارة الحلقة، ونضال أحمد، الباحثة في دراسات السلام وحل النزاعات.

وتناولت الحلقة تطور أشكال التنظيم الشبابي في السودان، خصوصاً في ظل التحولات السياسية والإنسانية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، وما أفرزته الحرب من تحديات جديدة دفعت الشباب إلى ابتكار أشكال مختلفة من العمل والتنسيق والتواصل.

وركز النقاش على تجارب الشبكات الشبابية في إطلاق المبادرات وتعبئة الموارد وربط الفاعلين داخل السودان وخارجه، إضافة إلى قدرتها على الوصول إلى المجتمعات المحلية والتأثير في مسارات العمل العام.

كما ناقش المتحدثون عدداً من القضايا المرتبطة باستدامة هذه الشبكات، من بينها الحوكمة والتمثيل، وبناء الثقة، والعلاقة مع المجتمع المحلي، والشراكات والتمويل، فضلاً عن التعقيدات التي يفرضها العمل المدني في سياق الحرب.

وأكد المشاركون أهمية النظر إلى الشبكات الشبابية باعتبارها مساحات للعمل الجماعي وإنتاج المعرفة، وليس مجرد مبادرات منفصلة، مشيرين إلى قدرتها على خلق روابط جديدة بين الشباب والمجتمعات المحلية، وتعزيز المشاركة المدنية في القضايا العامة.

وتطرق النقاش كذلك إلى أهمية توثيق التجارب التي خاضتها الشبكات الشبابية خلال فترة الحرب، والاستفادة من الدروس المستخلصة منها في تطوير العمل المدني مستقبلاً، خاصة في ظل الحاجة إلى أدوار شبابية فاعلة في مرحلة ما بعد الحرب.

وأكدت نضال أحمد، الباحثة في دراسات السلام وحل النزاعات، أهمية فهم تجارب التنظيم الشبابي ضمن سياق أوسع يرتبط بالسلام والتحول الديمقراطي، بينما عكست مداخلات ممثلي الشبكات المختلفة تجارب عملية في مواجهة الحرب وتعزيز الحوار والعمل المدني.

واختتمت الحلقة بالتأكيد على ضرورة استمرار مساحات الحوار والتنسيق بين الشبكات والمبادرات الشبابية، وتبادل الخبرات وتطوير أدوات التنظيم والاتصال، بما يعزز قدرة الشباب السوداني على المشاركة في صناعة التغيير، ودعم فرص السلام، والإسهام في بناء مستقبل مدني وديمقراطي للسودان.

من لجان المقاومة إلى الشبكات الشبابية..

شرف الدين محمد يرصد تحولات التنظيم الشبابي في السودان

شرف الدين يوسف آدم

كمبالا: (ديسمبر)

في ورقة قدمها خلال جلسة حوارية حول «الشبكات الشبابية السودانية: ديناميات التنظيم، الاتصال، وصناعة التغيير»، رصد شرف الدين محمد التحولات التي شهدها العمل الشبابي في السودان عبر مراحل تاريخية مختلفة، وصولاً إلى ظهور الشبكات الشبابية بصورتها الأكثر تنظيماً في ظل الحرب.

وأكد محمد أن قراءة واقع الشباب السوداني اليوم لا يمكن أن تتم بمعزل عن تاريخ الحركة الشبابية، موضحاً أن العمل الشبابي مر بمراحل متعددة تغيرت خلالها أشكال التنظيم وأدواته تبعاً للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد.

وتعود جذور التنظيم والعمل الشبابي، وفق الورقة، إلى بدايات القرن العشرين، عندما بدأت تظهر تجمعات وتنظيمات شارك فيها الشباب والمتعلمون في تشكيل الوعي الوطني. ومن أبرز تلك التجارب «جمعية الاتحاد السوداني» التي تأسست عام 1920 على يد مجموعة من الخريجين وصغار الموظفين، وسعت إلى نشر الوعي الوطني ومناهضة الاستعمار عبر النشاط الفكري والأدبي.

وفي عام 1924 ظهرت «جمعية اللواء الأبيض»، التي مثلت مرحلة متقدمة من التنظيم والعمل السياسي الوطني. كما لعبت الروابط والجمعيات الثقافية والأدبية دوراً في توفير مساحات لمناقشة قضايا الهوية السودانية والتحرر السياسي والاجتماعي، خصوصاً في ظل محدودية المساحات المتاحة للعمل السياسي المباشر.

الحركة الطلابية في مواجهة الأنظمة

بعد الاستقلال، أصبح حضور الشباب أكثر وضوحاً في الحراك السياسي والاجتماعي. وتبرز ثورة أكتوبر 1964 باعتبارها إحدى المحطات المهمة التي ظهر فيها الدور الشبابي، حيث لعبت الحركة الطلابية، وخاصة طلاب جامعة الخرطوم، دوراً محورياً في انطلاق الاحتجاجات التي انتهت بسقوط نظام الفريق إبراهيم عبود.

وتكرر الحضور الشبابي خلال انتفاضة أبريل 1985، من خلال النشاط الطلابي والنقابي والمشاركة في الحراك الشعبي الذي أدى إلى سقوط نظام جعفر نميري. ولم يكن النشاط الشبابي في تلك المرحلة سياسياً فقط، إذ شهدت البلاد أيضاً أنشطة كشفية ومجتمعية وبيوتاً للشباب ومبادرات ساهمت في تقديم الخدمات وتعزيز التماسك الاجتماعي.

أما خلال الفترة من 1989 إلى 2018، فقد واجه المجال العام تضييقاً سياسياً، إلا أن الحركة الشبابية والطلابية واصلت البحث عن مساحات للعمل والتعبير. وكانت الجامعات، بما فيها «أركان النقاش»، من أبرز المساحات المتاحة للنقاش السياسي وتشكيل الوعي.

ومع تطور وسائل الاتصال والإنترنت، ظهرت أشكال جديدة من التنظيم الشبابي المستقل، من بينها حركات «قرفنا» و«التغيير الآن»، التي استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في التنظيم ونشر الوعي وكسر القيود المفروضة على المجال العام. كما برز هذا الحراك بصورة أوضح خلال احتجاجات سبتمبر 2013.

وفي الجانب المجتمعي، شهد السودان نمواً في العمل الشبابي الطوعي، ومن الأمثلة التي أوردتها الورقة تجربة «شارع الحوادث»، التي قدمت نموذجاً لدور الشباب في خدمة المجتمع بعيداً عن مؤسسات الدولة والعمل السياسي المباشر.

أشكال متعددة للتنظيم الشبابي

وتوضح الورقة أن التنظيم الشبابي في السودان اتخذ عدة أشكال؛ من بينها تنظيمات مرتبطة بالدولة، خاصة خلال الأنظمة الشمولية، وتنظيمات مرتبطة بالأحزاب السياسية، إلى جانب الروابط والمنظمات الشبابية الإقليمية والجهوية والمحلية.

وفي مقابل هذه الأشكال، ظهرت منظمات ومبادرات شبابية مدنية مستقلة سعت إلى العمل بعيداً عن القيود الرسمية والحزبية والجهوية، وركزت على التنمية وحقوق الإنسان وبناء القدرات والعمل المجتمعي.

ديسمبر 2018.. صعود لجان المقاومة

مثلت ثورة ديسمبر 2018، بحسب محمد، تحولاً كبيراً في تاريخ الحركة الشبابية السودانية. فقد برز الشباب كقوة أساسية في الحراك الميداني، وظهرت لجان المقاومة في الأحياء باعتبارها شكلاً جديداً وفعالاً من أشكال التنظيم القاعدي.

ولم يقتصر دور هذه اللجان على تنظيم الاحتجاجات، وإنما شمل العمل المجتمعي والتنسيق بين المواطنين على مستوى الأحياء. كما شهدت الثورة مشاركة واسعة للشابات، وأصبحت قضايا المشاركة والمساواة وحقوق النساء أكثر حضوراً في النقاش السياسي والاجتماعي.

وبعد سقوط النظام، اتسعت اهتمامات المجموعات الشبابية لتشمل بناء الدولة والعدالة الانتقالية والسلام والدستور وشكل الحكم. غير أن شعور قطاعات واسعة من الشباب بأن حجم تمثيلهم في مؤسسات صنع القرار لم يكن متناسباً مع الدور الذي لعبوه في الثورة دفع إلى البحث عن أشكال تنظيمية أكثر قدرة على إيصال أصواتهم والتأثير في عملية صنع القرار.

ثم جاء انقلاب 25 أكتوبر 2021، وتلاه اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، ليغيرا بصورة كبيرة البيئة السياسية والاجتماعية وطبيعة العمل الشبابي نفسه.

الحرب تدفع نحو الشبكات

أمام واقع الحرب، برزت مرونة الحركة الشبابية وقدرتها على التكيف. وتحولت قطاعات من لجان المقاومة والمبادرات الشبابية إلى غرف طوارئ، تولت توفير الغذاء والدواء والمساعدة في تشغيل الخدمات ومراكز الإيواء وتقديم الدعم الإنساني للمواطنين.

وفي الوقت نفسه، اتجه شباب آخرون إلى تأسيس شبكات متخصصة في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وإنتاج التقارير ورصد آثار الحرب على المجتمع، إلى جانب شبكات تعمل في المناصرة السياسية وبناء السلام وتضخيم أصوات الشباب.

ويفسر محمد الانتقال من لجان المقاومة والمبادرات إلى الشبكات باعتباره تطوراً طبيعياً في تجربة التنظيم الشبابي. فقد أدرك الشباب، من خلال تجارب الثورة والعمل الجماعي، أهمية التنظيم في تحقيق الأهداف بصورة أكثر فاعلية، كما فرضت الحرب احتياجات جديدة أدت إلى ظهور غرف طوارئ وشبكات للرصد والتوثيق وأخرى للمناصرة وبناء السلام وتمثيل الشباب.

والفارق الأبرز، وفق الورقة، أن بعض هذه الشبكات انتقلت من المبادرة الأفقية والمؤقتة إلى مستوى أعلى من التنظيم المؤسسي، عبر هياكل وسياسات ولوائح ونظم للحوكمة والمساءلة، وفي بعض الحالات تسجيل رسمي ومكاتب وبرامج واضحة. ويمنح هذا التحول العمل قدرة أكبر على الاستمرار والتقييم والمحاسبة، بدلاً من ارتباطه بلحظة سياسية أو بمجموعة محدودة من الأفراد.

الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية: نموذجاً

وقدم محمد تجربة الشبكة الشبابية للمراقبة المدنية كنموذج لهذا التحول. ووفق الورقة، نشأت الشبكة في الأصل من مشروع لمركز كارتر، شارك فيه شباب، غالبيتهم من لجان المقاومة ومن ولايات مختلفة، قبل أن يسهم الشباب أنفسهم في تطوير المشروع ووضع تصوراته وهياكله حتى اكتمل تكوين الشبكة.

وكان الهدف في البداية مراقبة الفترة الانتقالية والمساهمة في سد الفجوة بين الشباب وصناع القرار، من خلال توفير المعلومات وخلق قنوات للتواصل، ومراقبة المؤسسات ومدى التزامها بأهداف الثورة وعمليات السلام.

لكن بعد انقلاب أكتوبر، انتهى السياق الذي تأسست الشبكة لمراقبته، لتواجه سؤال الاستمرار. ومع اندلاع الحرب، أعادت الشبكة توجيه أدواتها نحو مراقبة أوضاع السودانيين وتوثيق الانتهاكات وآثار الحرب، لتشمل قضايا حقوق الإنسان والنزوح والتعليم والصحة والخدمات، إلى جانب الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب.

وأشار محمد إلى أن من أبرز ما حققته التجربة بناء قدر من المصداقية والوصول، حيث أصبحت معلومات الشبكة وتقاريرها مستخدمة من جهات مختلفة لفهم أوضاع الخدمات وحقوق الإنسان والنزوح والتعليم والصحة وغيرها، كما تمكنت من الوصول إلى منصات إقليمية ودولية والمشاركة في نقاشات وإحاطات متعلقة بالسودان.

ثلاثة دروس من التجربة

ويحدد محمد ثلاثة دروس رئيسية من تجربة الشبكة: المرونة، والتنظيم، والوصول والمصداقية.

فالمرونة مكّنت العمل من الاستمرار رغم انتهاء الفترة الانتقالية واندلاع الحرب، عبر تغيير الأدوات مع الحفاظ على الهدف الأساسي المتمثل في إيصال أصوات السودانيين والشباب ودعم السلام والديمقراطية. أما التنظيم، فيمنح المبادرات القدرة على الاستمرار وتحقيق الأثر، خاصة عندما تمتلك هياكل ولوائح وسياسات للحوكمة وقنوات اتصال واضحة.

أما الوصول إلى المنصات الإقليمية والدولية، فيرى محمد أن أهميته لا تكمن في مجرد الحضور، وإنما في استخدام هذه المساحات لإيصال أصوات السودانيين، وخاصة الشباب، إلى الأماكن التي تناقش فيها السياسات والقرارات المتعلقة بالسودان. ويشدد في الوقت نفسه على أن هذا الوصول يجب أن يستند إلى ثقة المجتمع ومعلومات حقيقية وموثوقة.

وفي ختام ورقته، يرى محمد أن مسار الحركة الشبابية السودانية يكشف عن قدرة مستمرة على إعادة تشكيل أدوات التنظيم، من الجمعيات الأدبية والوطنية، إلى الحركة الطلابية، ثم المبادرات والحركات الشبابية، ولجان المقاومة، وغرف الطوارئ، وصولاً إلى الشبكات المدنية الأكثر تنظيماً.

وبينما تغيرت الأشكال، بقي الهدف الأساسي حاضراً: إيجاد مساحة لصوت الشباب وتنظيم أنفسهم، والمساهمة في تغيير واقع مجتمعهم. ويظل التحدي الأكبر، في ظل الحرب، هو الحفاظ على هذه التجارب وتطويرها من مبادرات مؤقتة إلى مؤسسات وشبكات مستدامة، بما يضمن ألا يكون الشباب مجرد قوة تظهر في لحظات الثورة والحرب والأزمات، وإنما شركاء حقيقيين في صناعة السلام وصنع القرار وإعادة بناء السودان.

حميدتي: فكوا الرسن واقفلوا الكاميرات

البرهان ليـاقة في الصـالة وضمـور في السيـاسة

«نصـف مليـار».. ضريبـة علـى عمـل الخـير

طبنجة في فسحة الفطور:

اللواء المتقاعد يُعيد تعريف «الدفاع عن النفس»

أم درمان: «شرّ البليّة»

يبدو أن السلاح اكتشف وظيفة جديدة خارج جبهات القتال: إدارة فسحة الفطور في المدارس الابتدائية. ففي مدرسة «التدريب النموذجية بنين» بالحارة الثالثة في محلية كرري بمدينة أم درمان، تحولت فسحة التلاميذ إلى مشهد يجمع بين معلم لغة إنجليزية ومسؤول سابق يحمل طبنجة جاهزة للإطلاق.

القصة، وفقاً لروايات معلمين وأولياء أمور، بدأت بزيارة تفتيشية أجراها معتمد كرري الأسبق اللواء المتقاعد عادل الطيب الأمين. خلال الزيارة، صفع أستاذ اللغة الإنجليزية أمام الطلاب، ثم أشهر سلاحه وعفره في الهواء، مهدّداً بـ«إطلاق النار والقتل»، ومستخدماً عبارات منها «فاقد تربوي» و«أولاد فداديات».

أما اللواء عادل الطيب الأمين، فقدّم رواية مخالفة في بيان مطوّل، قال فيه إنه تلقى اتصالاً من ابنه ذي الأربعة عشر عاماً، يشكو فيه من تعرضه للضرب واللطم على يد المعلم. توجه الأب فوراً إلى المدرسة، ودلّه ابنه على المعلم، لتبدأ بذلك «مرحلة جديدة» في بروتوكول معالجة الشكاوى المدرسية.

وحسب رواية اللواء، واجه «تهجماً من الأساتذة، وإمساكاً بتلابيبه، ووكزاً في صدره». عندها أخرج طبنجته وعمّرها، مطالبةً إياهم بالابتعاد، ليُدرج الواقعة كلها تحت بند «الدفاع عن النفس».

وهكذا يتسع تعريف المصطلح قليلاً: تلميذ يشتكي من معلم، وأب يدخل المدرسة مسلحاً، ومعلم يجد نفسه في مواجهة طبنجة خلال ساعات الدوام، بينما تتحول «فسحة الفطور» إلى فضاء تجريبي لتطبيق نظريات الأمن الشخصي.

وختم اللواء بيانه بعبارة مؤثرة: «كرامة أبنائنا خط أحمر».

ويبقى السؤال الذي ينتظر إجابة تربوية، لا عسكرية: ما اللون المفترض أن يكون عليه السلاح حين يعبر بوابة المدرسة؟.

«ضريبة عمل خير»..

عندما تُغرمك السلطة «نصف مليار» لأنك أطعمت الجياع!

أم درمان: «شرّ البليّة»

تفتقت أذهان البيروقراطية الرسمية في الخرطوم عن ابتكار جديد في عالم الجباية وإدارة الأزمات: تغريم عمل الخير!. ففي واقعة تجسد أعلى درجات السخرية السوداء، وتؤكد أن الإحسان بات جرماً يعاقب عليه القانون، حصلت الصحيفة على إيصال مالي رسمي (أورنيك 15) صادر عن «جمهورية السودان - وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي - ولاية الخرطوم - محلية كرري» بتاريخ الرابع من أغسطس 2026م.

يحمل الإيصال الصادر تحت بند «رسوم مخالفات وغرامات وإجراءات» رقماً فلكياً قدره 500,000,000 جنيه سوداني (نصف مليار جنيه)! أما الجريمة الكبرى التي ارتكبها المواطن، فهي إقامته «تكية إطعام» على نفقته الخاصة لتوفير الوجبات للنازحين والجياع في محلية كرري بمدينة أم درمان.

تكمن المفارقة المأساوية في تفاصيل المخالفة؛ إذ لم تتهم السلطات الرجل بتقديم غذاء فاسد أو إعاقة حركة المرور، بل كانت جريمته الوحيدة أنه «أقام تكية دون الحصول على ترخيص حكومي للصدقة!». وبدلاً من أن تسارع السلطات المحلية لدعم هذه المبادرات الشعبية الخيرة التي تسد رمق المواطنين وترفع العبء عن كاهل الدولة المفلسة، قررت جباية «ضريبة على الإطعام»، لترسل رسالة مفادها إذا أردت أن تفعل حسنة أو تنقذ إنساناً من الموت جوعاً، فعليك أولاً أن تدفع أتاوة للسلطة.

افتتاحية

لماذا نضحك عندما ضاقت صدورنا بالبكاء؟

سرقت الحرب في السودان الأرواح والأرزاق، وفتحت أبواباً واسعة لانهيار البنى التحتية، ثم تركت لنا رفاهية جديدة: «اليأس الهادئ».

صار الواقع نفسه كاتباً ساخراً. يكفي تصريح رسمي واحد ليمنح المسرح العبثي فصلاً كاملاً، وتكفي قرارات بعض المؤسسات لتستدعي لجنة طوارئ نفسية قبل أن نصل إلى الصفحة الثانية. أما العبارات التي تحتاج إلى مترجم، فقد صارت جزءاً من اللغة الرسمية، لها قاموسها وأسرارها وموسمها الشهري.

من هنا جاءت «شرّ البليّة».

مساحة توثّق الواقع وهو يؤدي فقرته اليومية، وتضع تصريحات المسؤولين تحت عدسة السخرية، وتتعامل مع القرارات البيروقراطية كتمائم معمارية، وتراقب السياسيين وهم يمارسون «اللياقة البدنية» بينما تمارس الدولة «اللَياقة في الغياب».

نكتب من قلب الوجع، لكننا نترك له مسافة تكفي لرؤيته. نضحك لأن البكاء استهلك كثيراً من أرواحنا، ولأن الصمت، في أحيان كثيرة، يمنح الهراء حصانة مجانية.

بما أن الصفحة ستصدر كل أسبوعين، وبما أن الواقع السوداني يصرّ على العمل الإضافي في إنتاج المفارقات، فقد وضعنا بيننا وبينكم عقداً واضحاً:

1. المأساة موجودة أصلاً.

نحن نكبّرها بعدسة ساخرة حتى تظهر التفاصيل التي ابتلعها الاعتياد. تصريح صغير، قرار غريب، ورقة رسمية، جملة عابرة؛ كل واحدة منها قد تحمل قصة كاملة.

2. الضحك تمرين على استعادة العقل.

حين تختلط الحقيقة بالعبث، تصبح السخرية وسيلة لاستعادة المسافة بينهما. الجملة الساخرة هنا تحاول أن تسترد شيئاً من التماسك والذاكرة والقدرة على تسمية الأشياء بأسمائها.

3. الوعد الوحيد: الصدق المهني.

قد لا نوقف إطلاق النار، وقد لا نهزم الدولار، وقد لا نعرف أين انتهت آخر لجنة تشكّلت لحل المشكلة. لكننا نستطيع أن نوثّق الهراء حين يقع، ونضعه في مكانه الصحيح: صناعة بشرية لها أصحاب ومسؤولون وتاريخ.

4. الخط الأحمر يمر فوق غرف القرار.

السخرية تنزل على الهواء الفاسد في غرف السلطة، وتترك الجروح المفتوحة في البيوت لأصحابها. نحترم الوجع، ونتركه خارج ديكور النكات.

نلتقي، بالوجع نفسه، وبجرعة جديدة من الضحك الذي يساعدنا على رؤية ما يحدث بوضوح أكبر.

«لياقة في الصالة.. وضمور في السياسة»:

حديـد البرهـان بين الجيـم والواقـع!

في الوقت الذي تنتظر فيه البلاد تكتيكات عسكرية أو سياسية تحسم المعاناة وتخرج السودانيين من مأزق الحرب الطاحنة، أطل علينا رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان في مقطع فيديو استعراضي خاطف، وهو يخوض معركته الخاصة جداً ضد الكرش وعضلات البطن داخل صالة ألعاب رياضية مجهزة ومكيفة.

المقطع الذي لم يزد عن ثوان معدودة ظهر فيه الجنرال مستلقياً لرفع أثقال خفيفة بحماس مفرط، متبوعاً بنظرات حادة ومباشرة نحو الكاميرا؛ وكأنه يرسل تحذيراً شديد اللهجة لأعداء الوطن، أو ربما يطمئن الشعب المجهد بأن قيادته الرشيدة تتمتع بصحة جيدة وقادرة على الاستمرار في رفع الأثقال حتى آخر مواطن.

لكن الشارع السوداني، الذي استقبل المقطع بكثير من السخرية السوداء، تساءل فوراً: هل تتأثر الأزمات المعيشية والسياسية المعقدة بتمارين الضغط، وهل يمكن حسم ملفات النزوح والمجاعة بنفس السلاسة التي يرفع بها السياسيون الدمبلز؟.

يبدو أن مستشاري الإعلام في القصر يعتقدون واهمين أن بناء العضلات أمام الكاميرا كفيل بتعويض الغياب التام للياقة السياسية والمرونة التكتيكية. وبينما يمارس الجنرال تمارينه الشاقة على أسرّة الصالة الرياضية، يقع على عاتق ملايين النازحين في المعسكرات والنازحين في العراء ممارسة نوع آخر من الرياضة القسرية: الجري اليومي خلف صهاريج المياه، والقفز فوق الحواجز للحصول على طبق أرز من المطابخ الجماعية.

مشاهدة القادة وهم يحافظون على لياقتهم ليست بدعة، لكن المفارقة تكمن دائماً في التوقيت والرسالة؛ فالجمهور المحاصر بالنار والغلاء لا يبحث عن كابتن جيم يستعرض قوامة عضلاته في معزل عن الكارثة، بل عن إرادة سياسية تملك الجرأة لإيقاف نزيف الدم وتفكيك أزمات الحرب.

يظل المقطع نموذجاً صارخاً لسياسة الاستعراض الشكلي والهروب إلى الأمام، في حين يثبت الواقع كل يوم أن الحديد السياسي وإدارة الدولة أثقل بكثير من أثقال الصالة الرياضية، وأن إنقاذ الوطن لا يحتاج إلى عضلات مشدودة ونظرات حادة للعدسات، بقدر ما يحتاج إلى قرارات شجاعة تحقن الدماء وتنتصر للمسار المدني.

«فكّ الرسن وكسر العدسة»:

حميدتي بين حرية الميدان وحظر التوثيق!

في وقت يترقب فيه السودانيون كلمة تحمل بارقة أمل أو تهدئة تلملم جراح الحرب، خرج علينا قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو بخلطة عسكرية مبتكرة، أعلن فيها معادلته الخاصة: فكّ الرسن للمقاتلين، وكسر الكاميرا في وجه أي متطفل يحاول التوثيق، والنتيجة -بحسب زعمه- حماية للمواطن.

فبعدما بشّر جمهوره ومموّليه بأن «الرسن ده في يدكم من اليوم.. الرسن أنا ما عندي»، أردف مباشرة تحذيراً لا يقل حسماً: «أي زول بصوّر بتعامل معاه طابور!». وكأنه يبتكر مدرسة جديدة في فنون القيادة الميدانية، عنوانها «أطلق العنان واحجب البصر»: يمنح مقاتليه صلاحية مطلقة للتصرف في العراء، وفي الوقت ذاته يصادر منهم أدوات التوثيق، تحسباً من أن يتحول أحد الأشاوس فجأة إلى صحفي استقصائي يوثق انضباط فك الرسن بجودة عالية، جاهزة كهدية توثيقية للجنة التقصي الدولية والمحكمة الجنائية.

والمفارقة أن نجوم المحتوى الميداني الذين اعتادوا الظهور في مقاطع الحماس والدبكات، تحولوا بجرة قلم من صنّاع المعنويات إلى عناصر طابور خامس يستحقون العقاب الرادع، فقط لأن كاميراتهم كفّت عن تصوير الرّفة وبدأت -ربما دون قصد- تسرب مشاهد لا تناسب سردية الجيش الشعبي المنضبط.

أما حماية المواطن التي جاءت في ثنايا الخطاب، فيبدو أنها تحوّلت في القاموس الميداني إلى نذير شؤم يُحفظ عن ظهر قلب: فكلما سمع الناس قائداً يتحدث عن حماية المواطن ثم يتبعها مباشرة بفك الرسن ومنع التصوير، عرفوا أن الوقت قد حان لحزم الأمتعة والفرار، لأن غياب الكاميرا يعني ببساطة أن ما سيجري في العراء لن يشهد عليه أحد.

وحتى حين تطرق الخطاب إلى السلام، جاءت الصياغة بذات المنطق العسكري: «نحن مع السلام.. لكن بدّونا بندولات!». أي أن السلام -بحسب هذا الفهم- يعني أن يبتلع المواطن حبة مسكن ويلزم الصمت، بينما يُطلق الرسن من جهة، وتُغلق العدسات من جهة أخرى. وإن ساءت الأمور، فاللائحة الداخلية جاهزة سلفاً: الذنب ذنب البندول الذي لم يفعّل مفعوله، لا ذنب من فك الرسن وصادر الهاتف.

خلاصة الدرس الميداني بسيطة ومباشرة: حين تسمع قائداً يقول «فكّوا الرسن واقفلوا الكاميرا»، فاعلم أن الميدان أصبح بلا سقف وبلا شاهد، ولم يبق للمواطن سوى دعوة بظهر الغيب.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

الخميـــس
13 أغسطس 2026م

https://decembernews.com

الأخيرة

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

ظل المغني يغني «نحن هل جَنَّينا.. أم عقولنا نصاح؟»، وهو يعبر عن حال المحب في لوثة العشق، حتى أنه لا يدري ولا يعي حاله. وأظنه لم يكن يحسب أن سؤاله هذا صالح لكل حال وزمان ومكان. وها نحن الآن نحتاج إلى سؤال الشاعر العظيم في حلبة السياسة، لا العشق.

من ينظر إلى حالنا اليوم سيكتشف أن الأولويات الواضحة والمعلومة بالضرورة ليست كذلك بالنسبة لبعض القيادات السياسية والناشطين في العمل العام، وكأنهم قادمون من كوكب آخر. ففي ظل الحرب التي تأكل الأخضر واليابس، وتختطف أرواح الشباب من كل أنحاء السودان، وتدمر كل إمكانيات البلاد، وتشيع روح الفرقة والتنافر في بلادنا، يأتي البعض ليتحدث عن حوار وطني غرضه الأساسي تمهيد الأرض لنظام حكم جديد، يلغي أجسامًا ومؤسسات، ويقيم أجسامًا ومؤسسات جديدة في جزء من أراضي السودان، دون أن يسأل: وماذا عن باقي أراضي السودان وأهله؟.

على ماذا يجلس الناس ليتحاوروا، وأصوات المدافع والقصف والمسيرات تصم الآذان؟ هل سيتحاورون على شكل الحكم؟، أم حل مجلس السيادة وتنصيب شخص رئيسًا للجمهورية؟، أم تقاسم المناصب؟ هل هذا هو الوقت المناسب لمناقشة قضايا مثل هذه؟.

أم عقولنا نصاح..؟

الأولوية الآن هي وقف الحرب، ويحتاج ذلك إلى حشد كل الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وممارسة كل الضغوط الممكنة على أطراف الحرب لوقف هذا التدمير الممنهج لكل أوجه الحياة في السودان، وتهيئة الأجواء لتحقيق السلام، وفتح الأبواب لتقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين، وعودة النازحين واللاجئين، وقبل كل ذلك التأكيد على وحدة البلاد وشعبها.

إن تحقق هذا، ولو في ظل هدنة إنسانية محددة المدة، يمكن للسودانيين أن يجلسوا معًا ليناقشوا مستقبل بلادهم على هدى مبادئ واضحة تؤدي إلى حكم مدني انتقالي، وحل كل المليشيات في ظل إصلاح أمني وعسكري يبني الجيش القومي الواحد، ومحاسبة كل من أجرم في حق الوطن والشعب. ويمكن لهذا الوضع، إن تحقق، أن يهيئ البلاد، بعد الفترة الانتقالية، لانتخابات ديمقراطية تعيد وضع البلاد في المسار الصحيح الذي تأخرت في الأخذ به.

أولوية وقف الحرب هي الحقيقة الموضوعية التي لا يجب تأخيرها أو تأجيلها من أجل مطامع شخصية أو طموحات فردية لأيٍّ كان، ولا يجب المجاملة في هذا الأمر، سواء كانت هذه الفكرة مخططًا داخليًا أم إقليميًا أم دوليًا.

روما تحترق.. والبعض في شغل شاغل عنها، يعد الأفراح بمناسبة تنصيب نيرون جديد عليها، وحين تنتهي الأفراح سيكتشفون أنه لم تعد هناك بلاد ليحكمها نيرون، ولا شعب ليلقي عليه أوامره.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

مكرمة البرهان: القتلة يعرضون العفو على الضحايا...!

الذي لا يملك غير (شاكوش) يظن أن كل الناس (مسامير)..! هذا هو حال البرهان، المسؤول الأول عن قتل السودانيين وعن مذبحة الاعتصام ومجزرة الانقلاب، وعن تشريد ملايين المواطنين وزيادة خراب الجيش، وإنهاء الحُكم المدني وتجريف العدالة وتوسيع رقعة الفساد، وصناعة عشرات المليشيات وانتهاك كل المواثيق والتعهدات..!

هذا الرجل يظن أن كل الناس (كامل إدريس).. يستدعيه ليجعل منه (أطرش زفة) و(عمدة خالي أطيان) فيأتيه حَبْواً..! ويظن أنه بذلك يجعل من انقلابه الفاجر حكماً مدنياً ديمقراطياً.. ثم عندما فشلت هذه الملهاة السخيفة عاد ليدعو القوى المدنية لتحضر إلى غابة مليشياته لإجراء حوار داخلي يكسب منه شرعية (بحسب أوهامه وخزعبلاته)!.

ليس هذا فقط بل يتجاسر (بلا حياء) ليقول إنه سيمنح عفوَه للقوى المدنية..! رجل على عاتقه كل الجرائم أعلاه.. وهو عار (مَلط) من كل شرعية.. يجلس على سلطة هزلية اغتصبها بالانقلاب ويعيّن بلا تخويل (مجلس سيادة كرتوني) يسند إليه الإشراف على الحوار!.

شخص مطلوب للعدالة الوطنية والعالمية يتحدث عن (منح العفو)..؟! من أين للقاتل حق العفو عن الضحية؟!.

حوارك هذا مردود على وجوه كل من يقبل به..! لقد تعب الناس من ترديد أحكام التاريخ على (البهلوانات)! وفي مصر حينما أراد «عدلي يكن» المتعاون مع الاحتلال الإنجليزي أن يذهب للحوار مع الإنجليز بديلاً عن الوطني «سعد زغلول».. ضحك عليه الناس وقالوا له: «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس»!.

ما حاجتك لصمود وللقوى المدنية ولديك (كتلة مناوي والجاكومي الديمقراطية)؟؟ وكيف تستبعد جماعة المؤتمر الوطني من الحوار.. وهم في قيادة الجيش والاستخبارات والشرطة وفي جميع مفاصل الدولة؟!.

الحركة الإسلامية الإرهابية هي التي تحكم السودان الآن (بما فيه البرهان).. وتدير أمواله وذهبه بما في ذلك (جبريل إبراهيم)!.

ألا تخجل بأن تتحدّث عن العفو بإزاء قوى مدنية كل جريمتها أنها قالت (لا للحرب).. وأنت تعلن العفو والتكريم عن (كيكل والنور القبة والسافنا وموسى هلال) قادة الدعم السريع الواغلين في دماء آلاف الأبرياء؟!.

امض في حوارك الداخلي (على بركة الكيزان) ولن تأتيك إلا الشراذم إياها!.

هذه ألعاب ساذجة ركيكة لا تخدع أطفالاً في المهد وسن الرضاعة.. ومهما بلغت الهواجس بالبرهان.. ومهما بلغ به بؤس التفكير وخفّة العقل وسوء الطويّة.. فلن يتقدّم خطوة واحدة عن حوارات المخلوع البشير التي انتهت به إلى (الإصلاحية)!.

الاقتداء بالرداءة لا ينتج إلا مزيداً من الوضاعة.

الله لا كسّبكم!!

النصيـــب مـــن الشلهتـــة

أماني أبو سليم

أعاد حديث الأستاذة زينب بليل مؤخراً عن دور الرجل في الإنفاق، وعن حق المرأة في أن ترتاح، سؤالاً يبدو قديماً، لكنه اليوم أكثر تعقيداً مما كان عليه.

فالرجل الذي ينفق، والمرأة التي تدير البيت، كانا نموذجاً واضحاً لأسرة واضحة الأدوار. ثم تغيرت الحياة، ودخلت المرأة إلى التعليم والعمل، وفُتحت أمامها أبواب واسعة: المعرفة، والدخل، والاستقلال، والقدرة على الاختيار، والشعور بأن لها حياة تتجاوز أدوارها العائلية.

وهنا لا يعود السؤال فقط: من ينفق؟ بل: من يتحمل بقية تفاصيل الحياة؟.

هنا تظهر «الشلهتة» التي تحدثت عنها زينب بليل.

امرأة تعمل طوال اليوم، ثم تعود إلى عمل آخر: الطعام، والتنظيف، والأطفال، والمدرسة، والطبيب، ومواعيد الأسرة، وما ينقص البيت وما يجب أن يحدث غداً.

وقد لا تكون المشكلة في عدد المهام وحده، بل في تداخلها واستمرارها، وفي أن تكون هي الشخص الذي يتذكر كل شيء ويتابع كل شيء.

لكن هل يعني ذلك أن التعليم والعمل أصبحا عبئاً على المرأة؟

لقد منحاها معرفة واستقلالاً وفرصاً وصوتاً ومساحة للاختيار. فهل المشكلة في العمل نفسه، أم في أن المرأة خرجت إلى العمل بينما بقي البيت في انتظارها كما كان؟.

هنا يظهر سؤال آخر:

هل يمكن أن نأخذ من النموذج الحديث عمل المرأة ودخلها واستقلالها، ونحتفظ من النموذج القديم بتقسيم الأدوار حين يتعلق الأمر بالبيت؟.

وفي المقابل، هل يمكن للمرأة أن تتمسك بحقها في أن ينفق الرجل عليها، وفي الوقت نفسه تريد أن تعمل وتتقدم وتحتفظ باستقلالها المالي؟.

قد يرى البعض أن لا تناقض هنا. فالعمل لا يلغي حق النفقة، والاستقلال المالي لا يعني التخلي عن مسؤولية الرجل.

لكن ماذا يحدث حين يصبح راتب المرأة ضرورياً لتسيير البيت؟

هل تظل مساهمتها اختياراً؟.

وماذا لو كان دخلها أكبر من دخل زوجها؟ هل تصبح مطالبة بالدفع أكثر لأنها تستطيع، أم أن القدرة على الدفع ليست وحدها معيار العدل؟.

ثم ماذا عن الرجل الذي ينفق، لكنه يرى أن أعمال البيت ورعاية الأطفال ليست من مسؤولياته؟.

إذا كان دخله يعطيه الحق في الإعفاء من المشاركة داخل البيت، فماذا يحدث حين تصبح زوجته شريكة في الإنفاق؟

هل يمكن أن تتغير مسؤولية المال، بينما تبقى مسؤولية البيت ثابتة؟.

وماذا عن المرأة التي تعمل، وتنفق، وتربي أبناءها، وتدير البيت، بينما يرى زوجها أن مشاركته في هذه الأدوار تفضُّل منه لا مسؤولية مشتركة؟

هل هذه شراكة؟

أم أن المرأة حملت معها إلى الحياة الحديثة أدوارها القديمة، وأضافت إليها أدواراً جديدة؟.

وفي الجهة الأخرى، هناك امرأة تعمل وتحقق دخلاً جيداً، لكنها ترى أن مسؤولية الإنفاق تظل على الرجل، وأن عملها واستقلالها المالي لا يغيران هذا الحق.

هل تستطيع الأسرة أن تستوعب هذا الجمع بين حق تقليدي ومكتسب حديث؟

نحن إذن أمام نماذج كثيرة، لا نموذج واحد:

رجل ينفق والمرأة تدير البيت.

رجل وامرأة يعملان، لكن المرأة تحمل معظم أعمال البيت.

رجل ينفق، ويطلب من زوجته العاملة أن تشاركه الإنفاق.

زوجان يتقاسمان المال، لكن لا يتقاسمان الرعاية.

وزوجان يتقاسمان المال والعمل والرعاية، لكنهما لا يزالان يتفاوضان على معنى دور كل منهما.

أي هذه النماذج أكثر عدلاً؟.

وهل العدل أن يتساوى الزوجان في المال والمهام، أم أن تكون مساهمة كل منهما متناسبة مع ظروفه، وأن يكون ما يقدمه مرئياً ومقدراً؟.

ومتى تتحول مشاركة المرأة في الإنفاق من اختيار إلى ضغط؟

ومتى تتحول مشاركة الرجل في البيت من «مساعدة» إلى مسؤولية؟.

وماذا يحدث للمودة والسكينة حين يشعر أحد الطرفين أن ما يقدمه أصبح أمراً مفروغاً منه، بينما ما يقدمه الآخر يُحسب له دائماً؟.

ربما لهذا فإن سؤال «من ينفق؟» يفتح باباً أكبر.

فنحن ننتقل من النموذج القديم، حيث الرجل يوفر ويحمي، والمرأة تدير وترعى، إلى نموذج شراكة لم تتضح قواعده بعد.

المشكلة أن الحياة اليومية تتغير أسرع من الأعراف التي تحكمها. فقد تغيرت وظيفة المرأة ومكانتها الاقتصادية، لكن بعض التوقعات المرتبطة بدورها داخل البيت بقيت كما هي. وفي الوقت نفسه، لا تزال توقعات كثيرة مرتبطة بدور الرجل في الإنفاق والحماية قائمة، حتى حين تغيرت بنية الأسرة نفسها.

ولهذا نعيش مرحلة ضبابية: نريد بعض ضمانات النموذج القديم، وبعض مكتسبات النموذج الحديث، وأحياناً نريد الاثنين من دون أن نعيد توزيع المسؤوليات التي كانت مرتبطة بهما.

فهل ستكون المرأة في المستقبل أكثر راحة لأنها أصبحت شريكة كاملة، أم أكثر «شلهتة» لأنها حملت أدواراً جديدة فوق أدوارها القديمة؟.

وهل المشكلة في أن المرأة خرجت من البيت، أم في أن البيت لم يخرج من مسؤوليتها وحدها؟.

ومتى سنصل إلى نموذج تتفق عليه الأسرة، لا إلى ترتيبات يفاوض عليها كل زوجين من جديد؟

ربما نحن لا نعيد توزيع المال فقط.

نحن نعيد تعريف معنى أن يكون الرجل زوجاً، ومعنى أن تكون المرأة زوجة، ومعنى أن تكون الأسرة شراكة.

وربما لهذا لم يعد السؤال: من له الحق في الراحة؟

بل: من له النصيب الأكبر من الشلهتة؟.

فرط الحركة وتشتيت الانتباه ADHD
الفرق بين الطبيعي والمشكلة الحقيقية

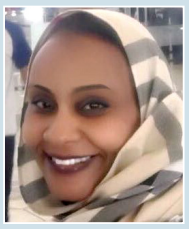

بروفيسور/نعمات الزبير

كثير من الأطفال عندهم حركة زائدة أو شرود بسيط، ودا طبيعي جدًا في الطفولة.

لكن هناك فرق كبير بين الطفل النشيط، وبين الطفل المصاب بـ«اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه».

أولًا: هل كل طفل حركي عند ADHD؟

الإجابة ببساطة: لا ... الأبحاث الحديثة بتأكد إنو النشاط الزائد والتشتت جزء طبيعي (نمو الطفل)، لكن يتحول لاضطراب فقط حينما:

- يكون شديداً ومستمراً،
- يظهر في أكثر من مكان (البيت + المدرسة)،
- يؤثر على حياة الطفل اليومية (دراسة، علاقات، سلوك).

المشكلة ليست في وجود الأعراض، لكن في درجتها وتأثيرها.

الأعراض بشكل مختصر جداً

1/ تشتت الانتباه (ينسى بسرعة - لا يكمل المهام - يسرح كثيراً - يتشتت بسرعة - كأنه في عالم ثانٍ حينما تتكلم معه مباشرة - صعوبة في تنظيم المهام والأنشطة).

2/ فرط الحركة (لا يجلس في مكان - يحرك يديه ورجليه كثيراً - لا يقدر أن يلعب بهدوء - حركة مستمرة)

3/ الاندفاع (يقاطع - يتصرف بدون تفكير - يجيب قبل إكمال السؤال - يقاطع الآخرين- صعوبة في الوقوف للطابور).

متى نقلق فعلًا؟ لازم ننتبه لو:

-الأعراض مستمرة لعدة أشهر
-بتأثر على المدرسة أو العلاقات
-الطفل بيعاني بسببها.

العلاج باختصار

1/ الأساس: العلاج السلوكي
تنظيم الروتين،
تشجيع السلوك الإيجابي،
تقسيم المهام.

2/ دعم نمط الحياة
نوم جيد،
تقليل مشاهدة الشاشات،
نشاط بدني.

3/ الأدوية (إذا لزم)
تحت إشراف طبي فقط
وليس أول خيار للأطفال الصغار.

كيف يتعامل الأهل مع الطفل؟

-فهم أن الطفل غير متعمد لسلوكه،
-استخدام تعليمات بسيطة وواضحة،
-التركيز على التشجيع بدل العقاب،
-عمل روتين ثابت،
-اصبر.. التحسن يأتي بالتدريج.

عـــزاء واجـــب

يقول الله تعالى في محكم تنزيله: (كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)

يشارك فريق تحرير (ديسمبر) الزميل الصحفي خالد فتحي، عضو مجلس نقابة الصحفيين، الأحزان في وفاة المغفور له والده الْحَاجّ/ فَتْحِي مُحَمَّد عَبْدُون إِسْمَاعِيل، والذي انتقل إلى جوار ربه في مدينة دنقلا بالولاية الشمالية، داعين الله عز وجل أن يرحمه ويغفر إليه ويسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن اولائك رفيقاً.

(وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ).